

Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بإرفاق نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد رين بولسن، المدير بالنيابة لشعبة التنسيق، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، يوم الخميس 22 نيسان/أبريل 2021. وأدلى أيضا ببيانين المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب وممثل إسرائيل.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة وأرُفقت كذلك نسخ منها وهي: الاتحاد الأوروبي، أذربيجان، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تركيا، جامعة الدول العربية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منظمة التعاون الإسلامي واليابان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، تور فينسلاند

أود أن أبدأ بتمني رمضان مبارك لجميع مسلمي العالم.

إنني أطلع مجلس الأمن اليوم على أن الفلسطينيين والإسرائيليين منعمكون في عمليات سياسية وانتخابية متتابعة. وتتواصل الاستعدادات لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقرر إجراؤها في 22 أيار/مايو، في حين ينخرط الإسرائيليون في الجهود الرامية إلى تشكيل ائتلاف حاكم بعد الانتخابات التي أجريت في 23 آذار/مارس. وقد تكون لهذه التطورات آثار مهمة على آفاق النهوض بالسلام في الأشهر المقبلة.

إن إجراء انتخابات ذات مصداقية في فلسطين خطوة حاسمة نحو تجديد شرعية المؤسسات الوطنية واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأشجع على تقديم الدعم الدولي لتلك الجهود. وقد شاركت الأمم المتحدة بانتظام مع الأحزاب الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية لتيسير الأعمال التحضيرية للانتخابات وستواصل دعمها لعملية الانتخابات. وحتى الآن، أدت لجنة الانتخابات المركزية واجباتها بمهنية ونزاهة، مما يعزز الثقة في العملية الانتخابية. وأرحب على وجه الخصوص بجهود لجنة الانتخابات المركزية للتخطيط لتدابير خاصة وتنفيذها لكفالة التصويت الآمن في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أؤكد على الدور الحاسم لمراقبي الانتخابات لضمان احترام نتائج عملية تتسم بالمصداقية والشفافية.

لقد اختتمت فترة تسجيل المرشحين في 31 آذار/مارس. وفي 6 نيسان/أبريل، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الموافقة على جميع القوائم الانتخابية المسجلة الـ 36. وفي 11 نيسان/أبريل، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنه من بين 231 اعتراضاً قدم إلى لجنة الانتخابات المركزية ضد مرشحين مسجلين، رفض 226 اعتراضاً، وتم سحب أربعة اعتراضات وقبول اعتراض واحد. وأيدت المحكمة الانتخابية قرارات لجنة الانتخابات المركزية بشأن 18 طعناً قدم إلى المحكمة. ويختتم ذلك العملية القانونية للطعن في القوائم الانتخابية. ومن المتوقع نشر القوائم النهائية في 30 نيسان/أبريل، أي بداية الفترة الرسمية للدعاية الانتخابية.

وأشدد على ضرورة حل أي منازعات بطريقة سلمية ومن خلال الآليات القانونية الرسمية. ويجب على جميع الأطراف أن توفر وتحمي حقوق الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة في المشاركة في انتخابات فلسطينية ذات مصداقية وشاملة للجميع، فضلاً عن خوض الانتخابات دون ترهيب. وأحث جميع الأطراف بصفة خاصة على الامتناع عن أي عمليات اعتقال أو احتجاز أو استجواب على أساس حرية الرأي أو حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات.

ولا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديداً هائلاً في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورني قلق بالغ إزاء الارتفاع الكبير في عدد حالات الإصابة في غزة، حيث يقترّب معدل الإصابة اليومي من أعلى مستوياته منذ بداية الجائحة. وفي الضفة الغربية، لا تبرح مستشفيات كثيرة تعمل بكامل طاقتها أو قرب كامل طاقتها. وسيطلع زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعضاء المجلس بعدي وسيقدم مزيداً من التفاصيل عن تلك الحالة.

وإذ فاقم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة بشدة من أزمة مالية واقتصادية لا تبدو لها نهاية في كل من الضفة الغربية وغزة، فإن دعم استجابة الحكومة الفلسطينية يجب أن يظل أولوية.

واستمرت حملة التطعيم التي بدأتها الحكومة الفلسطينية رسمياً في الضفة الغربية وغزة الشهر الماضي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تلقت وزارة الصحة الفلسطينية حتى الآن أكثر من 300 000 جرعة لقاح. وواصلت إسرائيل جهودها لتطعيم قطاعات من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فضلاً عن أكثر من 100 000 فلسطيني يحملون تصاريح لدخول إسرائيل. وأرحب بجميع الجهود المبذولة حتى الآن لتطعيم السكان الفلسطينيين، ولكن من الضروري تسريع العملية، وثمة حاجة إلى المزيد من اللقاحات.

وفي تطور إيجابي، أعلنت الولايات المتحدة في 7 نيسان/أبريل عن خطط لاستئناف تقديم مساعداتها الاقتصادية والإنسانية والإنمائية والأمنية للفلسطينيين، بما في ذلك حوالي 150 مليون دولار لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأرحب باستئناف دعم الولايات المتحدة، بما في ذلك الدعم المقدم للأونروا. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تعيد تعبئة الدعم المقدم إلى الأونروا، التي لا تشكل خدماتها شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل هي أيضاً حاسمة بالنسبة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وتمويل استجابة الأمم المتحدة هو أسرع الطرق وأكثرها فعالية لتلبية الاحتياجات الملحة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي 5 نيسان/أبريل، اعتمدت الحكومة الفلسطينية خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وأرحب بجهود الحكومة الرامية إلى ترجمة الأطر الدولية إلى التزامات وإجراءات. وأكرر دعم الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في فلسطين.

واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وسيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعد قليل تفاصيل عن التطورات ذات الصلة. بيد أنني أود أن أكرر دعوتي لإسرائيل بأن تكف عن هذه الممارسة، تمسحاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تسمح للفلسطينيين بتنمية مجتمعاتهم.

واستناداً إلى قانون إسرائيلي صدر في عام 1994، يمنع السلطة الفلسطينية من القيام بنشاط في القدس دون موافقة مسبقة، أنهت قوات الأمن الإسرائيلية في 6 نيسان/أبريل اجتماعاً يتعلق بالانتخابات الفلسطينية عقد في فندق أمباسادور في القدس الشرقية، واستدعت مدير الفندق ومدير مكتب فتح في القدس للاستجواب.

واستمر العنف اليومي أيضاً في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي غزة، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية في 24 آذار/مارس نحو 10 صواريخ على ما قالت إنه أهداف لحماس رداً على صاروخ أطلق على إسرائيل في اليوم السابق. وفي 15 و 16 نيسان/أبريل، أطلق مسلحون في غزة صاروخين باتجاه إسرائيل. وسقطت الصواريخ في حقول مفتوحة، ولم تتسبب في أي أضرار أو إصابات. ورداً على كل واقعة، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النيران على ما قال إنه أهداف لها صلة بحماس في قطاع غزة. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل فلسطيني وإصابة 29 فلسطينيا، من بينهم خمسة أطفال وامرأة واحدة. وأصيب ثمانية إسرائيليون من بينهم امرأة أثناء تلك الأحداث.

ومنذ بداية شهر رمضان، تكررت الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين في البلدة القديمة في القدس وحولها، مما أدى إلى وقوع إصابات واعتقالات. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات للتخفيف من حدة التوترات والحفاظ على الهدوء.

وفي 6 نيسان/أبريل أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 45 عاما وقتلته عند نقطة تفتيش أقيمت أثناء عملية لقوات الأمن الإسرائيلية في قرية بير نبالا في شمال القدس. وتوفي الرجل متأثرا بجراحه وأصيبت زوجته البالغة من العمر 35 عاما التي كانت في السيارة أيضا. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية بداية أن الرجل حاول شن هجوم بسيارته - وهي رواية طعنت فيها زوجة الرجل وشهود عيان. وفتحت قوات الأمن الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث.

وفي غضون ذلك شن مستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين نحو 20 هجوما على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص وأضرار بالمتلكات. وشن فلسطينيون نحو 20 هجوما على مستوطنين ومدنيين إسرائيليين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع سبع إصابات وأضرار بالمتلكات.

وأشدد على أنه يجب مساءلة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وأكد مجددا أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، ولا يجوز لها استخدام القوة المميتة إلا عندما يستحيل تجنبها من أجل حماية الأرواح. وينبغي إيلاء عناية خاصة لحماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف. علاوة على ذلك، فإن إطلاق الصواريخ عشوائيا صوب المراكز السكانية الإسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن يتوقف فورا.

وأنقل لأحدث بايجاز عن المنطقة وعن الجولان حيث استمر عموما وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية على الرغم من الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين الطرفين في عام 1974، مما أدى إلى زيادة التوترات. وتواصل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الاتصال بالطرفين لتذكيرهما بالتزامهما باحترام أحكام الاتفاق ومنع أي تصعيد للحالة عبر خط وقف إطلاق النار.

وفي لبنان لم تشكل حكومة جديدة بعد، مما يؤخر تنفيذ الإصلاحات الهامة وما يتصل بها من دعم دولي، وهي أمور مطلوبة بصورة عاجلة لمعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية باستمرار والاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

وظل الوضع متوترا في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك بسبب حوادث تصويب الأسلحة بين أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية عبر الخط الأزرق. ولا تزال القوة تعمل مع الطرفين لاحتواء الحوادث ونزع فتيل التوترات بما في ذلك من خلال جهود الاتصال والتنسيق التي تبذلها، فضلا عن وجودها القوي في الميدان.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن التوقعات بإجراء الانتخابات في فلسطين كبيرة وتأتي بعد انتظار طويل دام قرابة 15 عاما. ومنذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/2021/302) يتوقع أن يشارك عدد متزايد من

الشباب في تشكيل مستقبلهم السياسي والتمتع بفرصة التصويت للمرة الأولى. الآن وبعد انتهاء فترة التسجيل والطعن القانونيين، لا توجد هناك عقبات تقنية رئيسية تعترض إجراء الانتخابات عمليا.

وفي مقابلات أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشباب في غزة والضفة الغربية مؤخرا، قالت شابة لم تكن وجهة نظرها استثنائية ما يلي: "على الرغم من أنني لا شأن لي في السياسة إلا أنني عضو في هذا المجتمع وأود أن يكون لي صوت. وحتى لو لم يفز من أصوت لهم، على الأقل سأكون قد مارست حقي في التصويت".

إن النجاح في إنجاز الانتخابات الفلسطينية الشاملة للجميع خطوة حاسمة نحو تجديد الشرعية الديمقراطية للحكومة الفلسطينية. وينبغي أن تمهد الانتخابات الطريق أيضا لتوحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة وطنية شرعية واحدة، مما يُعدُّ خطوة هامة نحو المصالحة ومن شأنها أن تعزز السلام في الشرق الأوسط.

ولن يكون طريق المضي إلى الأمام سهلا وسيتطلب شجاعة سياسية من جميع الأطراف. وعلى الرغم من التحديات العديدة، ما زلنا نركز على هدف النهوض بحل الدولتين - دولة فلسطينية مستقلة لديها مقومات البقاء وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

ومن الأهمية بمكان أن يمهد المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، طريق المضي قدما نحو إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام المستدام. ويشمل ذلك تهيئة أفق سياسي واضح وتشجيع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات عملية لتمهيد الطريق للعودة الناجحة إلى المفاوضات.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل، من خلال المجموعة الرباعية وشركاء إقليميين ودوليين آخرين، لدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في تلك الجهود.

المرفق الثاني

إحاطة مدير شعبة التنسيق بالنيابة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رين بولسن

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لكم لاطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك. وأكرر تمنيات المنسق الخاص، السيد فينسلاند، في الإعراب عن أحر تمنياتي بشهر رمضان المبارك.

ولا تزال هناك أزمة حماية طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يكافح الفلسطينيون أجل ممارسة حقوقهم الأساسية. ونتيجة لذلك هناك واحد بين كل اثنين من السكان البالغ عددهم 5,2 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية ويعيش معظمهم في قطاع غزة. وأدت التحديات الناجمة عن أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الوضع مما أدى إلى زيادة الضعف. وفي العام الماضي تدهورت أوضاع 346 000 فلسطيني من الاحتياج النسبي إلى الاحتياج الشديد.

ويبلغ العدد الإجمالي لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 الآن 313 000 حالة تعافى منهم 280 000 شخص وتوفي ما يقرب من 3350 شخصا. وتشير هذه الأرقام إلى زيادة بنسبة 20 في المائة تقريبا في حالات الإصابة هذا الشهر، ويرجع ذلك في معظمه إلى تقشي سلالات جديدة من الفيروس. وزادت الحالات في غزة بنسبة 150 في المائة في نيسان/أبريل حيث سجلت حتى الآن 187 حالة وفاة مقارنة ب 61 حالة وفاة في آذار/مارس. وتبلغ الإصابات حاليا في غزة بنسبة 66 في المائة من جميع حالات الإصابة في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من أنها تمثل نسبة 30 في المائة من مجموع السكان.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الزيادة الكبيرة في غزة، حيث بلغ معدل إشغال أسرة المستشفيات المخصصة لمرضى كوفيد-19 هذا الأسبوع 79 في المائة مع استخدام 92 في المائة من أسرة وحدات العناية المركزة، تعدُّ من الشواغل الحقيقية لقطاع الصحة وقدرته على التعامل مع الوضع. وفي الضفة الغربية يستمر تناقص الإصابات ببطء، بيد أن الوضع لا يزال خطيرا. وبسبب الارتفاع الأخير في عدد الإصابات، هناك نقص حاد في الاختبارات الطبية وإمدادات الحماية من العدوى ومكافحتها، وفي الأدوية اللازمة لعلاج الإصابات والمواد التي يمكن التخلص منها. ويطلب شركاء مجموعة الصحة مبلغا إضافيا قدره 17 مليون دولار للتصدي للجائحة.

وبحلول 19 نيسان/أبريل وصل نحو 378 000 لقاح إلى الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك أكثر من 130 000 وحدة لقاح من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين، مرفق التمويل الدولي للتحصين والتزامات السوق المسبقة للقاحات (COVAX). ومن المتوقع إيصال ما يقدر بين 340 000 و 500 000 جرعة لقاح إضافي من خلال مرفق كوفاكس. وفي الأسبوع الماضي قامت السلطات الفلسطينية بتطعيم ما يزيد قليلا على 156 000 شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي ما يمثل نحو 3 في المائة من السكان.

وتم تطعيم ما يقرب من 5 ملايين أو 53 في المائة من السكان الإسرائيليين تطعينا كاملا. وتواصل إسرائيل برامجها للتطعيم وهي متاحة أيضا للفلسطينيين في القدس الشرقية. وتواصل الحكومة الإسرائيلية أيضا تطعيم أكثر من 120 000 فلسطيني من بينهم أفراد من الضفة الغربية مصرح لهم بدخول

إسرائيل مثل موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والسفارات والقنصليات، فضلا عن العاملين في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية.

وفي قطاع غزة، أدت تدابير احتواء كوفيد-19 إلى زيادة عزلة سكانه الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة. إن عمليات الإغلاق المطولة والقيود الاقتصادية وقيود الحركة الشديدة، التي ترقى في الواقع إلى مستوى الحصار، تزيد من صعوبة الحد من الاحتياجات والاعتماد على المساعدات في غزة. وكما أشار الأمين العام، فإن رفع عمليات الإغلاق، تمشيا مع القرار 1860 (2009)، أمر أساسي لتلبية احتياجات السكان.

وإذ أنتقل إلى الضفة الغربية، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة أو إجبار الملاك على هدم 25 مبنى مملوكا للفلسطينيين، بما في ذلك ستة منازل، مما أدى إلى تشريد 25 فلسطينيا، من بينهم 15 طفلا. وقد هدمت جميع هذه المباني تقريبا على أساس عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، وهو ما لا يمكن للفلسطينيين الحصول عليه مطلقا تقريبا بموجب نظام التخطيط المطبق في الضفة الغربية.

وهناك نحو 970 فلسطينيا معرضون لخطر الإخلاء في القدس الشرقية بسبب القضايا التي رفعتها أساسا جماعات المستوطنين أمام المحاكم الإسرائيلية. والمخاوف كبيرة بالنسبة لأربع عائلات لاجئة فلسطينية في حي الشيخ جراح صدرت لها أوامر بإخلاء المنازل التي تعيش فيها منذ الخمسينات، والذي قد يكون في أوائل أيار/مايو.

وكذلك سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير 19 حادثة قام فيها أشخاص يعرف، أو يعتقد، أنهم مستوطنون إسرائيليون بإصابة فلسطينيين أو إلحاق أضرار بمتلكاتهم. وذكرت مصادر إسرائيلية أن جناة، يعتقد أنهم فلسطينيون، رشقوا بالحجارة مركبات تحمل لوحات اسرائيلية كانت تسير على طرق بالضفة الغربية مما ألحق أضرارا بعدد 14 سيارة.

وقد جعل الأثر المشترك لأعمال العنف والهدم والتهديد بالإخلاء، إلى جانب تدابير أخرى، الفلسطينيين يشعرون بعدم الأمان، حتى في منازلهم. وقد فرض ذلك ضغوطا على العديد من الأسر لمغادرة مجتمعاتها المحلية.

وفي الختام، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي تواصل دعم البرمجة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من التمويل المحدود، وصل الشركاء الإنسانيون في عام 2020 إلى 1,2 مليون فلسطيني بمساعدات حاسمة الأهمية في مجالات الغذاء وسبل العيش والصحة والحماية والتعليم والمأوى. وفي عام 2021، يستهدف الشركاء الإنسانيون الوصول إلى 1,8 مليون فلسطيني. وحتى اليوم، لم يتم تأمين سوى 22 في المائة من مبلغ الـ 417 مليون دولار المطلوب لخطة الأمم المتحدة للاستجابة لجميع الاحتياجات الإنسانية، مما ترك ثغرات كبيرة في معظم القطاعات.

وأود أيضا أن أرحب باستئناف دعم الولايات المتحدة، بما في ذلك الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ستساعد هذه الأموال على استدامة الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، والاستجابة للحالة الإنسانية المتدهورة، ودعم خطط الاستجابة الوطنية لكوفيد-19، بما في ذلك اللقاحات. وأود أن أردد دعوة الأمين العام للدول الأعضاء إلى توفير الموارد اللازمة للأونروا. وتمويل استجابة الأمم المتحدة هو أسرع الطرق وأكثرها فعالية لتلبية الاحتياجات الملحة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر المنسق الخاص فينسلاند والسيد بولسن على إحاطتهما وأرحب بحضور الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليي جلسة اليوم.

منذ فترة، تحظى عملية السلام في الشرق الأوسط والأرض الفلسطينية المحتلة باهتمام دولي متزايد. لقد شهدت المنطقة تغيرا في الديناميات وقضية فلسطين وضع راهن جديد. وفي سياق ما سمعناه في وقت سابق من مقدمي الإحاطتين، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، إن قضية فلسطين هي أساس ومصدر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب أن تظل في صدارة جدول الأعمال الدولي. لا يسع المجتمع الدولي وقف جهوده في مواجهة التحديات وأن يتمتع عنها في مواجهة العراقيل. في الآونة الأخيرة، كانت هناك تفاعلات متواترة بين الأطراف الرئيسية في القضية الفلسطينية - الإسرائيلية وفيما بينها، مما أوجد زخما إيجابيا، وهو ما نجده أمرا مشجعا. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتتم هذه الفرصة وأن يكتف جهوده لترجمة ذلك الزخم إلى دعم قوي لحل الدولتين، وإلى تحسينات ملحوظة في الحالة على أرض الواقع، وإلى إحراز تقدم جوهري في محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

وفي هذه العملية، ينبغي للأطراف المعنية أن تتجنب اتخاذ أي إجراءات تقوض الثقة المتبادلة وتزيد من عداة بعضها لبعض. ينبغي لإسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية وأن تتخذ خطوات لمنع العنف ضد المدنيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام حق إسرائيل في الوجود وتأمينه ومعالجة شواغلها الأمنية المشروعة.

وتؤيد الصين بقوة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي آذار/مارس من هذا العام، اقترح عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال زيارته للشرق الأوسط، مبادرة من خمس نقاط بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أنه ليس هناك ما يعتبر إنصافا وعدالة في الشرق الأوسط أكثر من تحقيق حل سليم لمشكلة فلسطين والتنفيذ الجاد لحل الدولتين. وتؤكد الصين من جديد التزامها بحل الدولتين ودعمها له، وستواصل دعوة أنصار السلام من فلسطين وإسرائيل إلى الصين للحوار. كما نرحب بالممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين في الصين لإجراء مفاوضات مباشرة.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية للانتخابات الفلسطينية، التي تجري الاستعدادات لها. إن إجراء الانتخابات اتفاق رئيسي توصلت إليه الفصائل الفلسطينية في الحوار الوطني في وقت سابق من هذا العام، وهو أهم حدث سياسي لفلسطين هذا العام. وستكون هذه أول انتخابات فلسطينية منذ عام 2006. وعلى هذا النحو، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميتها للمصالحة والوحدة. ونشيد بفلسطين لقيامها بقدر هائل من العمل استعدادا للانتخابات ونعترف بالتقدم الإيجابي الذي أحرز حتى الآن. كما لاحظنا ظهور تطورات وعقبات جديدة مؤخرا بشأن الانتخابات. وترى الصين أن الطموح المشترك للشعب الفلسطيني هو إجراء الانتخابات بشكل سلمي وسلس في موعدها المقرر على امتداد الأرض

الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور إيجابي وبناء وأن يعمل معاً للمساعدة على ضمان إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها حتى لا يتعرض ما نشهده اليوم من زخم تحقق بشق الأنفس للتقويض.

ثالثاً، ينبغي تكثيف الجهود لتحسين حالة الشعب الفلسطيني. لقد أصبحت الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في فلسطين أكثر هشاشة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي للمجتمع الدولي أن يستثمر المزيد لدعم فلسطين في التصدي لهذه الجائحة، وتطوير اقتصادها وتحسين سبل عيش شعبها. ونرحب بإعلان الولايات المتحدة مؤخراً استئناف مساعدتها لفلسطين. ونأمل أن يؤدي ذلك التطور إلى مزيد من المبادرات الإيجابية وأن يحفزها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع نصب عينيه رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بالكامل وأن يساعد على ضمان أن تشمل الخدمات الأساسية والإغاثة الإنسانية والتطعيم جميع المحتاجين في الأراضي المحتلة.

لقد حافظت الصين باستمرار على دعمها من خلال إجراءات ملموسة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في فلسطين ولجهود تحسين سبل كسب العيش. وفي 29 آذار/مارس، وصلت 100 000 جرعة من لقاح كوفيد-19، تبرعت بها الحكومة الصينية لفلسطين، وسلمت للمساعدة في تعزيز برنامج التطعيم الفلسطيني. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تم الانتهاء من مشروع للطاقة الشمسية في مستشفى للأطفال في غزة، بتمويل من الحكومة الصينية. وهو سيساعد على معالجة النقص في الطاقة الذي يواجهه مستشفى الأطفال حتى يكون المستشفى في وضع أفضل لعلاج مرضى غزة.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر المنسق الخاص فينسلاند والسيد بولسن على إحاطتهما.

وتدعو إستونيا إلى المشاركة النشطة من جانب مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وبلدان المنطقة في تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة المجدية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فإيجاد حل طويل الأمد لهذا النزاع يصب في مصلحة المنطقة بأسرها وما وراءها.

ونظل ملتزمين بدعم حل الدولتين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

وأود أن أشجع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة الخطوات العملية لتعزيز التعاون الثنائي وإعادة بناء الثقة المتبادلة. ونرحب بالتعاون في مكافحة جائحة فيروس كورونا ونحث الطرفين على بذل المزيد من الجهود المنسقة وضمان وصول المزيد من اللقاحات لجميع الفلسطينيين.

كما نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها تتعارض مع القانون الدولي. ويساورنا القلق إزاء خطط السلطات الإسرائيلية لبناء وحدات استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك في هار حوما. ومما يثير القلق أيضاً أن هدم ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية مستمر بوتيرة متزايدة من جانب إسرائيل.

ونكرر دعوتنا إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحرير والاستفزاز. وعلى الرغم من الهدوء النسبي بين إسرائيل وغزة، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستمرار إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة من حين لآخر باتجاه إسرائيل أو أي شكل آخر من أشكال العنف التي تستهدف السكان المدنيين.

ونرحب باستمرار مشاركة الفصائل الفلسطينية في التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني المقبلة. وندعو الفصائل الفلسطينية إلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع والالتزام بالمبادئ الديمقراطية.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات، بمشاركة مراقبين دوليين، في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لاتفاقات أوسلو.

وأخيراً، أود أن أعيد التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونرحب بإعلان الولايات المتحدة بشأن استئناف تمويل الوكالة ونشجع المانحين الآخرين على استئناف تبرعاتهم أو زيادتها إن أمكن.

وأود أن أعلن أن إستونيا تؤيد البيان المشترك الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 28).

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد تور فينسلاند والسيد رين بولسن على إحاطتهما.

في الوقت الذي يتم فيه التشكيك في هذا التطلع، من الضروري أكثر من أي وقت مضى التذكير بأن حل الدولتين هو وحده الذي سيجلب السلام الدائم إلى المنطقة.

ووفقاً للمعايير المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن، يعني ذلك إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس. وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يلبى التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في السيادة وللشعب الإسرائيلي في الأمن.

ولذلك فإن فرنسا قلقة جداً إزاء خطر ضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. وندعو إسرائيل إلى وقف توسيع المستوطنات، ولا سيما بناء 540 وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية. إن النشاط الاستيطاني مخالف للقانون الدولي ويهدد قابلية تطبيق حل الدولتين، وهو عقبة رئيسية أمام السلام لا سيما عندما يتعلق الأمر بمناطق أساسية لاستمرارية الدولة الفلسطينية في المستقبل.

وندعو إسرائيل إلى وقف هدم المباني الفلسطينية، بما في ذلك تلك التي تمولها فرنسا والاتحاد الأوروبي. فقد وصلت هذه الأمور إلى مستويات تبعث على القلق. وهي تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء احتمال إجلاء الأسر الفلسطينية في الأسابيع القادمة من حيي سلوان والشيخ جراح في القدس الشرقية.

كما تكرر فرنسا إدانتها الشديدة لإطلاق الصواريخ من غزة على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي أيضاً. وهي لن تسامو أبداً على أمن إسرائيل.

وفي ذلك السياق، يجب أن نضع جهودنا لإعادة الطرفين إلى مسار التفاوض. وتعمل فرنسا مع شركائها الألمان والمصريين والأردنيين على تهيئة الظروف للحوار. ونود أن نعمل مع أعضاء المجموعة الرباعية، الذين يشاركوننا ذلك الهدف.

ومن الضروري زيادة التنسيق بين الطرفين للتمكين من الاستجابة الفعالة لجائحة فيروس كورونا الذي يستمر في الانتشار، ولا سيما في غزة. وتود فرنسا أن ترى الإنصاف في إمكانية الحصول على اللقاح. فالتباين بين معدل التطعيم في إسرائيل ومعدل التطعيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة صارخ.

ونرحب باستئناف الولايات المتحدة تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي سبطل عملها أساسياً إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم لقضية اللاجئين. وأخيراً، أود أن أعود لأنتظر للانتخابات الفلسطينية. فيجب أن تتيح تلك الانتخابات فرصة لإعطاء صوت جديد للمجتمع الفلسطيني وتجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات. وتدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل بصورة بناءة من أجل إنجاح العملية الانتخابية. ووفقاً للمبادئ التي يروج لها الاتحاد

الأوروبي باستمرار، تذكر فرنسا بأهمية مبادئ القانون الدولي واللاعنف وحق إسرائيل في الوجود واحترام الاتفاقات السابقة.

وتدعو فرنسا إسرائيل إلى السماح بإجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية. كما تدعو إسرائيل إلى تيسير نشر بعثة أوروبية.

ويسر فرنسا أن مجلس الأمن يتكلم مرة أخرى في انسجام لدعم حل الدولتين، الذي أيده بنفسه. فهذه الوحدة ضرورية أكثر من أي وقت مضى نظراً لاستمرار تدهور الحالة على أرض الواقع. ولكن علينا الآن أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال لخلق زخم جديد للسلام.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أرحب في هذه الجلسة بالمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، وبالمدير بالنيابة لشعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد رين بولسن، وأشكرهما على إحاطتهما.

ويسرنا أن ننوه بالتقدم الإيجابي نحو إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، المقرر إجراؤها في 22 أيار/مايو. كما نحيط علماً بملاحظات المنسق الخاص فيما يتعلق بالعوائق التي تعترض تلك الانتخابات. والهند، بوصفها دولة ديمقراطية وصديقة قديمة العهد، تؤيد دائماً عملية انتخابية نزيهة وموثوقة وشفافة وشاملة في فلسطين، بما في ذلك من خلال المشاركة في مراقبة الانتخابات وتوفير التدريب المتصل بالانتخابات للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. وستواصل الهند دعمها لتلك العملية.

إن موقف الهند من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني معروف جيداً. والحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، الذي يتحقق من خلال مفاوضات مباشرة وهادفة، هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع. وينبغي أن يلبى هذا الحل احتياجات إسرائيل الأمنية، وأن يلبى تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة والتمتع بالسيادة، وأن يحل جميع مسائل الوضع النهائي.

وعلى نحو ما أكدنا من قبل، فإن القرار 2334 (2016) الذي اتخذته مجلس الأمن يدعو إلى دفع حل الدولتين هذا قدماً من خلال المفاوضات، فضلاً عن عكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف لبدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ونحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب تُخل بالظروف اللازمة لتعزيز السلام، والتركيز بدلاً من ذلك على سد الفجوة في الثقة.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يشجع استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وتؤيد الهند جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعياً إلى تحقيق السلام الدائم لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في هذا الصدد.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في فلسطين. فالارتفاع الأخير في إجمالي الحالات يهدد مرة أخرى النظم الصحية المحلية ويعطل الأنشطة الاقتصادية والإنسانية، ولا سيما في غزة. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في معالجة الأزمة الراهنة. ونرحب بجهود الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها لدعم السلطة الفلسطينية في استجابتها لجائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية.

إن كوفيد-19 يشكل تهديداً مشتركاً لا يعرف حدوداً ويعرض حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء للخطر. ونرحب بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتخفيف من آثار الجائحة ونشجع على مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال إيصال اللقاحات والإمدادات الطبية والمعدات بشكل سلس، ولا سيما للسكان في غزة. ويسرنا وصول الشحنة الأولى، التي تتألف من 25 000 لقاح هندي، إلى فلسطين في 29 آذار/مارس.

كما نقدر العمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها على الرغم من التحديات الشديدة التي تفرضها الجائحة. وقد أدت تدخلات الإغاثة التي نفذتها الوكالة، على وجه الخصوص، دورا هاما في التصدي للفقر المتزايد في أوساط اللاجئين الفلسطينيين خلال الجائحة الحالية. وتلتزم الهند بالمساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار للأونروا لفترة السنتين 2021-2022.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد مرة أخرى على التزام الهند الثابت بإيجاد حل عادل لقضية فلسطين وعلى صداقتها مع الشعب الفلسطيني. وما برحنا نركز دائما على أهمية تحسين نوعية الحياة في فلسطين بوجه عام من خلال مشاريع المساعدة الإنمائية وبرامج بناء القدرات للشباب الفلسطيني. وحتى في خضم هذه الجائحة، وقعنا مذكرات تفاهم مع السلطات في فلسطين لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر، مما سيعود بالنفع على المجتمعات المحلية. وأؤكد من جديد دعم الهند المستمر لفلسطين وشعبها.

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

في البداية، أتمنى رمضان مبارك للجميع. وأود كذلك أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيد بولسن على إحاطتهما الشاملتين اليوم. كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسفير دولة فلسطين ذات مركز المراقب وسفير إسرائيل بيننا اليوم.

إن التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط أمر ممكن. وموقف أيرلندا من كيفية تحقيق ذلك موقف ثابت. ويستند موقفنا إلى احترام القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. ونكرر هذا الموقف هنا على هذه الشاشة كل شهر. ويجدر تكراره مرة أخرى اليوم.

إن حل الدولتين، القاضي بإقامة دولة فلسطين تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام 1967، إلى جانب دولة إسرائيل وعلى أن تكون القدس عاصمة للدولتين، يوفر أقوى فرصة لإحلال سلام مستدام.

وكي يصبح حل الدولتين هذا قابلاً للتطبيق وقويًا وشاملاً للجميع وخاضعاً للمساءلة، من المهم للغاية أن تكون هناك مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وكذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

وتؤيد أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ويرحبون بالمشاركة البناءة من جانب الفصائل الفلسطينية. إن السماح لجميع الفلسطينيين بالتعبير عن آرائهم سيضفي شرعية متجددة على مؤسساتهم الوطنية وسيجعلهم مالكين لزاماً. وهذا الهدف المشترك يستحق دعمنا الكامل.

وتمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات أوسلو، نحث إسرائيل على تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. كما ندعو إسرائيل إلى تيسير مشاركة المراقبين الدوليين.

وتود أيرلندا أن تشهد إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونتطلع إلى العمل مع حكومة فلسطينية في المستقبل تدعم مبادئ القانون الدولي واللاعنف والحكم الديمقراطي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والاتفاقات القائمة، حكومة تعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية سلمية على أساس خطوط ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين.

إن الانتخابات تعني إعطاء الناس فرصة للتعبير عن رأيهم. والمرأة الفلسطينية تريد إسماع صوتها وأن ترى نفسها ممثلة حيثما كان ذلك مهماً. وهذا يعني مشاركة النساء كناخبات، وكمرشحات أيضاً على بطاقات الاقتراع. وبوصفها الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، نتطلع أيرلندا إلى دعم هؤلاء الفلسطينيات، اللواتي يمكنهن الإسهام بالكثير. وأود التأكيد أن المشاركة حق وليست طلباً.

ومثلما نريد أن نرى النساء يشاركن مشاركة كاملة، فإننا نريد أيضاً إشراك الشباب وتشجيع الشباب على المشاركة الكاملة في العمليات الديمقراطية. وينبغي أن تتاح الفرصة للشباب، مثل أورين جيان ومك

أبو سعود، اللذين خاطبا مجلس الأمن قبل شهرين فقط (انظر S/2021/218)، لتشكيل المستقبل الذي سيرثونه. كما أن تعزيز وحماية المشاركة المفتوحة والحرّة والمستقلة للمجتمع المدني أمر حيوي أيضا.

لقد استمعنا، في الشهر الماضي، إلى إحاطة أخرى مثيرة للقلق العميق قدمها المنسق الخاص فينسلاند (S/2021/302، المرفق الأول) بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016). ويتلقى المجلس إحاطات من هذا القبيل منذ أكثر من أربع سنوات. ولنكن واضحين. لقد كانت المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام آنذاك ولا تزال تشكل عقبة أمام تحقيق السلام الآن. وأود أن أكرر إدانة أيرلندا التي طال أمدها للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء موافقة السلطات الإسرائيلية على البناء في هار حوما. فتنفيذ الخطة من شأنه أن يعزل القدس الشرقية فعليا عن بقية الضفة الغربية وأن يهدد تواصل أراضي الدولة الفلسطينية في المستقبل وأن يقوض بشدة إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ويساور أيرلندا بالغ القلق إزاء زيادة عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإخلائها والاستيلاء عليها. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف هذه الأنشطة وتوفير التصاريح الكافية للبناء القانوني في المجتمعات المحلية الفلسطينية وتميئتها.

ومما يثير قلقا بالغا، على وجه الخصوص، الزيادة الأخيرة في عدد الأسر الفلسطينية المعرضة لخطر الطرد في الشيخ جراح وسلوان. ونشدد على أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الحرم الشريف/جبل الهيكل.

ولا تزال أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ، تؤدي إلى تآكل الثقة بين الطرفين وداخل مجتمعاتها المحلية، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية. وتدين أيرلندا هذه الأعمال وتندد بجميع أعمال العنف.

ويساورنا القلق إزاء تزايد عنف المستوطنين والأثر الخاص للاحتلال والعنف على الأطفال. ونذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونجدد دعوتنا لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على غزة. كما نكرر دعوتنا لإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى ضمان حصول السكان الفلسطينيين في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على لقاحات مرض فيروس كورونا على نحو متكافئ.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بإعلان وزير الخارجية بلنكن استئناف تمويل الولايات المتحدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونشجع الدول الأخرى في المنطقة وخارجها على استئناف مساهماتها وزيادة دعمها إن أمكن.

ونحن، بوصفنا جزيرة شهدت النزاع وتغلّبت عليه، نؤمن إيمانا راسخا بإمكانية ردم هوة الانقسامات وتنحية العدوات الطويلة الأمد جانبا. وكما ذكرت في البداية، يمكن تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط.

بيد أنه يجب علينا جميعا أن نواصل العمل من أجل تحقيق هذه الغاية. ونعتقد أن من واجب مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي مواصلة الانخراط بصورة تامة في هذه المسائل المهمة خلال الفترة الحرجة المقبلة.

وأخيراً، أود أن أتطرق بإيجاز للحالة في سورية. فبعد مضي عشر سنوات على بداية هذا الصراع الرهيب، لا نزال بعيدين أكثر من أي وقت مضى عن التوصل إلى حل سياسي. ونشيد بجهود المبعوث الخاص بيدرسن، ونحث على عقد اجتماع هادف للجنة الدستورية قريباً. وستواصل أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الإنساني الأساسي للشعب السوري والعمل على تأمين ذلك الدعم.

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والسيد رين بولسن، المدير بالنيابة لشعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما. وأشكر أيضا ممثلي دولة إسرائيل ودولة فلسطين المراقبة على إحاطتهما.

إن أعمال العنف والاشتباكات المستمرة بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك الحادث الذي وقع في غزة في نهاية الأسبوع الماضي، تبعث على القلق. وأؤكد من جديد إدانة كينيا لجميع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف للآليات الدولية المتفق عليها، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

وما يهمنا نحن في كينيا هو دعم المساعي لوضع حد لهذا التهديد الدائم للسلام والأمن في الشرق الأوسط، وهو تهديد تمتد تداعياته الضارة لتصل إلى أجزاء أخرى كثيرة من العالم.

وندعو جميع الأطراف في القضية الفلسطينية ومؤيديها وميسريها إلى العمل على أساس الفهم أن أي أهداف سياسية، مهما كانت عاجلة، ستعشل في نهاية المطاف في تحقيق النجاح بصورة مستدامة إذا استُخدمت في سبيلها أية استراتيجيات إرهابية.

واسترشادا بتلك النظرة المتعمقة، ندين بشدة جميع هجمات حماس الصاروخية التي تستهدف المدنيين عمدا بغية إثارة الخوف واليأس كوسيلة لتغيير السياسات.

وتلاحظ كينيا أيضا بقلق زيادة عمليات هدم المنازل والهياكل الأساسية المدنية من قبل الحكومة الإسرائيلية. إن توسيع المستوطنات، ولا سيما في المناطق الحساسة، وقرب عمليات الهدم من هذه المستوطنات، يؤثران على وحدة الأرض وعلى تحقيق حل الدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967.

ونحن ندلي بهذه الملاحظات، ليس للمساواة بين قيمتها المعنوية أو الأخلاقية، بل إنما لنحث الطرفين على بذل مزيد من الجهد للالتقاء في الوسط، إذا أراد أي منهما أن يهنا بتوريث أطفاله سلاما حقيقيا. ويمكن للتطرف من الجانبين أن يغذي بعضه بعضا على حساب الأغلبية الساحقة التي لا تهمها سوى السلامة والرفاه. ومهما بدا النزاع مستعصيا على الحل، فقد حدثت في الماضي اختراقات سياسية تغلبت حتى على أعتى الحواجز وأقدمها.

وتتحمل قيادتا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني مسؤولية التوصل إلى رؤية أقوى للسلام المتبادل، ومن ثم دعم أولئك الذي يسعون من الجانبين لبناء جسور التفاهم والاحترام، وتخويل السلطة لهم، لا سيما خلال هذه الفترة من التحول السياسي.

ونتطلع أيضا إلى انتخابات حرة ونزيهة تكون بمثابة خطوة مهمة نحو السلام والأمن، وليس إلى تصعيد العداوة.

وفيما ننتظر أن تتوطد قيادة ملهمة من هذا القبيل، وأن توسع نطاق أعمالها، يجب علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الاستقرار، ولا سيما للمساعدة على استمرار حالات الهدوء النسبي وسط سلام هش في جوهره.

ولذلك ترحب كينيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فهما تسهمان في استقرار المنطقة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تهين بيئات وتتخذ إجراءات تكفل سلامة الموظفين والوفاء بولايات كل منهم.

وبخصوص الانتخابات المقبلة، تحيط كينيا علما بالتقدم المحرز في تسجيل الناخبين، بما في ذلك في القدس الشرقية، استنادا إلى تقرير لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. ونحث على إتمام الاستعدادات وتنظيم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في غضون شهر، وكذلك الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه، في الموعد المقرر، وأن تكون حرة ونزيهة وتشاورية، مع تقيد جميع الأطراف بالالتزامات المتفق عليها. فهي اتفاقات تترتب عليها مسؤوليات، بما في ذلك المحادثات التي أجريت في القاهرة مؤخرا، والبروتوكول التأسيسي بشأن الانتخابات، الملحق باتفاقات أوسلو.

ومن بواعث القلق أيضا الزيادة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا وفي معدلات الإصابة به، ولا سيما في غزة، والتفاوت المتزايد في توافر اللقاحات. وتواصل كينيا الدعوة إلى تعزيز التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لكفالة سلامة تنقل العاملين في مجال الصحة وغيرهم من العمال الأساسيين، والمساواة في الحصول على اللقاحات والرعاية الطبية.

ويظل دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حاسما، لا سيما في إيصال الأغذية والخدمات الطبية الأساسية للسكان في حالات التشرد الداخلي واللجوء.

وفي الختام، نتطلع إلى نتائج ملموسة للمناقشات المستأنفة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المنسق الخاص وجميع الأطراف المعنية لكفالة أن تشكل صيغة ميونيخ وغيرها من مبادرات بناء الثقة في منطقة الخليج، وفي المنطقة دون الإقليمية برمتها، تكملة لعمل المجموعة الرباعية.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. ونرحب أيضا بوفدي إسرائيل وفلسطين.

وترحب المكسيك بالمشاركة المدنية والسياسية النشطة في الانتخابات الفلسطينية المقبلة. ونلاحظ تسجيل 36 قائمة للمرشحين، مما يدل على الرغبة الشديدة في المشاركة الشعبية في الحياة السياسية الفلسطينية؛ ونعترف بالمشاركة البناءة للشباب والنساء. ونتفق مع زملائنا على أن العمليات الانتخابية الشفافة والمنتظمة هي الأساس الذي تتبني عليه أية دولة ديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر، ونأمل في أن تسير العملية سيراً سلمياً بمشاركة واسعة من المواطنين. ويجب عدم إعاقة تنظيم تلك الانتخابات، ولا سيما في القدس الشرقية. وندين قيام وكالات إنفاذ القانون الإسرائيلية بمضايقة النشاط السياسيين الفلسطينيين في القدس الشرقية. ويجب الحفاظ على الحقوق السياسية والحق في حرية التعبير والتجمع السلمي بأي ثمن.

ونرحب بالإعلان الصادر عن إدارة الولايات المتحدة مؤخراً بشأن استئنافها للترعات المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. فعمل الوكالة ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر من 5,7 ملايين لاجئ فلسطيني. وتكتسي أعمالها أهمية إضافية في سياق مكافحة العالمية لوباء فيروس كورونا.

ونرحب بوصول دفعات إضافية من اللقاحات الموجهة إلى السكان الفلسطينيين من الصين والإمارات العربية المتحدة والهند وروسيا من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ونشيد أيضاً بإسرائيل لتطعيمها 100 000 عامل فلسطيني. ومن المفيد لنا جميعاً أن نواصل تيسير إيصال وتوزيع اللقاحات حتى يتسنى، بالتنسيق مع مختلف الوكالات الإنسانية، تنفيذ حملات التطعيم بسرعة وكفاءة.

ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى رفع الحصار عن غزة والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية. ونحثها أيضاً على ضمان حرية العبور للعاملين في المجال الإنساني والمرضى الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبية.

يشكل الإعلان عن بناء 540 وحدة سكنية إضافية ومشروع القانون الذي عُرض مؤخراً على الكنيست لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة تدابير أحادية الجانب تقوض حل الدولتين وقابلية الدولة الفلسطينية للبقاء وتواصلها الجغرافي. وبالمثل، نأسف لتدمير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الأراضي الفلسطينية. ونحث إسرائيل على الالتزام بالقرار 2334 (2016). إن هدم المباني وبناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ونلاحظ بقلق الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من جبل الهيكل. وندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، فضلاً عن ضمان حرية العبادة. كما ندين بشدة الهجمات الصاروخية الأخيرة من غزة وسورية على إسرائيل.

أخيرا، أكرر دعمنا الكامل لأعمال المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط. وتؤيد المكسيك الحوار السياسي باعتباره وسيلة التغلب على الخلافات بين إسرائيل وفلسطين، استنادا إلى حل الدولتين، أي حق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونشيد بجهود المبعوث الخاص لإعادة إطلاق المجموعة الرباعية ونؤيد نشاط الشركاء الإقليميين والدوليين الذين يروجون لبدائل لدعم السلام.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكر السيد تور فينسلاند والسيد راين بولسن على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أشكر ممثلي إسرائيل وفلسطين على مشاركتهم في هذه الجلسة.

تُعد هذه المناقشة الفصلية وسط زخم دبلوماسي متجدد لإعادة إطلاق عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المتوقفة منذ سنوات. فتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض جيرانها العرب مؤخرًا والاجتماع الوزاري الذي عقد في باريس في 11 آذار/مارس واجتماع المبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية في 23 آذار/مارس، كلها تطورات إيجابية ينبغي أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لإعادة إطلاق عملية محادثات السلام المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

غير أن أي محاولة لإحياء عملية السلام لن تُكفل بالنجاح ما دامت إسرائيل مستمرة في سياستها العدوانية المتمثلة في احتلال الأرض الفلسطينية وبناء مستوطنات جديدة والانتهاكات اليومية لحقوق الفلسطينيين والحصار المستمر لغزة، وهي أمور تشكل جميعها انتهاكا للقرار 2334 (2016).

إن التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وهدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها وتصاعد الهجمات والعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، كلها تشكل انتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وتدين النيجر هذه الأعمال وتدعو إلى وقفها فوراً. وينطبق الشيء نفسه على أعمال الاستفزاز والتحرير على الكراهية والهجمات الصاروخية على المناطق السكنية الإسرائيلية، وما يتبعها من أعمال انتقامية غير متناسبة. وفي هذا المقام، كما في أي مكان آخر، فإن تحقيق المساءلة أساسي لأنه وحده الذي يمكن أن يساعد في مكافحة الإفلات من العقاب وتمهيد الطريق إلى مصالحة حقيقية بين طرفي النزاع.

كما نحيط علماً بالجدول الزمني للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية في أيار/مايو وتموز/يوليه. ونأمل أن تعزز هذه الانتخابات، إذا أجريت في ظل ظروف مثلى، التماسك بين الفصائل الفلسطينية وتؤدي إلى العودة إلى الحوار مع إسرائيل. ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى تقديم الدعم الكامل لهذه العملية.

بينما نرحب ببدء حملة التطعيم، وإن كانت ضعيفة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الواضح أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال ينتشر بمعدل يندر بالخطر. فعلى سبيل المثال، أبلغت الدوائر الصحية في غزة عن حوالي 1 000 حالة جديدة يوميا خلال الأسبوعين الماضيين. وتتطلب هذه الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة لأن الكثافة السكانية في غزة تجعل من الصعب الالتزام بالتباعد البدني وغيره من التدابير الوقائية ذات الصلة.

وبينما تسمح إسرائيل لمواطنيها بالعودة لممارسة حياتهم كما كان الحال قبل تفشي كوفيد-19 إثر حملة التطعيم الناجحة التي نفذتها، فإنه يجب عليها، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضمن وصول اللقاح إلى الأراضي الخاضعة لاحتلالها بغية تيسير الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الفيروس بفعالية.

وبالإضافة إلى الصعوبات التي سببتها جائحة كوفيد-19، يجب أن نُذكر أيضا بالصعوبات الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والقيود المفروضة على الواردات وعلى حرية تنقل الناس وهشاشة النظام الصحي. وفي مواجهة كل هذه التحديات، يجب أن نستمر في توفير الموارد الكافية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية للسكان الفلسطينيين، وخاصة في خضم الجائحة. وفي هذا الصدد، نشيد بجميع المانحين الذين يواصلون دعم الأونروا وكذلك بقرار سلطات الولايات المتحدة الأمريكية استئناف المساعدة الإنسانية وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الفلسطينيين.

ختاما، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف الفاعلة إلى مضاعفة جهودها للالتزام بشكل نهائي بطريق السلام ويتعهد بتقديم دعمه الثابت للمنسق الخاص في جهوده لبث حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

منذ اتفاقات أوسلو، ظلت النرويج شريكا ثابتا لبناء فلسطين كدولة حرة وديمقراطية ومزدهرة، تتمتع بالأمن وسيادة القانون وتعيش في سلام واعتراف متبادل مع إسرائيل. ولذلك، نرحب بالإعلان عن إجراء انتخابات فلسطينية. إن توقعات الشعب الفلسطيني كبيرة ومن الضروري إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها.

ويشجعنا حماسة الشعب الفلسطيني الكبيرة إزاء ما ستكون أول انتخابات تُجرى منذ سنوات عديدة ونلاحظ أن عدد النساء المدرجات في قوائم المرشحين أكبر من ذي قبل. ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات من أجل إشراك الشباب أيضا على نحو أفضل. والحوار بين الفصائل لضمان إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وتنافسية أمر مشجع.

لقد حثنا السلطة الفلسطينية وإسرائيل على التعاون لتيسير الانتخابات، وذلك امتثالا لالتزاماتهما في اتفاق أوسلو الثاني. ويجب علينا هنا في مجلس الأمن، في جميع أعمالنا قبل الانتخابات وبعدها، أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الشعب الفلسطيني في بناء حكومة شرعية في فلسطين. وأود أن أؤكد من جديد توقعنا من أي حكومة فلسطينية، بتشكيلها وبرنامجه السياسي، أن توفر أساسا جيدا للتعاون مع الشركاء ومواصلة جهود بناء الدولة والسلام.

ونتوقع من الحكومات الفلسطينية أن تتقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاقات السابقة، من خلال أقوالها وأفعالها على حد سواء. بموجب تلك الاتفاقات اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود والتزمت بدعم اللاعنف ومواصلة المفاوضات السلمية.

ولا تزال النرويج مستعدة للإسهام في استئناف مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل سياسي، ونأمل أن تسهم الانتخابات الفلسطينية الناجحة في تحقيق هذه الغاية، وكذلك في تعزيز التعاون بين الطرفين. وبينما قد يكون من المبكر تماما تحديد شكل أو طرائق هذه المفاوضات إلا أن ثمة حاجة ملحة متزايدة لحل القضايا المتعلقة بالأراضي قبل أن يفضي التوسع الاستيطاني وتطورات أخرى إلى التقويض التام لرؤية الدولتين. وينبغي أن تستند المفاوضات إلى الاتفاقات السابقة بين الطرفين والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التطورات السلبية المستمرة المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك عمليات الهدم والإخلاء، فضلا عن حوادث العنف ضد المدنيين، كما أفاد المنسق الخاص فينسلاند. إن خطط طرد 37 عائلة من منازلها في الشيخ جراح وسلوان، في القدس الشرقية، تثير قلقا شديدا.

غير أن النرويج يشجعها التقدم المحرز بشأن المسائل التي تم إبرازها في الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة في شباط/فبراير، والتي ستكون على جدول أعمال الاجتماع الوزاري المقبل في خريف هذا العام. المزيد والمزيد من الفلسطينيين يتلقون لقاح مرض فيروس كورونا، ونشيد بالسلطة الفلسطينية على تنفيذ برنامجها للتطعيم، وبإسرائيل لتيسير توزيع اللقاحات وتطعيم الفلسطينيين، وبالأمم المتحدة والمجتمع

الدولي لدعمهما اللوجستي الحاسم وغيره من الدعم. ورغم أن كل هذا مشجع، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى الدعم لزيادة إمكانية الحصول على اللقاحات.

كما أن العديد من المشاريع الحاسمة لإنشاء البنية التحتية الأساسية في جميع أنحاء فلسطين تُظهر تقدماً، لا سيما في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة. إنها مشاريع ستفيد جميع الفلسطينيين وتضمن استمرار صلاحية غزة للعيش. وفي هذا الصدد ندعو الطرفين إلى التوقيع على الاتفاقات التقنية التي طال انتظارها وأوشك استكمالها. ثمة حاجة إلى اتفاقات لإحراز تقدم كبير في عدة مشاريع رئيسية تتعلق بالجمارك والمياه والكهرباء وأمور أخرى.

تدعو النرويج أيضاً المانحين إلى مواصلة دعمهم المالي والتقني. ونرحب باستعداد العديد من المانحين لتولي زمام المبادرة في تنسيق الدعم داخل القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق توازن أفضل للوضع الضريبي والمالي للسلطة الفلسطينية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية استئناف تقديم المساعدة الاقتصادية والإمائية والإنسانية للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونحث المانحين الآخرين على تكثيف جهودهم والمساهمة في تأمين استمرار عمل الوكالة من أجل اللاجئين الفلسطينيين.

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر المنسق الخاص تور فينسلاند ومدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رين بولسن على إحاطتنا بحالة عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

إننا ندعو إلى إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية على أساس مبدأ الدولتين والإطار القانوني المعترف به دولياً لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي من خلال المفاوضات المباشرة أن يتفق الجانبان أيضاً على جوانب أخرى للوضع النهائي، بما في ذلك مشاكل الحدود واللجئين والموارد المائية. يجب في هذه العملية أن تؤخذ في الاعتبار شواغل إسرائيل الأمنية.

ومن جانبنا نحن نتخذ خطوات لدعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق سلام عادل في المنطقة. فما زلنا نتواصل مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين في المنطقة، ومجلس الأمن، والمجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين. ونحن نتفاوض، ضمن أمور أخرى، على عقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية، فضلاً عن تنظيم اجتماع بصيغة "المجموعة الرباعية الموسعة"، والذي سيحدد المسارات الرئيسية لعملنا المشترك الرامي إلى التغلب على الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعتقد أيضاً أن تأييد مبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط هو أمر معقول.

إننا ندعو الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات استنزائية قد تقوض جهود التسوية. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة في ضوء الانتخابات الأخيرة في إسرائيل والانتخابات المقبلة في الأراضي الفلسطينية. ونأمل أن تعزز العملية الانتخابية توحيد الصفوف في الداخل لكلا الجانبين، بما في ذلك ما يتعلق بضرورة استئناف المفاوضات. إننا ننطلق من قناعة بأنه يجب ضمان حق الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي بأن ينتخبوا ويتم انتخابهم.

ونلاحظ الأثر الإيجابي للانتخابات في التغلب على الخلاف الفلسطيني الداخلي حول برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك دور أصدقائنا المصريين في هذا الصدد. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة لهذه الجهود.

ويساورنا القلق إزاء استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني، بما في ذلك استمراره في القدس الشرقية. فذلك يقوض احتمالات إقامة دولة فلسطينية أرضها موحدة.

ونشدد أيضاً على ضرورة مساعدة الفلسطينيين في التصدي للمشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحادة في الأراضي المحتلة وغزة، وخاصة في خضم انتشار مرض فيروس كورونا. ومن المهم بصفة خاصة أن ينخرط الفلسطينيون والإسرائيليون معاً من أجل مكافحة الوباء، بما في ذلك الانخراط في سياق التطعيم. ونولي أهمية كبيرة للعمل الجاري الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الدول العربية المجاورة على حد سواء. وندعو المجتمع الدولي إلى حشد الموارد لدعم الوكالة. إن روسيا تقدم المساعدة إلى الأونروا والفلسطينيين على الصعيد الثنائي.

في الختام، أود أن أعرب عن أسفنا الشديد إزاء المسائل التقنية الرئيسية التي حدثت خلال هذا التداول بالفيديو، وأثرت في معظمها على زملائنا الأمريكيين. ويدل هذا بوضوح على أنه لا يمكن لمجلس الأمن الاعتماد في عمله بشكل كامل على الإنترنت. نحن على ثقة بأن هذا سبب وجيه لنا جميعا لاتخاذ قرار في نهاية المطاف باستئناف جلساتنا بالحضور الشخصي في قاعة مجلس الأمن. وكما تعلمون فإن روسيا تتمسك باستمرار بهذا الموقف منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. إننا ندعو الرئاسة الفيتنامية وخليفاتها الصينية إلى اتخاذ خطوات عملية لحل هذه المسألة التي طال انتظارها.

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، اينغا روندا كينغ

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. ونرحب أيضا بعرضي المراقب الدائم الموقر لدولة فلسطين وممثل إسرائيل.

وكما سمعنا منهما، فإن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب اهتماما وإجراءات عاجلة من مجلس الأمن. يتوجب على المجلس أن يتعاون في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فقد تم بالفعل تضییع الكثير جدا من الوقت. فمن الأهمية بمكان أن نتصدى بشكل جماعي للتحديات التي تواجه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ما زال توسيع نطاق الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية المحتلة والإسراع في تنفيذها وعمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات المملوكة للفلسطينيين وعمليات الإخلاء تقوض عملية السلام وحل الدولتين بصورة لا رجعة فيها. وعلاوة على ذلك، فإننا ندين قرار إسرائيل الأخير بالمضي قدما ببناء 540 وحدة سكنية غير مشروعة في حيي بيت صفاة وشرفات الفلسطينيين. ووفقا للفقرة 1 من منطوق القرار 2334 (2016) فإن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي "ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي". ومرة أخرى، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة ووقف جميع عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وأود أن أكرر موقف حكومة بلدي بأن حل الدولتين يظل السبيل الوحيد لضمان أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من تحقيق تطلعاتهم المشروعة والعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن في سياق حل يقوم على حدود عام 1967، مع القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

وفي قطاع غزة، لا تزال الظروف المعيشية مزرية. وهناك حاجة ملحة لإنهاء الحصار ومعالجة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلا عن كفاءة حرية حركة البضائع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة وخارجه. وستكون الحالة بالتأكيد أكثر سوءا بدون تدفق الدعم إلى قطاع غزة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالتالي، فإننا نرحب باستئناف تمويل الولايات المتحدة للأونروا ونكرر دعوتنا إلى تقديم مساهمات مستدامة ويمكن التنبؤ بها للوكالة، لا سيما بالنظر إلى أزمة مرض فيروس كورونا في غزة.

ومع تزايد معدل انتشار كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، نشي على الجهود المستمرة التي تبذلها السلطة الفلسطينية لحماية مواطنيها. ونرحب بالشحنة الثانية البالغة 72 000 جرعة لقاح من خلال برنامج مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي للضفة الغربية وغزة وتوفير اللقاحات مباشرة من بلدان أخرى. وبالمثل، نشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل، على ضمان توافر اللقاحات للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة.

وإذ ننقل إلى الانتخابات الوطنية الفلسطينية المقبلة، فإننا ندعم الفلسطينيين وهم يعملون من أجل إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة وشاملة. ومن الضروري أيضا أن تسمح إسرائيل بالتصويت في جميع

أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. فسيكون أمرا مؤسفا أن تؤول الانتخابات بسبب إمكانية الوصول إلى أماكن التصويت في أي من هذه المناطق.

ويتعين على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن توضح أن أي محاولة لتقويض عملية السلام - في غياب حل كامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني - أمر غير مقبول. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية ضرورة أن يشجع المجلس والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على استئناف حوار هادف وبناء الثقة بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية أتوجه بالشكر، السيد الرئيس، إلى السيد تور فينسلاند والسيد رين بولسن على إحاطتهما الهامتين. كما نجدد الإعراب عن بالغ تقديرنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة المتواصلة وحرصه على تفعيل حلّ الدولتين ودعم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

مرّت في الثلاثين من شهر آذار/مارس المنقضي الذكرى الخامسة والأربعون ليوم الأرض؛ هذه المناسبة التي تخلّد نضالات الشعب الفلسطيني دفاعاً عن أرضه ضدّ الاحتلال والمصادرة والاستيطان والضمّ.

وعلى الرغم من قرارات الشرعية الدوليّة، تستمرّ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قمعها وعدوانها على الشعب الفلسطيني وفي سياساتها التوسّعية ومخطّطاتها الاستيطانية وهدمها للمنازل الفلسطينية، في خرق جسيم للقانون الدولي، ومن دون أدنى مساءلة أو محاسبة على انتهاكاتهما الخطيرة.

وإزاء هذا التماهي الإسرائيلي في الاستهتار بالقانون الدولي وعرقلة جهود التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، تدعو تونس مجلس الأمن والمجتمع الدولي مجدداً إلى تكثيف ضغوطهما من أجل حمل السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لقرارات الشرعية الدوليّة ذات الصلة، وآخرها القرار 2334 (2016)، والوقف الفوري لخطتها الاستيطانية والتخلي نهائياً عن نوايا ضمّ الأراضي الفلسطينية وتفويض حلّ الدولتين.

تستعدّ فلسطين خلال الأسابيع المقبلة لتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وهذه خطوة هامّة على طريق تعزيز الحوكمة الديمقراطية ومقومات الدولة الفلسطينية لاقت ترحيب المجتمع الدولي، غير أنّ محاولات سلطات الاحتلال تعطيل سير العملية الانتخابية والتضييق على المرشحين والمسؤولين الفلسطينيين، خاصّة في القدس الشرقية، يدعو إلى القلق الشديد لما يمثّله ذلك من تهديد لهذا الاستحقاق الهام.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتّخاذ ما يتعيّن لضمان السماح بتنظيم الانتخابات العامّة في القدس الشرقيّة وتيسير أداء الفلسطينيين لواجبهم الانتخابي في الأرض الفلسطينية المحتلة، من دون أيّة عراقيل من قبل سلطات الاحتلال، وفقاً لما تنصّ عليه الأعراف والمواثيق الدوليّة.

كما نجدد التأكيد، على ضرورة وقف التضييق الإسرائيلي على حرية ممارسة الفلسطينيين شعائرهم الدينيّة في القدس، خاصّة خلال شهر رمضان المبارك.

في ظلّ التهديد الوبائي لجائحة كوفيد-19 وتداعيات التضييق الاقتصادي للاحتلال، تهيّب تونس بالجهات الفاعلة الإقليمية والدوليّة للعمل على رفع مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تجدّد التأكيد على أهميّة الاستجابة لنداء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتأمين احتياجاتها الماليّة لسنة 2021 لضمان استمرارها في الاضطلاع بولايتها ولتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها لما يزيد عن 5,5 ملايين لاجئ فلسطيني، إلى حين التوصل إلى حلّ عادل ودائم لقضيتهم العادلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وتشيد تونس بالتفاعل الإيجابي للعديد من الجهات المانحة مع دعوات "الأونروا"، وتجدد في هذا الإطار ترحيبها بقرار الإدارة الأمريكية استئناف المساعدات الاقتصادية والإنسانية لفائدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إعادة تمويل وكالة الأمم المتحدة.

ومن جانب آخر وأمام ما يتعرض له سكان غزة من حصار جائر وعقاب جماعي من قبل سلطات الاحتلال وحرمانهم من أبسط الحقوق المشروعة، نطالب مجلس الأمن والجهات الفاعلة مجدداً بحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وضع حد لهذا الحصار. كما نجدد مطالبة المجتمع الدولي بضمان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين.

وفي الختام، نجدد التأكيد على الحاجة الملحة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية السلام في الشرق الأوسط بما ينهي عقوداً طويلة من الاحتلال ويعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في تقرير المصير والعيش بحرية وكرامة وإقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ونتطلع في هذا الإطار إلى تكثيف المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط جهودها من أجل إعادة تفعيل العملية السلمية والتمهيد لعقد مؤتمر دولي للسلام، خدمة للسلام والأمن في المنطقة وفي العالم.

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

وأود أن استهل اليوم بالترحيب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في 7 نيسان/أبريل بإعادة التمويل للشعب الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فمن شأن هذه الخطوة أن تحسن حياة آلاف الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين تضرروا أكثر من غيرهم من جراء الاحتلال ومرض فيروس كورونا. فقد قال الوزير بليكن، وفي 2 نيسان/أبريل، أن الإسرائيليين والفلسطينيين ينبغي أن يتمتعوا بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية. وهذه مشاعر تتفق معها المملكة المتحدة تماما.

ويحدونا الأمل في أن تساعد مثل هذه التحركات الإيجابية على بناء جو من الثقة بين الطرفين. وستواصل المملكة المتحدة تشجيع التعاون الأعمق في المسائل الاقتصادية وستعمل مع الطرفين وشركائنا الدوليين للدفع من أجل إعادة إنشاء آليات إسرائيلية - فلسطينية رسمية مثل اللجنة الاقتصادية المشتركة ولجانها الفرعية.

وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في إسرائيل في 24 آذار/مارس، نتطلع إلى العمل مع حكومة إسرائيلية جديدة عند تشكيلها. ونؤيد بقوة أيضا الانتخابات المقبلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستحق الناخبون الفلسطينيون انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ويجب على حكومة إسرائيل أن تساعد في تيسير تلك الانتخابات وفقا لاتفاقات أوسلو؛ وهذا يعني السماح بإجراء التصويت في القدس الشرقية. وتعطيل الاجتماعات في القدس الشرقية مؤخرا، واعتقال المرشحين، أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

إننا نراقب عن كثب الأحداث الأخيرة في جبل الهيكل/الحرم الشريف. ونذكر أن للقدس أهمية كبيرة وقداسة بالنسبة لليهود والمسلمين والمسيحيين. ونكرر التأكيد على الضرورة الأساسية للحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، ولا سيما جبل الهيكل/الحرم الشريف. ونواصل تقدير الدور الهام الذي يضطلع به الأردن بوصفه حارسا للأماكن المقدسة، ونظل نؤيد تماما جهوده الرامية إلى الحفاظ على الهدوء؛ ونتوقع من جميع الأطراف أن تدعم الجهود الأردنية.

إن الأعمال الانفرادية التي توجج التوترات تتعارض مع جو الثقة الذي يتعين علينا جميعا مضاعفة جهودنا لبنائه.

ولا يزال بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة يشكل أكبر تهديد مادي لحل الدولتين. إن خطط إسرائيل للمضي قدما في بناء المستوطنات في هار حوما، في جنوب شرقي القدس، شمال بيت لحم، قد تتسبب في مزيد من الأضرار لآفاق إقامة دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعو إسرائيل إلى التخلي عن هذه الخطط.

إن لعمليات هدم المباني الفلسطينية وطردهم الفلسطينيين من منازلهم - في جميع أنحاء الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية - تأثيرا سلبيا مماثلا على الطابع العمراني لدولة فلسطينية في المستقبل.

والمنسق الخاص محق في لفت انتباهنا إلى التهديدات التي تواجه الفلسطينيين في سلوان والولجة والشيخ جراح. وفي الشيخ جراح، يواجه نحو 30 شخصا الطرد اعتبارا من 2 أيار/مايو.

والتحريض ومعاداة السامية وأعمال الإرهاب غير مقبولة على الإطلاق، والمملكة المتحدة تدين بسرعة وعلى نحو واضح أي أعمال من هذا القبيل.

وكما سمعنا، فقد استمر العنف اليومي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشاط خبراء الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي الشواغل التي أعربوا عنها بشأن ارتفاع مستويات عنف المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء الاتهامات بالاستخدام المفرط للقوة. وفي جميع الحالات التي توجد فيها اتهامات بالاستخدام المفرط للقوة، ندعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة.

وستواصل المملكة المتحدة السعي إلى إيجاد حل تفاوضي ومستدام لهذا النزاع الطويل الأمد. ونعتقد اعتقادا راسخا أن معالم هذا الحل لا تزال قائمة: حل يقوم على وجود دولتين عن طريق التفاوض يؤدي إلى وجود إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 وتبادل الأراضي بصورة متفق عليها، مع القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين.

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس الآخرين على سعة صدركم معنا بينما كنا نواجه بعض المسائل التقنية هذا الصباح. كما أشكر مرة أخرى المنسق الخاص تور فينسلاند والمدير بالنيابة راين بولسن على إحاطتيهما اليوم. فالمعلومات التي وافيانا بها كانت مفيدة جدا لنا في فهم ما يجري.

لقد كانت هذه الإدارة واضحة جدا بشأن التزام الولايات المتحدة بالنهوض بحل يقوم على أساس وجود دولتين عن طريق التفاوض تعيش بموجبه إسرائيل في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. كما كنا واضحين بشأن رغبتنا في استئناف التواصل مع الفلسطينيين واستعادة برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والمعونة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

وفي 7 نيسان/أبريل، أعلنت الولايات المتحدة استئناف تقديم المساعدة الاقتصادية والإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني بمبلغ إجمالي قدره 235 مليون دولار. ويشمل ذلك 75 مليون دولار من المساعدة الاقتصادية والإنمائية و 10 ملايين دولار لبرامج بناء السلام في الضفة الغربية وغزة - وذلك عن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويشمل أيضا 150 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ هذا بالإضافة إلى 15 مليون دولار من المساعدات الإنسانية التي أعلننا عنها في آذار/مارس. كما نستأنف برامج المساعدة الأمنية الحيوية. وهذا الالتزام، بمبلغ 250 مليون دولار، بجميع عناصره، التزام معقول.

وتشمل المساعدات الاقتصادية التي نقدمها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتعافي من آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتشمل الدعم المقدم للأسر المعيشية للحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة، وتشمل أيضا تقديم المساعدة للمجتمع المدني الفلسطيني.

كما تستأنف الولايات المتحدة دعمها لخدمات الأونروا لضمان وصول المعونة الإنسانية، بما في ذلك المساعدات الحيوية لمكافحة كوفيد-19، إلى الفلسطينيين في لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وغزة. فالأونروا هي شريان الحياة لملايين الفلسطينيين، ونحن ملتزمون بالعمل كشريك قوي للوكالة حتى تتمكن من تقديم أكثر المساعدات فعالية وكفاءة ممكنة.

بيد أنه يجب أن نعترف بأن استئناف مساهمات الولايات المتحدة ليس حلا سحريا فيما يتعلق بأزمة تمويل الوكالة. وكما يعلم المجلس، فإن الاحتياجات الإنسانية العالمية تتجاوز بكثير الموارد المتاحة. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح إنساني على الصعيد العالمي، ونحن فخورون جدا بذلك. بيد أن تقاسم الأعباء ليس خيارا؛ بل هو ضرورة. وندعو الشركاء الآخرين إلى تكثيف تمويلهم للوكالة أيضا.

كما تستأنف الولايات المتحدة تواصلها مع الأونروا والجهات المانحة لها والبلدان المضيفة والدول الأعضاء الأخرى للتصدي للتحديات التي واجهتها الأونروا منذ فترة طويلة على مر السنين. واستئناف الدعم المالي الأمريكي للأونروا هو الخطوة الأولى - وليست الأخيرة - في تعاملنا مع الوكالة بشأن الإصلاحات الحاسمة.

ونحن ملتزمون بالعمل مع الأونروا من أجل الحفاظ على حيادها، بما في ذلك عدم التسامح مطلقا مع العنصرية والتمييز ومعاداة السامية. وسنعمل على نحو ثنائي مع الوكالة، وعلى نحو متعدد الأطراف مع

الشركاء، لتحسين الشفافية والمساءلة والحوكمة الداخلية والرقابة والاستدامة لديها. ومن الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن وغيره من المانحين الدوليين أيضاً مع الشركاء لتعزيز الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات مجدية وتحقيق الاستدامة المالية.

إن استئناف مشاركة الولايات المتحدة الشاملة مع الفلسطينيين جزء من استراتيجيتنا لتعزيز الازدهار والأمن والحرية للإسرائيليين والفلسطينيين. وتوفر تلك المساعدة الإغاثة الحاسمة للمحتاجين؛ وتعزز التنمية الاقتصادية؛ وتدعم التفاهم والتنسيق الأمني الإسرائيلي الفلسطيني وسيادة القانون؛ وتعزز الاستقرار الإقليمي. كما أنها تتسق مع مصالح الولايات المتحدة وقيمها، وكذلك مع مصالح شركائنا الإقليميين - لإشراك إسرائيل.

وبينما نعمل من أجل تهيئة مناخ إيجابية وبناء على نحو أكبر في الميدان، نشجع أيضاً السلطة الفلسطينية وإسرائيل على الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية تؤدي إلى تفاقم التوترات وتقوض الجهود الرامية إلى النهوض بحل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، مثل ضم الأراضي والنشاط الاستيطاني والهدم والتحريض على العنف وتقديم تعويضات للأفراد المسجونين بسبب أعمال الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنوه بالانتخابات الفلسطينية المقبلة، التي نعتقد أنها مسألة يقرها الشعب الفلسطيني. لقد ظل موقف الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين واضحاً بأن المشاركين في العملية الديمقراطية يجب أن يقبلوا الاتفاقات السابقة ويتخلوا عن العنف والإرهاب ويعترفوا بحق إسرائيل في الوجود.

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد رين بولسن، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

وأرحب بممثلي إسرائيل وفلسطين في جلستنا اليوم.

وفي الأشهر القليلة الماضية، ظهرت ديناميات جديدة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط من داخل المنطقة وخارجها، مما أعاد الأمل في حل الدولتين وإحلال سلام عادل وشامل وطويل الأمد للإسرائيليين والفلسطينيين. ونود أن نقدم عدة نقاط بشأن كيفية الحفاظ على ذلك الزخم.

أولاً، نؤكد من جديد دعمنا القوي لجميع الجهود والمبادرات التي يمكن أن تساعد على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً. وندعو إلى مشاركة أقوى وأكثر نشاطاً من جانب أعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، فضلاً عن بلدان المنطقة، للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات مجددة. ونكرر تأكيد تأييدنا لدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلام في الشرق الأوسط، ونرحب بكل الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

ونرحب أيضاً بالتعاون بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في مجالات معينة، ونحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير لبناء الثقة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية يمكن أن تقوض آفاق المفاوضات. ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد العنف المتصل بالمستوطنين مؤخراً، وندعو السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك المسألة.

ثانياً، نرحب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات المقبلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشكل ارتفاع معدل الناخبين المسجلين إشارة مشجعة لنجاح الانتخابات. وندعم إلى أعضاء المجلس الآخرين والمجتمع الدولي في دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى تيسير عملية الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ثالثاً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء النشاط الاستيطاني الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما خطط البناء في المناطق الواقعة في عمق الضفة الغربية، مما يجعل من الصعب إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة بالأراضي. ومما يثير القلق أيضاً استمرار هدم ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية بوتيرة متزايدة. ويجب وقف تلك الأنشطة والتدابير الأخرى التي تجعل حياة الفلسطينيين أكثر صعوبة. فهي لا تتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل إنها توسع الخلافات أيضاً، وتعيق الحوار، وتقوض إمكانية التوصل إلى حل دائم ومستدام للقضية الفلسطينية.

رابعاً، نلاحظ بقلق بالغ الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع ارتفاع عدد الإصابات بمرض الفيروس التاجي في الأسابيع القليلة الماضية. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الحالة في غزة، حيث ارتفع عدد الوفيات اليومية بسبب الوباء إلى مستوى قياسي. ونتيجة لذلك، تم رفع نظام الرعاية الصحية إلى حدوده القصوى، ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتدهور.

وفي هذا السياق، نرحب بإعلان الولايات المتحدة إعادة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقديم مساهمة قدرها 150 مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونشيد بمنظمة الصحة العالمية لتسليمها لقاحات كوفيد-19 إلى السلطة الفلسطينية من خلال برنامج مرفق الأمم المتحدة المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض فيروس كورونا عالمياً. كما نشيد بالمانحين الدوليين على مساعداتهم الطبية، بما في ذلك اللقاحات التي تشتد الحاجة إليها، لمساعدة الشعب الفلسطيني على مكافحة الوباء. ونهيب بجميع الأطراف المعنية وأعضاء المجتمع الدولي التمسك بالتزامهم الإنساني تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال المساهمات المقدمة للأونروا، حتى يمكن السيطرة على ارتفاع عدد الإصابات بكوفيد-19 في المناطق الأكثر عرضة لتفشي الوباء.

وأخيراً، نود أن نكرر تأييد فيبيت نام لحل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

رمضان مبارك للفلسطينيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

بيان وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، رياض المالكي

اسمحوا لي في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها الماهرة لمجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. إضافة إلى ذلك، أتمنى لأخي عثمان غراندي ورئيس المكسيك لوبيز أوبرادور الشفاء العاجل. ولعل هذا العام يشهد نهاية لهذا الوباء المريع. واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال لم تقدم أي لقاحات إلى الحكومة الفلسطينية لصالح الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال، وأصرت بدلا من ذلك على أنها ليست ملزمة بذلك.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر وزير الخارجية لافروف على مشاركته. كما أعتنم هذه الفرصة لأشكر روسيا على دورها القيادي في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في ظل أصعب الظروف، وأشكر الرئيس بوتين على جهوده المتكررة للجمع بين الطرفين، وأشكر أيضا وزراء خارجية أيرلندا، السيد سيمون كوفني؛ والمكسيك، السيد مارسيلو إيرارد كاساوبون؛ والنرويج، السيدة إين إريكسن سوراييد، الزملاء الذين عملت معهم عن كثب من أجل النهوض بالسلام، ونائب وزير خارجية إستونيا، السيد رين تامسار، على مشاركتهم في هذه الجلسة.

أهنئ أيضا السيد تور فينسلاند على توليه مهام منصب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى العمل معه بصفته الجديدة من أجل تحقيق سلام عادل. وأرحب أيضا بأخي السيد أبو الغيط، الذي ما برح نصيرا دؤوبا للسلام.

وأود اليوم أن أعرب عن تقديرنا للدول التي انتهت فترة ولايتها في مجلس الأمن - ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا. وأشكرهم على التزامهم بالقانون الدولي والسلام وعلى دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني. وأهنئ أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند على بدء فترة عضويتها في المجلس وأتمنى لها كل التوفيق.

يجري حاليا العد التنازلي لزوال الحل القائم على وجود دولتين. ويقول البعض إن الوقت قد انتهى بالفعل. ومن مسؤوليتنا الجماعية إنقاذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 قبل فوات الأوان.

البعض يتساءل عما إذا كان هذا هو الوقت المناسب للسلام. بيد أن الأسباب ذاتها التي تبين مدى الصعوبة التي تكتنف عملية تحقيق السلام، بما في ذلك الحالة على أرض الواقع، وانعدام الثقة، والإجراءات الانفرادية غير القانونية، ينبغي أن تدفع إلى مزيد، وليس أقل، من المشاركة الدولية، لا سيما أننا جميعا نتفق على أنه لم يعد أمامنا متسع من الوقت.

كم كان مقدار الثقة عندما اجتمعت أطراف النزاع في مدريد قبل 30 عاما؟ وما مدى استعدادها للتفاوض؟ كم كان مدى استعداد شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، لصنع السلام؟ وما مدى سرور الفلسطينيين لعدم تمكن منظمة التحرير الفلسطينية حتى من إرسال وفدها إلى هناك؟ كيف يبدو الوضع على أرض الواقع؟

لقد قرر العالم أن الوقت قد حان لحل النزاع، ولن يقبل "كلا" جوابا. ويمكنني أن أقول لأعضاء المجلس يقينا أنه لولا مدريد لما وصلنا إلى أوسلو. إن زخم السلام شيء نوجده، وليس شيئا ننتظره، وأعرف أنه لا يوجد نقص في الرغبة حول هذه الطاولة وخارجها في أن يسود السلام.

لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى اتباع نهج جماعي لتعبئة المجتمع الدولي وإظهار عزمه على تحقيق السلام. وفي هذا السياق، ندعو إلى إحياء المجموعة الرباعية وانخراطها مع الشركاء والأطراف، وكذلك إلى استمرار التعبئة في مجلس الأمن. كما نكرر دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمكن أن يشكل نقطة تحول في هذا النزاع، كما فعل مؤتمر مدريد قبل ثلاثة عقود، وإطلاق مفاوضات الوضع النهائي على أساس المرجعيات والمعايير الدولية. إن دعوتنا إلى المشاركة المتعددة الأطراف ليست محاولة للتهرب من المفاوضات الثنائية، بل هي بالأحرى محاولة لكفالة نجاحها.

هل يعتقد أحد هنا أن إسرائيل قد أسقطت بالفعل خططها للضم؟ أم أنه في الواقع إنهاء تلك الخطط في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في الوقت الذي نتكلم فيه؟ وواصلت إسرائيل إنشاء أكثر من 3 000 وحدة استيطانية جديدة في الأسابيع القليلة الماضية وحدها، مما عجل بهدم منازل الفلسطينيين وتشريد شعبنا مع وصول عنف المستوطنين إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بالإضافة إلى تكرار الاستقراوات في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الحرم الشريف.

لقد ظل هدف إسرائيل ثابتاً دون أي تغيير: حيازة أكبر مساحة جغرافية ممكنة من الأرض الفلسطينية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين. ونحن نعرف نتيجة تلك السياسة - ملايين من الفلسطينيين الذين يعانون من القمع والتمييز والفصل الصارخ، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الأساسية وكذلك الحرمان من السيطرة على أراضيهم ومواردهم وحدودهم وأرواحهم. فمن يقبل ذلك؟ نحن لا يمكننا قبوله فمن سيقبل به؟ ولذلك لا يزال السؤال: كيف يمكن إقناع إسرائيل باختيار السلام وليس الضم، أو على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، السلام وليس الفصل العنصري.

في عام 2016، على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات إيجابية تعكس مسار التوجهات السلبية في الميدان من أجل "منع ترسيخ واقع الدولة الواحدة المتمثل في احتلال ونزاع دائم لا يتوافق مع تحقيق التطلعات الوطنية" (S/2016/595، المرفق، صفحة 2) للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. واستجابة لهذا التدهور السريع للحالة في الميدان، اتخذ مجلس الأمن القرار 2334 (2016) باعتباره خريطة طريق لإنقاذ حل الدولتين وتحقيق السلام.

وأوضح الوزير كيري في خطابه الذي شرح فيه سبب عدم لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض، أن حل الدولتين ليس مصلحة فلسطينية أو إسرائيلية أو إقليمية أو دولية فحسب، بل هو أيضاً مصلحة أمريكية. وشدد على أن "القرار الحاسم بشأن المستقبل - سواء كان دولة واحدة أو دولتان - يتخذ فعلياً في الميدان يومياً"، مشيراً إلى أن "الوضع الراهن يقود إلى دولة واحدة واحتلال دائم. ولكن معظم الناس إما يتجاهلونه أو يفقدون الأمل في إمكانية فعل أي شيء لتغييره". وأضاف قائلاً: "مع هذا التقاعس، تزداد المشكلة سوءاً بينما تزداد المخاطر وتقل الخيارات."

وأعربت هذا التقييم الواضح لضرورة اتخاذ إجراء لإنقاذ حل الدولتين أربع سنوات استخدمت خلالها إدارة ترامب قوة الولايات المتحدة ونفوذها لدعم جهود إسرائيل غير القانونية لترسيخ احتلالها وسيطرتها، في مفارقة مع عقود من الدبلوماسية الأمريكية. ولم تسلم حتى أكثر الفئات ضعفاً، أي ملايين اللاجئين الفلسطينيين، من إدارة ترامب التي سحبت التمويل الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، سعياً منها إلى تفكيك الوكالة بالرغم من الإجماع الدولي على

دورها الذي لا غنى عنه إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل. ماذا لو أُستخدمت هذه الموارد الهائلة لتعزيز الحرية والعدالة والسلام، وليس الضم والفصل العنصري؟

لقد كانت السنوات الأربع الماضية بمثابة اختبار لعزمنا الجماعي، وقد صمد وساد توافق الآراء الدولي، حيث وقف أعضاء المجلس والمجموعة الرباعية ومجموعة ميونيخ والمجتمع الدولي بأسره ضد الضم، وأكدوا مجدداً تأييدهم لحقوق الفلسطينيين، وقدموا الدعم إلى الأونروا، فضلاً عن مواصلة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. لقد حان الوقت للتعافي وجبر الضرر الذي سببته الإدارة الأمريكية السابقة.

وقد هنا الرئيس عباس الرئيس بايدن على انتخابه وأعرب عن أملنا في استئناف العلاقات والمشاركة الإيجابية. ونتطلع إلى عكس مسار الإجراءات غير القانونية والعدائية التي اتخذتها إدارة ترامب والعمل معاً من أجل السلام. ونرحب بقرار الإدارة الجديدة بالانضمام مجدداً إلى النظام الدولي القائم على القواعد، ونأمل أن تضطلع الولايات المتحدة بدور هام في الجهود المتعددة الأطراف لأجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وليس هذا وقت النقاع بل إنه وقت الإجراءات الحازمة. وبدون اتخاذ هذه الإجراءات، لن يتسنى عكس المسارات السلبية في الميدان، أولاً وقبل كل شيء أنشطة الاستيطان غير القانونية. ولن يتسنى كذلك استئناف مفاوضات مجدية بشأن الوضع النهائي. ويرتبط تدهور الحالة في الميدان ارتباطاً مباشراً بمحاولات طرف واحد إصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات وإملائها مع السعي إلى تنفيذ الضم، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على أي احتمال لقيام دولة فلسطين ذات السيادة والمتصلة جغرافياً، بينما يتظاهر بقبول حل الدولتين.

وهناك من يطرح السؤال: ما الذي يمكن عمله ولم تتم تجربته بعد؟ ولكن هل استخدم العالم حقاً مجموعة الأدوات المتاحة له لإنهاء هذا الاحتلال والنزاع؟

كيف يعالج العالم النزاعات الأخرى؟ هل يقول إنه يجب على الأطراف أن تتفاوض بينما ينتظر استعدادها واتفاقها فقط؟ أم أنه يوفر الموارد اللازمة لدفع الأطراف نحو المفاوضات والابتعاد عن الإجراءات الانفرادية الأحادية غير القانونية، بما في ذلك الوفاء بالتزامات الطرف الثالث؟ هل يدين الانتهاكات فحسب أم أنه يتأكد من أن تكلفتها تفوق فوائدها بكثير نتيجة لتوفير حوافز للامتثال للالتزامات أو مشبطات لخرقها؟ وعند اعتماده للقرارات، هل يقرنها هذا المجلس بالوسائل التي تضمن تنفيذها وفقاً لواجباته بموجب الميثاق، أم أنه يقدم قراراته باعتبارها مجرد نصيحة للأطراف لكي تقرر ما إذا كانت تأخذ بها أم لا؟

وبما أن الطرفين يؤكدان التزامهما بالسلام، فلماذا لا يُسمح بنشر مراقبين دوليين يتمتعون بصلاحيات حقيقية لتقييم الامتثال؟ ولماذا الخوف من العواقب التي ستترتب على من ينتهك التزاماته القانونية؟ لماذا لا تجري مفاوضات الوضع النهائي برعاية دولية؟ ولماذا ترفض فكرة الأطر الزمنية الملزمة؟ هذا هو المسار إلى تغيير الواقع المأساوي الذي يتكشف في فلسطين. ونحن على استعداد للقيام بدورنا وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا.

هناك أمة بأكملها تتوق إلى الحرية، ولا بد من الاستجابة لدعواتها. ونحن لا نطالب بأكثر مما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب، ولن نقبل بأقل منه. ولا يمكننا قبول مستقبل من الجدران والحصار والإذلال والقهر. ولن ندخر جهداً في النهوض بدولة فلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة

ومقومات البقاء والمتصلة جغرافياً على حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وسنعمل ذلك من خلال الوسائل السلمية فحسب، حتى في ظل أصعب الظروف.

وإذ نواصل مسيرتنا الطويلة نحو الحرية والسلام، فإننا ندعو إلى توفير الحماية الفورية لأبناء شعبنا، الذين يحق لهم، على قدم المساواة، التمتع بالأمن إلى أن يحين الوقت الذي يمكننا فيه ضمان حمايتهم كدولة ذات سيادة.

لقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية، فضلاً عن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وهذا جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى استئناف حياتنا الديمقراطية وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية. ونشكر كل من يساند هذه الجهود ونطلب المساعدة والدعم الدوليين لضمان نزاهة هذه الانتخابات، بما في ذلك المساعدة في تجنب وإزالة أي عقبات إسرائيلية تعترض سيرها، لا سيما في القدس الشرقية، فضلاً عن احترام نتائجها.

وفي هذه الفترة من الحملات الانتخابية، وفي سعي البعض إلى ضمان الحصول على الأصوات، هناك من يظنون ملتزمين بالقانون الدولي وحل الدولتين والوسائل السلمية، وهناك من يعلنون بدلاً من ذلك عن المستوطنات ويواصلون الضم ويمعنون في استفزازاتهم. ونأمل ألا يندفع الناس بشرور الغوغائية والتفوق والهيمنة، وأن يختاروا طريق المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل والكرامة المشتركة. وآمل أن يكون مستقبلنا، بفضل مساعدتكم، مستقبلاً من الحرية والأمن والرخاء للجميع - مستقبلاً للسلام وليس للفصل العنصري.

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان

لقد كانوا يحتجون سلمياً ويعبرون عن حقهم في حرية التعبير فحسب. والآن، هناك خمسة شبان إيرانيين تحت الحبس في السجن في انتظار الإعدام وجريمتهم هي شن حرب على الله.

ومن المرجح أن ينضم هادي كياني ومحمد بسطامي ومهدي صالح و ماجد نزاري وعباس محمدي إلى آلاف الآخرين الذين قُتلوا بسبب معارضتهم للنظام الأكثر تعسفاً في العالم. ومع ذلك، ستركز مناقشة اليوم مرة أخرى على إسرائيل.

إن محاولات إيران الدؤوبة للحصول على قدرات نووية عسكرية، ووكلاءها الإرهابيين الذين يواصلون زعزعة استقرار المنطقة، وانتهاكاتهما الجسيمة لحقوق الإنسان، لا تزال تشكل أكبر التهديدات للسلام والأمن في الشرق الأوسط. وينبغي أن تكون هذه الأمور هي محور المناقشات بشأن المنطقة. ومن المحزن أن بعض أعضاء مجلس الأمن يتجاهلون تماماً التهديد الذي يشكله ذلك النظام. وأمل حقاً ألا يكون الأمر كذلك اليوم.

في الأسابيع الأخيرة، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران صعدت من ابتزازها النووي وبدأت في تخصيص اليورانيوم إلى 60 في المائة. ومن الواضح للجميع أن إيران ليست بحاجة لتخصيب اليورانيوم إلى هذا المستوى إن كان لأغراض مدنية. ولكن طموحات إيران النووية ليست مدنية؛ فهي عسكرية بشكل سافر.

وأي مزاعم إيرانية بالرغبة في تطوير قدرات نووية لأغراض مدنية ينبغي أن يُنظر إليها على أنها أكاذيب. لا يوجد ما هو مدني في البرنامج النووي الإيراني. ولو كان النظام يريد حقاً قدرات نووية لأغراض مدنية لحقق ذلك قبل سنوات مضت. وكان بإمكانه أن يختار طريقاً مماثلاً للبلدان الأخرى: لا تخصيب للمواد الانشطارية على أراضيها، بل عن طريق الاستيراد وحسب. لكن إيران ترفض قبول هذا الترتيب.

فما الذي يتعين على إيران القيام به أكثر من ذلك لإثبات أنها غير جديرة بالثقة؟ وإلى متى يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل سلوك إيران الاستفزازي والخطير؟

قبل بضعة أشهر فقط، أجرت إيران مناورة عسكرية واسعة النطاق أطلق عليها اسم "الرسول الأعظم 15". وكجزء من المناورة، أظهر فيلق الحرس الثوري الإسلامي قدرات صاروخية لقذائف سطح - سطح تسليحية متعددة، بعضها لديه القدرة على إبطال رؤوس حربية نووية. وكان هذا العرض انتهاكاً تاماً للفقرة 3 من المرفق بآء للقرار 2231 (2015).

وفي شباط/فبراير، كشفت إيران النقاب عن مركبتها الجديدة للإطلاق في الفضاء. ويشير تحليل هذه المركبة إلى أنها يمكن أن تحمل رأساً حريبياً زنته طن واحد يصل إلى مدى 5 000 كيلومتر. تشير هذه القدرات مزيداً من الشكوك بشأن مزاعم النظام بأن برنامجها الفضائي برنامج "لأغراض سلمية". فما هو الغرض السلمي الذي يتطلب رأساً حريبياً بزنة طن واحد؟

ويواصل آيات الله أيضاً السعي لتحقيق هدفهم المتمثل في خلق هيمنة إقليمية متطرفة من خلال دعم وتسليح وكلائهم الإرهابيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتنتشر إيران أذرعها الإرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، سواء كان الحوثيون في اليمن، أو الميليشيات الشيعية في العراق، أو حزب الله في

لبنان وسورية، أو حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة. وهي تدعم وتسألح وتمول هذه المنظمات الإرهابية التي تقتل، تحت سيطرتها، عدداً لا يحصى من الناس وتزعزع استقرار المنطقة بأسرها. الشيء الوحيد الذي يهتم به النظام الإيراني هو أهدافه الاستبدادية والإجرامية. وسيقول ويفعل كل ما هو مطلوب لبلوغ ذلك الهدف.

كما أن النظام ينتهك باستمرار حقوق الإنسان. فهو يضطهد الأقليات ويعدم المتظاهرين والصحفيين والنساء وأفراد مجتمع الميم وآلآفاً آخرين.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمن لا يتخذ الخطوات اللازمة لوقف ذلك البلد. ويواصل تجاهل المسألة الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط ويضيع وقت هذه المناقشات، بدلاً من ذلك، في إعادة تدوير نقاشات غير مجدية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على الرغم من أن اتفاقات أبراهام أثبتت بوضوح أن هذه ليست القضية - بل إيران هي القضية.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، وعلى الرغم من التطوير النووي الإيراني غير القانوني المستمر وتساعد العنف الإقليمي، حاول المجتمع الدولي إعادة التواصل مع نظام الإبادة الجماعية القاتل في محاولة للانضمام مجدداً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونعتقد أن ذلك سيكون خطأ جسيماً. واليوم، يدرك الجميع أن ما قاله رئيس الوزراء نتنياهو في عام 2015 صحيح - وهو أن الاتفاق معيب بشكل أساسي ولا يمنع التهديدات من إيران. ويدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى اتفاق محسن لا تنتهي صلاحيته في أقل من عقد من الزمن وتكون له آليات تفتيش أفضل وأكثر قابلية للإنفاذ. وللأسف، يعتقد العديد منهم أيضاً أن الطريقة الصحيحة للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق هي العودة أولاً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ثم محاولة التفاوض على اتفاق أطول وأقوى مع الإيرانيين. بالنسبة لنا، من الصعب فهم ذلك، فبمجرد أن يتخلى المجتمع الدولي عن نفوذه ما الذي سيجعل إيران توافق على التفاوض على اتفاق جديد؟

وكما كان الحال في عام 2015، سيستخدم آيات الله المتعصبون تخفيف العقوبات لتمويل أنشطتهم الإرهابية وسيواصلون تطوير برنامجهم النووي العسكري سراً. وكل ما عليهم القيام به هو انتظار انتهاء القيود المنصوص عنها في الاتفاق عام 2030. وعندئذ سيكون لديهم الشرعية الدولية للحصول على الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي تقوم بتخصيب اليورانيوم، والزمن الذي يفصلهم عن غايتهم سيتناهى إلى الصفر تقريباً، كما اعترف الرئيس أوباما نفسه.

فماذا سيفعل مجلس الأمن إذا حدث ذلك؟ ولماذا الانتظار حتى ذلك الحين بينما يمكن لأعضائه الرد الآن؟ كيف سيتصرف المجلس في مواجهة انتهاكات إيران المستمرة وحيازتها لليورانيوم المخصّب إلى 60 في المائة؟ من الواضح للجميع أن القدرات والمعرفة التي تطورها إيران الآن لا رجعة فيها وأنه لا يمكن لأي اتفاق أن يحوّلها.

إن حقيقة أن قادة العالم يقولون إنهم ملتزمون بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية قد تكون مشجعة ولكنها ببساطة ليست كافية. لا تزال إيران تشكل تهديداً غير مقبول لإسرائيل وبلدان المنطقة. لقد أراد المجتمع الدولي أيضاً منع كوريا الشمالية من أن تصبح دولة نووية؛ ولا تزال الدروس المستفادة من ذلك الوقت بحاجة إلى أن نتعلم منها.

هناك إجماع بين وكالات الاستخبارات الدولية في جميع أنحاء العالم على أن برنامج إيران النووي مخصص للاستخدام العسكري، وليس لأغراض مدنية. وبما أن هذا هو الحال - ولنكون آمنين - يجب ألا يُسمح لإيران بأن تمتلك قدرات نووية اليوم أو في أي وقت في المستقبل. ولا يمكننا أن نثق بأن قدرات إيران على التخريب لن تتحول إلى الاستخدام العسكري.

لم تعالج خطة العمل الشاملة المشتركة أياً من هذه المخاوف. وكل ما فعلته هو كسب الوقت. وبالنسبة للدول المعتدلة في الشرق الأوسط، فإن هذا لا يكفي. إن إسرائيل، كما يعلم أعضاء المجلس، في وضع فريد. فهي الدولة الوحيدة في العالم التي يهدد النظام الإيراني بإبادةها. وبالنسبة لإسرائيل، تشكل إيران تهديداً وجودياً. ولهذا السبب لن نرى أنفسنا ملزمين بأي اتفاق لا يتصدى بشكل كامل للتهديدات التي تواجه وجود دولة إسرائيل. وكل عضو في مجلس الأمن سيفعل الشيء نفسه لو كان في مكاننا، ولا سيما في ضوء محرقة اليهود.

وعلى الرغم من أن إيران هي، بلا شك، القضية الأكثر إلحاحاً في المنطقة، وعلى الرغم من أن إسرائيل أثارت هذه المخاوف مراراً وتكراراً في الخطب والرسائل، إلا أن المناقشات حول الشرق الأوسط تتجاهل مخاطر النظام الإيراني الاستبدادي. وإذا كان أعضاء مجلس الأمن يعترضون مرة أخرى استغلال الوقت للإدلاء ببيانات لمناقشة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فأمل أن يتناولوا على الأقل كيف ستتمكن هذه المؤسسة من مواصلة العمل مع السلطة الفلسطينية إذا زادت حماس من سلطتها في الانتخابات المقبلة وصارت جزءاً رسمياً من السلطة.

وهذه هي أهم مسألة يتعين معالجتها فيما يتعلق بالنزاع - لا الاتهامات الكاذبة القديمة المعاد تدويرها بشأن عمليات الهدم التي تنفذ لأن الفلسطينيين يشيدون بأبنية غير قانونية. إن حماس - الجماعة الإرهابية المعادية للسامية والمرتبطة للإبادة الجماعية - تدعو إلى تدمير الدولة اليهودية وقتل الإسرائيليين. وينبغي أن تكون حقيقة السماح لحماس بالترشح في الانتخابات المقبلة ومن المتوقع أن تزيد من سلطتها مصدر قلق لهذه الهيئة. وينبغي أن يكون ذلك في الواقع مقلماً للجميع.

ويُسمح للإرهابيين الذين ينكرون حق إسرائيل في الوجود بالمشاركة في الانتخابات. وتتضمن قائمة مرشحي حماس أسماء مثل جمال أبو الحيجة، الذي نفذ العديد من الهجمات الإرهابية، وناثل البرغوثي، أحد السجناء الذين قضوا أطول فترة في نظام السجون الإسرائيلي، وتوفيق نعيم، وهو إرهابي مدان آخر.

وعلى نحو ما ذكر السناتور بايدن آنذاك في تصريحاته في ذلك الوقت حول قانون مكافحة الإرهاب الفلسطيني لعام 2006، فإن الصعود السياسي لحماس يشكل تحدياً. فحماس لا تقترب حتى من الوفاء بالمتطلبات الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية، المتمثلة في الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف، وقبول جميع الاتفاقات السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين.

لقد علمتنا اتفاقات أبراهام أنه لا يمكن إحلال السلام في منطقتنا إلا من خلال الحوار والقبول، وليس من خلال التهديدات والإرهاب. ونجاح السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان متجذر في حقيقة أنه سلام على المستوى الشعبي. فمواطنو بلداننا هم من تبثوا رسالة التعايش والتسامح، ونتيجة لذلك تقبل بعضهم بعضاً.

ولكي تتوفر فرصة لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنهم بحاجة إلى ممارسة التربية لغرض المصالحة، وليس الكراهية. إنهم بحاجة إلى تعليم أطفالهم بناء الجسور، وليس كيفية تفجيرها. إنهم بحاجة إلى تغيير الخطاب بالكامل.

ويجب أن يبدأ جزء من تغيير ذلك الخطاب في هذه القاعة، مع مجلس الأمن. فينبغي أن تكون الخطابات المستخدمة في هذا المكان متوازنة وتفضي إلى تحقيق المصالحة. يجب أن ينتقد مجلس الأمن ما تقوم به القيادة الفلسطينية من تحريض واختيارها مواصلة سياسة الدفع مقابل الذبح بدلا من استخدام تلك الموارد لمساعدة مواطنيها. ويجب أن يدعو هذا المنتدى أيضا إلى إجراء الإصلاحات الضرورية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

إن الكتب المدرسية التي تستخدمها الأونروا تشجع العنف والإرهاب. فهي تشمل محتوى معاديا للسامية ويزيد من تعميق النزاع. وقد اعترفت الأونروا نفسها بأنها وجدت مواد لا تتفق مع قيم الأمم المتحدة، ولكن لا يوجد دليل يشير إلى أنها اتخذت أي خطوات مجدية للتخلص من هذا المحتوى المؤسف. لقد أصبحت الوكالة منذ زمن طويل مؤسسة سياسية تشوه تعريف اللاجئ، ولن يكون لها شرعية إن لم يتم إصلاحها إصلاحا شاملا.

ولا يمكننا اختتام هذا البيان من دون تناول الادعاءات الشائنة الموجهة ضد إسرائيل فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، بدلا من الإشادة بها على كل ما قامت به. فمنذ بداية الجائحة، عملت إسرائيل مع المجتمع الدولي لمساعدة الفلسطينيين على التعامل مع الأزمة. فنحن نرى أنه من واجبنا الأخلاقي مساعدة الفلسطينيين، ونفهم أنه من مصلحتنا أيضا مساعدة جيراننا. وعلى الرغم من هذا التعاون المثمر، الذي اعترف به بالمناسبة المنسوقون الخاصون المتعاقبون لعملية السلام في الشرق الأوسط، حاولت السلطة الفلسطينية التشهير بإسرائيل، كما سمع أعضاء المجلس، وردد بعضهم ادعاءات السلطة الفلسطينية الكاذبة.

وإذا كنا نريد حقا تشجيع إجراء حوار مثمر وبناء الثقة بين الجانبين، فربما ينبغي لمجلس الأمن أن يناقش كيف قامت إسرائيل بتطعيم أعداد كبيرة من الفلسطينيين، على الرغم من عدم وجود التزام قانوني بالقيام بذلك. وقد قدمنا 5 200 جرعة لقاح للسلطة الفلسطينية وقمنا بتطعيم أكثر من 100 000 عامل فلسطيني في إسرائيل. كما يسرنا نقل 61 000 جرعة لقاح من خلال برنامج منظمة الصحة العالمية لإتاحة لقاحات كوفيد-19، و 60 000 جرعة لقاح من الإمارات العربية المتحدة، و 10 000 جرعة من روسيا، و 100 000 جرعة من الصين. كما قامت إسرائيل بتطعيم جميع الدبلوماسيين الأجانب المتمركزين في إسرائيل، بمن فيهم العاملون في الأمم المتحدة وأفراد القوة.

وينبغي فهم أن السلطة الفلسطينية تتحمل المسؤولية عن جميع المسائل الطبية، بما في ذلك التطعيم، عملا باتفاقات أوسلو. وتحقيقا لهذه الغاية، وقعت اتفاقا بشأن مليوني جرعة، ومن المقترض أن تتلقى أكثر من 400 000 وحدة من تلك الوحدات بحلول حزيران/يونيه.

إنها أوقات عصيبة في الشرق الأوسط. ولا تزال إيران تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وإذا أراد المجلس أن يؤدي دورا في تحقيق الاستقرار في المنطقة، فعليه أن يركز على أكثر المسائل إلحاحا التي تواجه المنطقة وأن يتخذ إجراءات. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتأكد من اعتماد نهج ثبت نجاحها لتحقيق السلام، وألا يتشبث بالنهج التي فشلت مرارا وتكرارا بسبب رفض الفلسطينيين، وليس لأي سبب آخر.

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. في البداية، نود أن نهنئ جمهورية بريت نام الاشتراكية على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، ونعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتاحت لحركة بلدان عدم الانحياز لعرض موقفها من قضية فلسطين، التي شكلت من الناحية التاريخية مسألة تثير القلق وتكتسي أهمية حيوية بالنسبة للحركة.

وتغتتم الحركة هذه الفرصة لإعادة تأكيد تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني، ودعمها الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، والتزامها بتخفيف محنته إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل. وتواصل الحركة المناشدة ببذل جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لمشكلة فلسطين ودعم تلك الجهود بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي على استعداد للمشاركة في المبادرات ودعمها على هذا الأساس.

ومنذ المناقشة الفصلية الأخيرة (انظر S/2021/91)، استمرت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في التدهور، مع الأسف، واشتد عدم الاستقرار، في حين لا يزال مجلس الأمن عاجزاً بشأن هذه المسألة. ويجب على هذه الهيئة أن تقي بواجباتها بموجب الميثاق وأن تعمل على كفاءة تنفيذ قراراتها، بما في ذلك القرار 2334 (2016). فهذه القرارات تشكل الأساس لإيجاد حل سلمي للنزاع.

ويساورنا قلق عميق لأن هذه الهيئة لم تتمكن لفترة طويلة من الوفاء بولايتها بشأن هذه المسألة الهامة. وفي هذه اللحظة الحرجة، يلزم اتخاذ إجراء فوري لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتهما. فمن الواضح تماماً أن غياب العدالة، على مدى عقود في هذه القضية، لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب، ويزيد من تفاقم النزاع والمعاناة الإنسانية التي يسببها، ويزيد من زعزعة استقرار الحالة في الميدان، مما يقلل بشدة من احتمالات إحلال السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يترجم مواقفه والتزاماته المبدئية إلى إجراءات عاجلة.

ورغم أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرجة منذ سنوات، فإن شدة انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ظل الأزمة العالمية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يسبق لها مثيل. إن إسرائيل تستغل بشكل صارخ حالة الطوارئ والإغلاق لتسريع سياستها الاستيطانية غير القانونية، من خلال أمور منها استمرار هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك هياكل المياه والصرف الصحي، وحجب المساعدات الإنسانية، فضلاً عن الغارات العسكرية اليومية، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، وهجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين. وهذه الأعمال غير القانونية، إلى جانب العقاب الجماعي المستمر لسكان المدنيين، تقوض بشدة الجهود الفلسطينية الرامية إلى مكافحة الجائحة، ولا سيما في قطاع غزة، الذي يواجه بالفعل ظروفًا إنسانية واجتماعية واقتصادية قاسية تحت وطأة الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل منذ 14 عاماً.

وتشجب الدول الأعضاء في الحركة استمرار التعنت الإسرائيلي والسياسات والتدابير غير القانونية التي لا تزال تقوض تحقيق حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتؤكد الحركة مجدداً دعوتها إلى إنهاء

الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وإحلال العدالة وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وهذه ركائز أساسية للتوصل إلى حل سلمي.

ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن القرار 2334 (2016) يتيح أفضل المسارات لإحلال السلام، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا. فهذا القرار يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقا للمعايير المرجعية الطويلة الأمد للسلام التي أيدتها المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخرطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وتحث الحركة على بذل جهود دولية لتخفيف حدة الأوضاع على أرض الواقع والنهوض بأفاق السلام، بما في ذلك الجهود المبذولة من خلال مجموعة رباعية موسعة، وذلك تمشيا مع ولايتها المنوطة بها من مجلس الأمن.

إن تدابير المساءلة أمر لا غنى عنه. فلا بد من إجبار إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين. ويتعين وقف جميع أعمال العنف والاستفزازات والتحرير ضد المدنيين الفلسطينيين؛ ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أيضا أن توقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، التي قد يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب، بما في ذلك العقاب الجماعي الواسع النطاق لمليون فلسطيني في قطاع غزة. يجب رفع الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على غزة رفعا كاملا. ويجب أن تمتثل إسرائيل امتثالا كاملا لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب عليها أن توقف فوراً جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي المحتلة وطابعها وهويتها ووضعها القانوني.

وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار 497 (1981) وأن تتسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذا للقرارين 242 (1967) و 338 (1973).

علاوة على ذلك، تحث الدول الأعضاء في الحركة إسرائيل على وقف انتهاكها لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006).

وفي ظل عدم التوصل إلى حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتعرب الحركة عن بالغ تقديرها للعمل العظيم القيمة الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتوفيرها التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحيوية للإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك المساعدة الطارئة الأساسية المقدمة لمساعدة لاجئي فلسطين على مواجهة جائحة كوفيد-19. ونرحب باستئناف الولايات المتحدة مؤخرا تمويل تلك الوكالة الإنسانية الحيوية وتدعو مرة أخرى إلى التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به للأونروا من أجل إتاحة استمرار عملياتها، وذلك تمشيا مع ولايتها المنوطة بها من الجمعية العامة، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن تأييدها الجازم لقضيته العادلة. وتجدد التزامها بمواصلة دعم وتعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى قرار الجمعية العامة 194 (د3-). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدما ملموسا في السعي البطولي للشعب الفلسطيني إلى تحقيق العدالة ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن المؤكد تماما أن ذلك سيفتح فصلا جديدا للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين، وهو هدف تسعى إليه حركتنا وتدعمه بقوة.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أثني على فييت نام لنجاحها في إدارة أعمال مجلس الأمن في نيسان/أبريل. وأشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد رين بولسن، القائم بأعمال مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الشاملتين.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي قدمه وفد أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 20). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لا تزال جائحة فيروس كورونا تشكل تهديدا صحيا مستمرا كان له عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وبالإضافة إلى الآثار القاسية على الصحة العامة، أدت عمليات الإغلاق المتكررة وإغلاق المدارس والحد من النشاط التجاري إلى تفويض الظروف المعيشية بشدة. وبالنظر إلى هذه التحديات ينبغي تعزيز الدعم المقدم للتصدي الفلسطيني لمرض فيروس كورونا تعزيزا كبيرا من أجل ضمان حصول الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على حصة عادلة وفي الوقت المناسب من توزيع اللقاحات. إن اتباع نهج جماعي وقوي أمر بالغ الأهمية لمواجهة هذا الخصم الفتاك وإعادة بناء الحياة وسبل العيش لجميع المتضررين من الفيروس. لكن، وبدلا من أن تفعل ذلك، تواصل السلطات الإسرائيلية استغلال الجائحة للدفع بقوة بمخططاتها الاستيطانية والاستعمارية ومخططاتها لضم الأراضي، مما يرسخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، الذي دام 54 عاما.

لقد أدت الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة لتوسيع خطط الاستيطان غير القانونية إلى مزيد من التشريد لسكان الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونعرب عن قلقنا الشديد وإدانتنا لهذه الأعمال العدوانية والسافرة، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. تتعارض هذه الأعمال بشكل مباشر مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). إننا نهييب بالمجتمع الدولي إقناع إسرائيل بضرورة وقف انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. ويزداد الأمر فظاعة لأنه يحدث في خضم أزمة الجائحة.

ويجب على مجلس الأمن الآن أن يتصرف وأن يفي بمسؤوليته المنوطة به لوضع حد لهذه الانتهاكات من خلال دعم سيادة القانون الدولي وضمان المساءلة.

وترحب بنغلاديش بالإعلانات التي صدرت مؤخرا عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستجرى في 22 أيار/مايو و 31 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس، على التوالي. ونعرب بحماس عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي طوال هذه العملية دعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى استعادة الديمقراطية والشرعية لمؤسساتهم الوطنية.

وتؤكد بنغلاديش من جديد دعمها الثابت لشعب فلسطين وتؤيد تماما النداءات الداعية إلى كفالة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، على أساس حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، والذي تكون فيه القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية.

ويجب أن يظل مجلس الأمن في الطليعة لضمان حماية حقوق الشعب الفلسطيني، باستخدام جميع الآليات القانونية الدولية، بما فيها الجزاءات عند الاقتضاء، من أجل إنهاء احتلال دولة فلسطين.

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل أن تشكر فييت نام على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ما زال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يعرض آفاق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط للخطر. وتود البرازيل أن تكرر تأكيد التزامها بالتوصل إلى حل تفاوضي للصراع، بما يتماشى مع القانون الدولي وحل الدولتين. وتعني هذه النتيجة أن تعيش إسرائيل جنبا إلى جنب، في سلام وأمن، مع دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومزدهرة داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نشجع الطرفين على استئناف المفاوضات وعلى المشاركة في جهود دبلوماسية جديدة. ويحدونا الأمل في أن يكون الزخم الذي تولد عن توقيع اتفاقات التطبيع مفيداً لاستئناف المفاوضات بين الطرفين. كما نحيط علماً، باهتمام، بدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

وفيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا تشيد البرازيل بنجاح إسرائيل في بدء عمليات التلقيح، فضلاً عن إطلاق حملة التطعيم الفلسطينية. ونشجع على مواصلة التعاون لمعالجة الآثار الاقتصادية للجائحة وضمان تطعيم جميع السكان.

إن الانتخابات القادمة في فلسطين فرصة هامة لتجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية. وقد سررنا برؤية العدد الكبير من الأشخاص المسجلين للتصويت، وهي إشارة إلى أن المجتمع الفلسطيني ملتزم بهذه العملية. وتدعو البرازيل جميع الأطراف إلى العمل البناء لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

أخيراً، تؤكد البرازيل، بصفتها عضواً في اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، استعدادها للتعاون مع الوكالة، وفقاً لقدراتها، كما فعلنا طوال عام 2020.

في شهر آذار/مارس الماضي، مرت 10 سنوات على بدء النزاع السوري، وهو عقد مليء بالموت والدمار والتشريد على نطاق واسع. وتكرر البرازيل إدانتها للهجمات العشوائية ضد المدنيين واستهداف العاملين في المجالين الطبي والإنساني وحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، التي أصبحت شائعة جداً طوال فترة النزاع.

وزادت الحالة سوءاً بسبب الجائحة وآثارها على الرفاه الاقتصادي لأكثر السكان ضعفاً. وبالنظر إلى هذا الواقع القائم، يجب احترام الإعفاءات لأغراض إنسانية في إطار أي برنامج للجزاءات يتعلق بسورية لضمان ألا تقوض الجزاءات إمكانية الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية. وينبغي تكثيف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، سواء في طرائقها غير خطوط التماس أو عبر الحدود، ورصدها عن كثب.

إن إحراز تقدم على المسار السياسي أمر ملح. وتعيد البرازيل تأكيد دعمها لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسن في تيسير حل النزاع بتنفيذ القرار 2254 (2015). ونحث أعضاء اللجنة الدستورية على تجاوز خلافاتهم وإحراز تقدم كبير في دوراتها المقبلة. فما زالت البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية يملك زمامها

ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف معاناة السكان السوريين.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، تتابع البرازيل بقلق التصعيد المستمر في مأرب وأماكن أخرى من البلد. كما نشعر بالجزع إزاء تزايد عدد الهجمات عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية. وتلك الهجمات تذكرنا بشكل مأساوي بالحاجة إلى إحراز تقدم على الطريق نحو السلام في اليمن. ونجدد دعوتنا لجميع الأطراف إلى نبذ تصعيد العنف والانخراط بحسن نية في محادثات مباشرة بقيادة المبعوث الخاص مارتن غريفيث، الذي يحظى بدعمنا الكامل. ونرحب في ذلك السياق باتخاذ المجلس القرار 2564 (2021) في شباط/فبراير الماضي.

لقد ترك الوضع الإنساني المتردي في اليمن ملايين اليمنيين فريسة لانعدام الأمن الغذائي. وكما حذر برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، فإن فرصة منع المجاعة في اليمن تتحسر، ومن الضروري العمل بشكل متضافر وتقديم الدعم. وشاركت البرازيل في جهود المجتمع الدولي بالمساهمة في عملية برنامج الأغذية العالمي في اليمن. ونأمل أن تساعد مساهمتنا في تخفيف معاناة الشعب اليمني إلى أن يتحقق وقف النزاع على وجه السرعة في آخر المطاف.

وترحب البرازيل بحكومة الوحدة الوطنية الجديدة في ليبيا بقيادة عبد الحميد محمد الدبيبة. فتلك خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة في البلد التي تشمل أيضا ضمان نزاهة الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن يكون للتقدم على المسار السياسي تأثير على الحالة في الميدان، ما يساعد على تحسين الحياة اليومية لليبيين وتوطيد وقف إطلاق النار الدائم والشامل. كما إن حظر الأسلحة عنصر لا غنى عنه لتخفيف حدة النزاع، ونكرر دعوتنا إلى تنفيذه تنفيذًا كاملاً. وترحب البرازيل في ذلك الصدد باتخاذ القرار 2570 (2021)، في 16 نيسان/أبريل، الذي يسهم كذلك في تنفيذ آلية لوقف إطلاق النار يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها.

وإذ ننظر في الحالة في الشرق الأوسط، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي الطويل الأجل والازدهار الاقتصادي مترابطان ومتعاضدان. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى دعم الحل السلمي للنزاعات بمبادرات لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي، وهي مبادرات رئيسية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

وندرك تماما، بوصفنا مرشحين لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2022 إلى 2023، التحديات التي تنتظرنا على طريق خفض التصعيد وتحقيق السلام والانتعاش في النزاعات في الشرق الأوسط. وإذا ما عهدت الجمعية العامة إلى البرازيل بهذه المسؤولية، فسنواصل تقليدنا العريق المتمثل في السعي إلى المشاركة البناءة لجميع الأطراف، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، مع مراعاة الأهمية المحورية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني ودعم جهود السلام والوساطة.

بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شيخ نيانغ

أود في البداية أن أهنئ فيببت نام، باسم لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على رئاستها القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر وأن أود بدعمها الطويل الأمد للقضية الفلسطينية بصفتها مراقبا في اللجنة أيضا.

على الرغم من التفاؤل المتزايد في عام 2021، الذي يرجع جزئيا إلى إطلاق حملة تطعيم عالمية، لا يزال الشعب الفلسطيني يواجه العديد من التحديات والصعوبات على جميع الجبهات.

وتحت اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وتوفير الحماية الفورية والكافية من خلال اللقاحات لجميع السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتجنب زيادة انتشار الفيروس وإلحاق المزيد من الضرر بصحة ورفاه السكان الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، والذين يواجهون أصلا ظروفًا إنسانية واجتماعية واقتصادية متدنية إلى حد كبير.

فلا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف ويدخل الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، الذي يتعامل معه المجلس بانتظام، الآن عامه الرابع والخمسين. ومع ذلك، لا يوجد حل في الأفق؛ بل على العكس من ذلك، تسارعت وتيرة الاستيطان وعمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، مما يشكل تهديدا حقيقيا لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

إننا بالفعل في مرحلة محورية في الوقت الذي يشرع فيه المجتمع الدولي في بذل جهود متجددة لاستئناف مفاوضات مجددة في إطار عملية سلام ذات مصداقية، استنادا إلى المعايير الدولية الطويلة الأمد لإيجاد حل عادل. وقد تواصلت اللجنة في الأسابيع الأخيرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم المبادرات، بما في ذلك من جانب المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بغية عقد مؤتمر دولي للسلام يؤدي إلى حل الدولتين، على نحو ما أبرزه بيان مبعوثي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الصادر في 23 آذار/مارس. وتشجع اللجنة، في اتصالها بالدول الأعضاء، جميع مؤيدي حل الدولتين على مساعدة الطرفين في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن رسم مسار للسلام العادل يتطلب خفض التصعيد والامتنال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على بعض التطورات والاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي لا تزال تقوض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

لقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال توسيع شبكتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها وفي عمق الضفة الغربية، لتصل إلى أكبر عدد من الوحدات الاستيطانية التي بنيت خلال السنوات القليلة الماضية، والتي يزيد عددها على 9 000 وحدة، مما أدى إلى نقل آلاف المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة، في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، كما أعيد تأكيده، في جملة أمور، في القرار 2334 (2016). وهي تشكل عقبة أمام السلام وتدمر إمكانية حل الدولتين. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع عمليات بناء المستوطنات وتوسيعها وجميع تدابير الضم بحكم الأمر الواقع.

كما تسلط اللجنة الضوء على الفقرة 5 من القرار 2334 (2016)، التي تدعو الدول الأعضاء إلى التمييز في تعاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحث على اتخاذ تدابير ملموسة تتماشى مع القانون الدولي لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما في هذا الصدد.

كما تدين اللجنة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، مثل حادثة 13 آذار/مارس في جنوب الخليل، عندما هاجم 10 مستوطنين إسرائيليين، بعضهم مسلح، أسرة فلسطينية. وأبلغ المقرر الخاص مايكل لينك عن وقوع أكثر من 210 حوادث عنف من جانب المستوطنين في الضفة الغربية ووفاة فلسطينية واحدة منذ بداية عام 2021. وهذه الأعمال التي تنفذ دون عقاب تسبب ضرراً للمدنيين وممتلكاتهم وسبل عيشهم، وتزيد من حدة التوترات وتقوض آفاق السلام.

وتدعو اللجنة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة عند المسجد الأقصى، وآخرها في 14 نيسان/أبريل، حيث اقتحمت الشرطة الإسرائيلية المتحف الإسلامي وقطعت الأسلاك عن مكبرات الصوت الخارجية للمسجد، مما حال دون الدعوة إلى الصلاة خلال شهر رمضان. وتدعو اللجنة السلطات الإسرائيلية إلى احترام حرمة المسجد والوضع القانوني والتاريخي القائم للحرم الشريف والمدينة القديمة، وفقاً للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، ترحب اللجنة بقرار المجلس التنفيذي لليونسكو المؤرخ 14 نيسان/أبريل الذي يدعو إسرائيل إلى وقف إجراءاتها غير القانونية والأحادية ضد المسجد الأقصى ومدينة القدس القديمة وأسوارها.

وفي 9 فبراير/شباط، قضت المحكمة الجنائية الدولية بأن لها ولاية قضائية على الجرائم الجسيمة المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، كخطوة رئيسية نحو إنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة والمساءلة. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى التعاون الكامل مع التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية، مع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي فضلاً عن استقلال المحكمة.

وترحب اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية المقبلة، المقرر إجراؤها في 22 أيار/مايو و 31 تموز/يوليه. وهي تمثل خطوة حاسمة لتوسيع المجال السياسي للفلسطينيين، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، بما يسمح لهم بالمشاركة الكاملة في الحياة الديمقراطية لدولة فلسطين.

ومما يشجع اللجنة الأعمال التحضيرية الجارية للجنة الانتخابات المركزية، بما في ذلك نشر قائمة تضم 36 حزبا ومرشحا مستقلا من المقرر أن يشاركوا في الانتخابات التشريعية التي تجرى في 22 أيار/مايو. ويقدر أن ما بين 800 000 إلى مليون ناخب جديد من الشباب المؤهلين سيشاركون في الانتخابات لأول مرة، إلى جانب عدد متزايد من الناخبات والمرشحات. ومن بين مجموع الناخبين البالغ 2,55 مليون ناخب، هناك 1 247 مليون امرأة، أي ما يعادل 48,95 في المائة من الناخبين، ومن بين 1 389 مرشحا، هناك 405 من النساء، أي ما يعادل 29,15 في المائة. وهذا الاتجاه، كما أبرز في الحدث المتعلق بالمرأة الفلسطينية الذي نظمتها اللجنة في 10 آذار/مارس، سيعزز المؤسسات الوطنية الأكثر شمولا،

فضلا عن إقامة مجتمع أكثر مساواة وعدلا. إن إجراء الانتخابات خطوة هامة إلى الأمام نحو إقامة دولة فلسطينية موحدة وديمقراطية.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد من جديد التزام اللجنة بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في دورها الحاسم المتمثل في تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين. وفي 7 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة حدثا افتراضيا مع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني. وأتاحت الإحاطة فرصة للاستماع من الأونروا بشأن التحديات التي تواجه مجتمع اللاجئين والدول الأعضاء للإعراب عن تضامنها. والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء ضروري لدعم البرامج الإنسانية والإنمائية الحيوية للوكالة، وكمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأعلن السيد لازاريني عن عقد مؤتمر في الأشهر المقبلة لدعم الأونروا، يشترك في تنظيمه الأردن والسويد، ودعا الدول الأعضاء إلى توفير تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به للمساعدة المباشرة والمنقذة للحياة، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية، في صميم ولاية الوكالة.

وفي اليوم نفسه، فإن إعلان حكومة الولايات المتحدة أنها ستقدم ما مجموعه 235 مليون دولار كمعونة للفلسطينيين، بما في ذلك استئناف تمويل الأونروا وغيرها من المساعدات الاقتصادية والإنمائية، قد أكد التركيز المتجدد على القضية الفلسطينية وتجديد الالتزام بحل الدولتين. وتعرب اللجنة عن امتنانها لحكومة الولايات المتحدة لاستئناف تقديم الدعم للشعب الفلسطيني.

وفي الأشهر المقبلة، ستواصل اللجنة العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، بغية حشد دعم عالمي أوسع للنهوض بالقضية الفلسطينية. وتماشيا مع ولاية الجمعية العامة، ستدعم اللجنة كل مبادرة تهدف إلى الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإيجاد حل عادل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تكفل قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول خطوط ما قبل عام 1967، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، فضلا عن إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع القرار 194 (د-3).

بيان نائب الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، ماريتزا تشان فالفيردي

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد تور فينسلاند، ممثل النرويج، بوصفه المنسق الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ويرجى العلم بأن كوستاريكا تدعمكم دعما كاملا في جميع مساعيكم.

وكوستاريكا تهنيء فييت نام أيضا على رئاستها النشطة لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

وكوستاريكا تكرر تأكيد موقفها القديم بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام والأمن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، على أساس حدود عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على نقطتين.

ترحب كوستاريكا بالإعلان الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية في 26 آذار/مارس بشأن النتيجة النهائية للانتخابات التي جرت في 23 آذار/مارس. وندعو الأحزاب الفائزة إلى استئناف مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية ووقف أي نشاط استيطاني أو تنفيذ خطط الضم. وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في الأرض الفلسطينية، ترحب كوستاريكا بالبيان المشترك لكل من حماس وفتح في شباط/فبراير الماضي بشأن الموافقة على جدول زمني للانتخابات في غزة والضفة الغربية. ويحدد البيان المشترك جدولاً زمنياً طموحاً للانتخابات، حيث من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في 22 أيار/مايو، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في 31 تموز/يوليه.

تدعو كوستاريكا إلى أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة، وأن تنظم في جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. تؤدي البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في الإشراف على الانتخابات لضمان نزاهتها. وعلينا ألا ننسى أن المعاهدات الدولية والإقليمية تحمي حرية التنقل التي تعتبر أساسية خلال العملية الانتخابية، ليس بالنسبة للأحزاب السياسية والناخبين فحسب، بل أيضاً للعاملين في الاقتراع ومراقبي الانتخابات.

ولا تزال المسألة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تشكل أولوية رئيسية في جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا بالحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً، الذي أقر بأن ولايتها تمتد إلى الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل في عام 1967، أي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ويمهد القرار الطريق أمام المدعي العام للمحكمة لتحقيق مع أي فرد يرى أنه ارتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي في تلك الأراضي - من كلا جانبي الجماعات المسلحة الإسرائيلية والفلسطينية - فضلا عن اعتقاله ومحاكمته.

وفي حين تأسف كوستاريكا بشدة لموقف إسرائيل الراض لولاية المحكمة على المواطنين الإسرائيليين، فإنها تؤكد مرة أخرى تأييدها الثابت للمحكمة والسعي إلى تحقيق العدالة الدولية. ولا يزال السعي إلى تحقيق العدالة مهمة شاقة في كثير من الأحيان، ولكنه مهمة يجب علينا أن نسعى إليها معاً إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية إذا أردنا أن نحقق ما يتوقعه الآخرون منا لتحقيق العدالة، فضلاً عن تحقيق المصالحة والتنمية المستدامة والسلام في نهاية المطاف.

بيان البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نؤيد البيان الذي قدمته أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 20).

ونعرب مجدداً عن قلقنا العميق من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بلدان الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني يزداد سوءاً. وتتزايد الإصابات في قطاع غزة بمعدل يبعث على القلق، ولا تزال أعدادها مرتفعة في الضفة الغربية، في حين لا تستطيع الكثير من المستشفيات العمل بكامل طاقتها. وتتطلب مواجهة الجائحة اتخاذ إجراءات مشتركة تعطي الأولوية للتعاون والتضامن عوضاً عن الخلافات السياسية.

وبالرغم من هذا السيناريو المعقد، يواصل مجلس الأمن عدم اتخاذ أي إجراء لوضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لقراره 2334 (2016). وتواصل إسرائيل، في إفلات من العقاب، الاحتلال وترسيخ سياسات الضم وتعزيز ممارساتها وتدابيرها الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية واحتجاز موارد المؤسسات الفلسطينية والتشريد القسري لمئات المدنيين، ومواصلة حصارها المفروض على قطاع غزة والتهديد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونكرر تأكيد دعمنا الثابت للحل الشامل والعادل والدائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية مع ضمان حق العودة للاجئين.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني وحكومته. ونؤيد أيضاً انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية. ونكرر تأييدنا لدعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

وتشكل الإجراءات العدوانية الفردية وغير المبررة التي تتخذها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط انتهاكاً صارخاً للمصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة. ونكرر رفضنا لما يسمى "صفقة القرن" التي وضعتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، والتي تتجاهل حل الدولتين الذي أيدته تاريخياً الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

إن القرار الفردي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة وعدم احترام مركزها التاريخي، علاوة على قرارها الخاص بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، يشكلان انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن تتراجع الحكومة الحالية عن هذه القرارات التي لن تساعد في إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي.

وندعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ونؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي تفاوضي للحالة المفروضة على سورية دون تدخل أجنبي وفي احترام كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لتنفيذ قانون قيصر الذي يعوق إعادة بناء ذلك البلد، ولا سيما في ظل الظروف المعقدة التي تفرضها الجائحة.

ونكرر تأييدنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

وتنتهك التدابير القسرية الفردية ضد بلدان معينة الحقوق الإنسانية لشعوب تلك البلدان، علاوة على انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويسبب تطبيقها صعوبات إضافية في السياق الحالي لمواجهة الجائحة. وندعو إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط لتلك التدابير التعسفية وغير القانونية المفروضة على الدول ذات السيادة.

ونؤيد دعوة الأمين العام العاجلة إلى إنهاء النزاعات المسلحة والأعمال العدائية والحروب، وتهيئة فرص مواتية للدبلوماسية والتعاون، عوضاً عن ذلك، الأمر الذي يمكننا من مواجهة هذه الجائحة المدمرة معاً. ويظل الحق في السلام أولوية أساسية.

ويجب على جميع الدول أن تعزز تعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بدايةً، أود أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل 2021.

تخاطب إكوادور المجلس لتكرار تأكيد موقفها إزاء قضية فلسطين، ولتؤكد من جديد تضامنها مع فلسطين وتكرر التزامها بتخفيف وطأة الحالة الصعبة التي يواجهها شعبها، والذي لن يتحقق إلا بحل سياسي سلمي نهائي وعادل للطرفين، على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، في حدود عام 1967 المعترف بها.

ولا تزال جائحة (كوفيد-19) مشكلة رئيسية في الأراضي الفلسطينية نظراً إلى وفاة أكثر من 000 3 شخص بسببها في فلسطين منذ بداية الجائحة. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز المرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19 وغيره من المبادرات لزيادة توسيع حملة التطعيم الوطنية في غزة والضفة الغربية.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تستمر عمليات الهدم بمعدل ينذر بالخطر. إن الممتلكات المدمرة تشمل المنازل وملاجئ الحيوانات والمراحيض والألواح الشمسية، التي تكتسي أهمية أساسية لسبل العيش ورفاه وكرامة أفراد المجتمع المحلي، وهو ما يزيد من تقاوم خطر جائحة فيروس كورونا. وفي ذلك الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يرفض أي نوع من سياسات الاستيطان غير القانونية، ولا سيما عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك منشآت المياه والصرف الصحي والمساعدة الإنسانية، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدم 314 مبنى فلسطينياً بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، مما أدى إلى تشريد 468 شخصاً. بالمعدل الحالي، ستتجاوز عمليات الهدم وما نتج عنها من نزوح أرقام العام الماضي - 854 مبنى تم هدمها ونزوح 1001 شخص. وتعرّب إكوادور عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاهل القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبالمثل، ترفض إكوادور جميع أشكال التحريض على العنف، التي تبعد الطرفين أكثر عن الحل. ونكرر النداء الذي وجهه القرار 2334 (2016) إلى الطرفين بالحفاظ على الهدوء وضبط النفس والتصرف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء تدابير الضم التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتؤثر بشكل خطير على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتهدد آفاق استئناف المفاوضات.

وندعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إبطاء.

وأخيراً، يجب على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الفعال للقرار 2532 (2020) ووقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ووقف الأعمال العدائية.

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الجاري، وأثنى جهودكم في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات والأزمات العديدة المطروحة على جدول الأعمال.

كما أتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعتين العربية والإسلامية في هذا الصدد.

أعربت مصر مراراً عن أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتسنى تحقيقه دون أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة عبر استقلال الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، وأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك يكون عبر بدء مفاوضات جادة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل الحيلولة دون المزيد من تدهور الأوضاع بما يصعب مع مرور الوقت من إمكان وجود دولة فلسطينية القابلة للاستمرار.

وفي إطار تلك الرؤية، فقد سعت مصر خلال الفترة الماضية إلى التواصل مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل دعم جهود إحياء عملية السلام وتفعيل دور الرباعية الدولية، كما بادرت مصر بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة إلى الدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب يوم 8 شباط/فبراير الماضي لتأكيد الموقف العربي تجاه ثوابت القضية الفلسطينية، التي أكد وزراء الخارجية العرب على أنها ما زالت تشكل القضية المركزية للأمة العربية في وعي ووجدان كل مواطن عربي.

كما سعت مصر من خلال مشاركتها في اجتماعات دول صيغة ميونيخ لتأكيد أهمية بقاء القضية الفلسطينية كأولوية على أجندة المجتمع الدولي خلال الفترة القادمة، بجانب ضرورة التمسك بالمرجعيات الدولية المتفق عليها خاصة مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، بالإضافة إلى أهمية اتخاذ إجراءات على الأرض تعيد بناء الثقة بين الجانبين خاصة في المجال الإنساني، وبما يجدد الآمال في إمكان استئناف المفاوضات وتحقيق السلام.

يضاف إلى ما تقدم، قيام مصر باستضافة اجتماعات الفصائل الفلسطينية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس الماضيين من أجل الاتفاق على الترتيبات النهائية لعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وهو ما سيسهم في توحيد الصف الفلسطيني وتجاوز آثار الانقسام على مدى أكثر من عقد مضى، وتعزيز اللحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني في ظل ما تشهده القضية من تحديات جسام.

لقد شهدت الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهوراً مستمراً على مدار الفترة الماضية، حيث شهدت الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية توسعاً كبيراً في النشاط الاستيطاني، وما يصاحبه من طرد للفلسطينيين ومصادرة للأراضي وهدم المنشآت والمنازل الفلسطينية، بالإضافة إلى تزايد العنف الممارس من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين العزل الفلسطينيين.

إن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية خاصة في القدس الشرقية وغور الأردن سوف يؤدي إلى تقويض حل الدولتين كما أكدنا مراراً، فضلاً عن مخالفته للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن 2334 (2016). إن تسارع وتيرة الاستيطان يمثل فرضاً للأمر الواقع على الأرض واستباقاً لأي مفاوضات مقبلة بين الطرفين، بالإضافة إلى ما يعكسه هذا الأمر من تطبيق عملي لخطة الضم الإسرائيلية التي سبق الإعلان عن تعليقها.

إن ما تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة من تدهور ضاعف من وطأته تداعيات جائحة فيروس كورونا قد أدى إلى تراجع شديد في الأوضاع الإنسانية بكل من الضفة وقطاع غزة، فضلاً عن تدهور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في ظل تراجع التمويل المنشود والضروري وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مقارنة بالأعوام السابقة.

وتنتهز مصر هذه الفرصة لكي تجدد دعوتها لكافة الدول المانحة لتقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني ووكالة الأونروا حتى يتسنى لها القيام بولايتها كاملة تجاه اللاجئين. كما تعرب مصر عن تقديرها لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن استئناف مساعداتها للشعب الفلسطيني وإعادة تمويل وكالة الأونروا، وهو ما من شأنه حث الأطراف المانحة الأخرى على إعادة تمويل الوكالة.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن مصر تؤيد نداءات التوصل لوقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، بما يمكن شعوب المنطقة من مواجهة التحديات الجسيمة التي فرضتها ظروف الجائحة الحالية ويمهد لبدء عمليات سياسية شاملة تستند للمرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتسوية نزاعات المنطقة التي طال أمدها، على أن تضمن الأمم المتحدة أن تكون جهود التسوية السلمية للأزمات في سورية واليمن بقيادة شعوب تلك الدول دون تدخلات من أطراف خارجية، مع الحفاظ على سيادة واستقلال هذه الدول الشقيقة ووحدة وسلامة شعوبها وأراضيها.

كما تدعم مصر جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام لكل من سورية واليمن للعمل على دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار بموجب المحددات التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية السياسية لتلك الأزمات. وتعرب مصر مجدداً عن قلقها البالغ إزاء استمرار عمليات الاستهداف المتبادل للسفن وتهديد حرية الملاحة الدولية، وتدين بأشد العبارات الهجمات الموجهة ضد المملكة العربية السعودية، وتساعد لجوء بعض الأطراف في المنطقة لاستخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية بالمخالفة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل يهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب استمرار ممارسات التدخل من جانب بعض دول الإقليم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يدعو للقيام بتحركات وجهود دولية منسقة وعاجلة نحو التهدئة وتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين دول الإقليم برعاية مجلس الأمن بهدف إرساء منظومة أمنية مستقرة ومستدامة تحقق الأمن المتكافئ والعدال لجميع الدول في الشرق الأوسط.

تستمر مصر في دعم كافة جهود التسوية السياسية في ليبيا، والهادفة لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء الذي يستحقه الشعب الليبي الشقيق. وتعيد التأكيد على ضرورة اضطلاع الليبيين أنفسهم بالمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، ترحب مصر باعتماد تشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا، واختيار رئيس المجلس الرئاسي وأعضائه، ورئيس الوزراء الجديد، وتتمنى للحكومة الليبية الجديدة كل

التوفيق في الاضطلاع بالمهام الجسام التي تنتظرها، وفي مقدمتها تهيئة الظروف الملائمة لعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في كانون الأول/ديسمبر 2021 دون تأخير، حتى يتمكن الشعب الليبي الشقيق من اختيار حكومته بنزاهة وحرية في هذا التاريخ الذي حددته خريطة الطريق.

وتتطلع مصر لأن يضطلع مجلس الأمن بدوره في دعم ليبيا على اجتياز تلك المرحلة الفاصلة، في سياق مشروع القرار الجاري إعداده، بحيث يؤكد المجلس على ضرورة الالتزام بالموعد المحدد لعقد الانتخابات، فضلا عن خروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا، أيا ما كان توصيفها، وأن تتولى آلية مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون مراقبة مغادرة كافة تلك العناصر للأراضي الليبية دون مزيد من التأخير.

إن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا لن يتأتى تحقيقه دون الالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة احترام السيادة والتكامل الإقليمي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلا عن تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة خاصة فلسطين والجزولان السوري من أجل غد أفضل لشعوب المنطقة.

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بصفته مراقبا

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن واعتراف متبادل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه لا بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض. فالوضع الراهن ليس خيارا، والحقائق الجديدة على الأرض تقوض باستمرار إمكانية تحقيق حل الدولتين. ونحث كلا الطرفين على إبداء التزامهما المعلن بحل الدولتين باتخاذ إجراءات ملموسة. ويجب أن يتجنب كلا الطرفين اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التشكيك في التزامه المعلن بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي الطرفين بنشاط لاستعادة الثقة وتهيئة بيئة من الثقة اللازمة للدخول في مفاوضات مجدية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، رحب الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدد من البلدان في الأشهر الأخيرة، بما فيها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن تلك التطورات تمثل إسهما إيجابيا في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن الحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي وسيظل يشكل أولوية. وفي هذا الصدد، وإذ يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، فإنه يكرر تأكيد معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام 1967، وعمليات الهدم والمصادرة - بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي - وعمليات الإخلاء، والنقل القسري، بمن في ذلك البدو، والبؤر الاستيطانية غير القانونية، وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على حرية التنقل والوصول. فهذه الإجراءات تهدد بشكل خطير حل الدولتين. ويشكل النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة مستقبلية لكنتا الدولتين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي عن كثب رصد التطورات في الميدان وآثارها الأوسع نطاقا، وسيظل مستعدا لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية فرص تحقيق حل الدولتين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق نقاط العبور وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. فإطلاق الصواريخ من جانب الجماعات المسلحة أمر غير مقبول. ويجب على جميع الجهات المعنية الالتزام باللاعنف والسلام.

ونكتسي المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية التي تؤدي مهامها، والقوية، والشاملة للجميع، والخاضعة للمساءلة، والقائمة على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أهمية حيوية من أجل تحقيق حل الدولتين. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمرسوم الذي أصدره الرئيس عباس مؤخرا بشأن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الأشهر المقبلة، بدءا بالانتخابات

التشريعية في 22 أيار/مايو. وهذا تطور هام لأن وجود مؤسسات ديمقراطية تمثيلية وتشاركية وخاضعة للمساءلة أمر أساسي لكي يقرر الفلسطينيون مصيرهم وبينون دولتهم. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام القاطع بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات. لقد دأب الاتحاد الأوروبي على دعم عمل لجنة الانتخابات المركزية، ويؤكد من جديد استعدادة للمشاركة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لدعم العملية الانتخابية. وتدعو إسرائيل إلى تيسير مراقبة الاتحاد الأوروبي للعملية الانتخابية، ونأمل، في هذا السياق، أن تحصل بعثة خبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي قريباً على إذن بالسفر. كما يدعو الاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، بما يتماشى مع اتفاقات أوسلو.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره العميق والصادق للعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها المتقنين الذين يعملون في سياق بالغ الصعوبة والتحدي. إن الأونروا جهة أساسية لتوفير الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وعامل أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، تظل الأونروا حاسمة الأهمية لتوفير الحماية والخدمات الأساسية الضرورية للاجئين الفلسطينيين، وسنواصل دعمها في جميع ميادين عملها، بما في ذلك في القدس الشرقية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعم المالي الإضافي الذي قدمته الجهات المانحة الأخرى والجديدة، ويدعو جميع الشركاء إلى زيادة تبرعاتهم للأونروا.

إن كفالة تحقيق سلام عادل ودائم سيتطلب مزيداً من الجهود الدولية المشتركة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على اتباع نهج متعدد الأطراف متجدد إزاء عملية السلام، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الشركاء في المجموعة الرباعية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المنطقة، ومع مجلس الأمن.

وأود أن أنتقل إلى الحالة في سورية. قبل بضعة أسابيع فقط، في مؤتمر بروكسل الخامس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي شارك في رئاسته الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعقد في 30 آذار/مارس، كرر المجتمع الدولي مرة أخرى تأكيد إيمانه والتزامه بالتوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري من خلال انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع، وفقاً للقرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق)، تتفاوض عليه الأطراف السورية تحت رعاية عملية جنيف التي تيسرها الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وبعد مرور عقد من النزاع، لم يتحقق ذلك الحل بعد. فلا يزال للنزاع والعنف وعدم الاستقرار في سورية تداعيات شديدة على استقرار المنطقة بأسرها، مما يزيد من المعاناة الإنسانية الهائلة، حيث لا يزال ملايين السوريين مشردين أو يعيشون كلاجئين في بلدان أخرى. إن الوضع الاقتصادي في سورية يتدهور بشكل مقلق. ولم تؤد جائحة مرض فيروس كورونا إلا إلى زيادة تفاقم الحالة.

وشجع مؤتمر بروكسل الأخير المانحين الدوليين على تقديم مستوى كبير من التبرعات لتخفيف التحديات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها الشعب السوري، في سورية - تمشياً مع معايير ومبادئ مساعدات الأمم المتحدة - ويواجهها اللاجئون في جميع أنحاء المنطقة، ودعمًا للبلدان المضيفة للاجئين.

فكانت نتيجة المؤتمر هامة. لا تزال انتهاكات القانون الدولي مستمرة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف، وخاصة من جانب النظام السوري وحلفائه.

ولا يزال الوضع هشاً للغاية في الشمال الغربي. إن وقف إطلاق النار المتفق عليه في مارس/آذار 2020 هش ويجب التقيد به، ويتعين حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويجب أن تتوقف تماما الهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق استمرار انعدام الأمن في شمال شرق سورية. إن العمل العسكري الذي يقوم به أي طرف في أي جزء من سورية يجعل الحياة العادية خطيرة ولا تتطابق بالنسبة لجميع شرائح السكان المدنيين.

ويردد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداء الذي وجهته الأمم المتحدة ومجلس الأمن في عدد من المناسبات لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرارين 2254 (2015) و 2532 (2020).

وفي حين رحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن الصادر في 10 تموز/يوليه لتمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى المحتاجين في سورية لمدة 12 شهراً أخرى، فإن منح الإذن بنقطة عبور واحدة فقط، في الشمال الغربي، هو أمر مخيب للأمل. إن تجديد المجلس للإذن بالمساعدة عبر الحدود في تموز/يوليه 2021 هو أمر حيوي وينبغي أن يعكس تماما الاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. وباعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر مانح إنساني في جميع أنحاء سورية، حيث قدم الاتحاد والدول الأعضاء فيه أكثر من 24 بليون يورو منذ عام 2011، فإنه يواصل مطالبة جميع أطراف النزاع، وخاصة النظام السوري، بالسماح بالوصول الآمن والمستدام ودون عوائق للقوافل الإنسانية والجهات الإنسانية الفاعلة إلى السكان السوريين المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وطرف فاعل بالغ الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة. فيجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية في شمال شرق سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس بالعمل العسكري، ووفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الوقف الدائم للغارات الجوية وأعمال القصف العشوائي للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإصدار التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. يخلص التقرير إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن النظام السوري قد استخدم أسلحة كيميائية خلال هجوم في سراقب بسورية، في 4 شباط/فبراير 2018. ويصر الاتحاد الأوروبي كذلك على ضرورة تعاون النظام السوري بالكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تعاونه مع تحقيقات المنظمة في استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، ويعرب الاتحاد عن أسفه لاستمرار عدم تعاون النظام مع هذه المنظمة. وندعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بمسؤوليتها وتعزيز مصداقية الاتفاقية. ونرحب باتخاذ المقرر C-25/DEC.9 في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونكرر دعوتنا الجمهورية العربية السورية إلى التنفيذ الكامل لذلك المقرر. ونعيد التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية هو انتهاك للقانون الدولي وغير مقبول في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف وأنه يجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية ولن يتم التسامح معه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأحدث تقرير للجنة التحقيق في حالات الاختفاء وما يرتبط بها من تعذيب مارسه أطراف النزاع، والأغلبية الساحقة من هذه الحالات هي من جانب النظام؛ ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء النتائج الواردة في التقرير.

يجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب سبل العدالة الدولية، فإن الملاحقة القضائية لجرائم الحرب الخاضعة للولاية القضائية الوطنية حيثما أمكن، والجارية الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومبادرة هولندا للاحتجاج بمسؤولية سورية عن انتهاكات حقوق الإنسان، تمثل مساهمة هامة في تأمين العدالة. علاوة على ذلك، سنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وينكر بأن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً وفقاً للقرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق) الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف بقيادة الأمم المتحدة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل جهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص غير بيدرسن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) في سياق نهج شامل، ويواصل تشجيع عمل اللجنة الدستورية التي تقودها سورية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن المخيب للأمل أن الجولة الخامسة من المحادثات التي جرت في كانون الثاني/يناير لم تكن مثمرة، وذلك في ظل غياب مشاركة حقيقية من جانب النظام. ويحث الاتحاد الأوروبي على عقد اجتماع سادس في أقرب وقت ممكن عملياً، وهذه المرة على أساس فهم واضح لمنهجية العمل وأهدافه. ويصر الاتحاد الأوروبي على المشاركة بحسن نية في عمل اللجنة بهدف إحراز تقدم ملموس في الإصلاح الدستوري.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد ضرورة تنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015)، بما في ذلك مسألة المحتجزين والمفقودين، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

إن الانتخابات الرئاسية التي سينظمها النظام السوري في وقت لاحق من هذا العام لن تفي بالمعايير المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) وبالتالي لا يمكنها أن تسهم في تسوية النزاع أو أن تقضي إلى أي قدر من التطبيع الدولي مع النظام السوري. لقد أعربنا في القرار 2254 (2015) عن تأييدنا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقاً لأعلى معايير الشفافية والمساءلة الدولية، مع أحقية جميع السوريين، بمن فيهم السوريون في الشتات، في المشاركة في هذه الانتخابات.

إن أزمة اللاجئين السوريين هي أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث يوجد 5,6 مليون لاجئ مسجل و 6,2 مليون نازح آخرين داخل سورية، وهم في ظروف لا توفر لهم العودة الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه لن يكون هناك ما يشجع اللاجئين والمشردين داخلياً على العودة إلى أماكنهم الأصلية إلا بعد استيفاء تلك الشروط. فيجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين

والتشرد بتنفيذ القرار 2254 (2015). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات التهجير هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديمقراطية.

ولن يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عندما يكون الانتقال السياسي المتكامل والحقيقي والشامل للجميع، في إطار القرار 2254 (2015) وعملية جنيف، جارياً بثبات. فطالما استمر القمع، سيتم تجديد عقوبات الاتحاد الأوروبي المحددة الأهداف على كبار أعضاء النظام وكياناته في نهاية أيار/مايو.

وكما أكد مؤتمر بروكسل المعقود في آذار/مارس مرة أخرى، فإن الحل السياسي للنزاع يمكن أن يحقق الاستقرار ويفتح الطريق أمام سورية لتصبح مرة أخرى البلد الموحد والسيادي والمزدهر والحر الذي نريد جميعاً أن نراه.

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كوبا

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص تور فينسلاند على آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

فلأسف نواصل الاستماع، من خلال إحاطته، إلى تقارير تزداد قتامة من الميدان. ومن المؤسف أيضا أن نعلم أن الخطوات الأحادية الجانب التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال تبعد الطرفين أكثر عن الحوار البناء.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أثير النقاط ذات الصلة التالية.

أولا، يجب وقف أي استنزاف أو عنف أو استخدام غير متناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين من جانب قوة الاحتلال. وفي نفس السياق، يجب أيضا وقف توسيع المستوطنات غير القانونية وعمليات الإخلاء القسري وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين، التي لا تزال تسبب ضررا هائلا للسكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الفور.

فتوسيع المستوطنات غير القانونية ينتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016). وتأتي هذه الانتهاكات المستمرة من جانب السلطات الإسرائيلية من عقود من الإفلات المنهجي من العقاب. ولذلك تواصل إندونيسيا حث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد عدم شرعية المستوطنات والعمل معا لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة إسرائيل على أعمالها التي تبعث على الأسى.

ثانيا، أنتقل إلى مسألة استمرار تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فقد تسببت أزمة مرض فيروس كورونا في تداعيات اقتصادية هائلة. ومن الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني انكمش وقد يستغرق سنوات حتى يتعافى. ولذلك فإننا بحاجة، في هذه الأوقات العصيبة والصعبة، إلى تقديم أقصى دعم ممكن للأونروا لتمكينها من مواصلة العمل على الخطوط الأمامية للأزمة في توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن الوكالة لا تزال تواجه أزمة مالية خطيرة تعرض قدرتها على تقديم أي خدمات أو مساعدات في المنطقة. ولذلك تناشد إندونيسيا المجتمع الدولي مرة أخرى أن يقدم دعمه الكامل لعمل الأونروا الحيوي، وترحب في هذا الصدد بالمؤتمر المزمع أن تشترك في عقده المملكة الأردنية الهاشمية والسويد لتوفير تمويل للوكالة يمكن التنبؤ به والتعويل عليه.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بدعمنا لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية المقبلة بنجاح. فقد سرنا أن نعلم أن العدد الإجمالي للناخبين المسجلين قد وصل إلى 93 في المائة من جملة الناخبين المؤهلين، بما في ذلك عدد مشجع من النساء والناخبين الشباب المؤهلين الجدد. وتبعث المشاركة القوية للجمهور في العملية الديمقراطية في فلسطين على التفاؤل حقا.

كما تبعث فينا الأمل كثيرا الجهود التي بذلت مؤخرا لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات الفلسطينية، لا كناخبات فحسب، بل كمرشحات كذلك. وهذه خطوة هامة نحو زيادة المشاركة والقيادة المجدية والمتكافئة للمرأة الفلسطينية في صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع جوانب الحياة في فلسطين. وتعتقد إندونيسيا أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار بدون مشاركة المرأة.

وكما ذكرت ببساطة وزيرة خارجيتنا، السيدة ريتو مارسودي، "إذا أردنا الاستثمار في السلام، فينبغي لنا أن نستثمر في المرأة".

ويجب أن نواصل إبداء دعمنا للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتلك الانتخابات الهامة. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة حاسمة نحو إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي الختام، نحث السلطة القائمة بالاحتلال مرة أخرى على التقيد بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يطالب بالمساءلة وأن يكفل أن أي انتهاكات ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ستكون لها عواقب، وذلك من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وإنفاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل وسلمي.

وتؤكد إندونيسيا من جديد شرعية الكفاح الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة متصلة الأراضي، داخل حدود ما قبل عام 1967، تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وأود أن أؤكد مرة أخرى للمجلس أن إندونيسيا ستظل ثابتة ولا تتزحزح في دعمها للقضية الفلسطينية، بما في ذلك من خلال لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

لقد تفاقمت الحالة في فلسطين مرة أخرى، واستمرت الأعمال الوحشية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بلا هوادة، وتكثفت ممارسات النظام الإسرائيلي المغامرة والمزعزعة للاستقرار.

وفي الوقت نفسه، فإن الصمت المطبق وتقاوس مجلس الأمن المطلق الذي لا يفتقر منذ عقود - الناجم عن الحماية المنهجية للنظام الإسرائيلي من قبل الولايات المتحدة - فيما يتعلق بفلسطين، قد زادا من جرأة النظام الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم بوحشية أكبر، مع تمتعه بإفلات تام من العقاب. وقد أدى ذلك بدوره إلى نقص في الائتمان والثقة وإلى أزمات مصداقية وشرعية للمجلس.

وعلى الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) زادت من تفاقم الحالة في فلسطين وجعلت الحياة أصعب بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي تعرض أصلاً للقمع الغاشم لقوات الاحتلال، استغل النظام الإسرائيلي كذلك حالة الطوارئ والإغلاق لتسريع بعض تدابير القمع ضد الفلسطينيين.

فعلى سبيل المثال، واصل النظام الإسرائيلي، في إطار تعزيز خطته الاستيطانية غير القانونية، مصادرة الأراضي والمنازل والممتلكات الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشريف وحولها، مما أدى إلى تشريد عدد كبير من الفلسطينيين قسراً. وجميع هذه التدابير المتصلة بالتسوية غير قانونية وتنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الملزمة، ولذلك يجب أن تنتهي فوراً.

وفي ذلك السياق فإن هدف النظام، الذي يسعى إلى تحقيقه بالتشريد القسري للفلسطينيين واستبدالهم بالمستوطنين، هو تغيير التركيبة الديمغرافية لفلسطين وطابعها، ولا سيما التركيبة الديمغرافية والهوية الإسلامية والعربية للقدس الشريف.

وهذا في الواقع ليس مجرد تمييز وفصل عنصري، بل تطهير عرقي متعمد ومنهجي ومكثف يهدف إلى تهويد فلسطين. وكل هذه الممارسات القمعية واللاإنسانية تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتترتب عليها، بوصفها مظاهر لجرائم حرب، مسؤولية دولية للنظام الإسرائيلي.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يحاسب النظام الإسرائيلي على ارتكاب هذه الجرائم وأن يجبره على الوقف الفوري لجميع تلك الأعمال.

وثمة عمل إجرامي آخر ارتكبه النظام الإسرائيلي، استمر على مدى السنوات الـ 14 الماضية، وهو الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة. فهذا عقاب جماعي منهجي للسكان المدنيين بسبب أزمات إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة. ويجب أن ينتهي فوراً ذلك الحصار اللاإنساني، الذي تفاقمت آثاره السلبية بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. إن صمت المجلس وتقاوسه عن اتخاذ إجراء بخصوص ذلك العمل غير القانوني أمر غير مقبول.

كما إننا ندين جميع التدابير الاستفزازية التي اتخذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى، وكذلك الأعمال العدوانية ضد المصلين خلال شهر رمضان المبارك.

وعلى الصعيد الإقليمي، واصل النظام الإسرائيلي مغامراته العسكرية وممارساته المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك عن طريق غزو بعض بلدان المنطقة، وخاصة سورية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن وضع حد لهذه الحالة. ولذلك، يجب أن يُجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجددا دعمها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه الأصلي في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع أنحاء فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

وقبل أن أختتم بياني، يجب أن أرفض رفضا قاطعا جميع الافتراءات والانتهاكات التي وجهها اليوم إلى بلدي ممثل النظام الإسرائيلي. إن محاولته اليائسة لتصوير الأنشطة النووية السلمية لإيران على أنها تهديد إنما تهدف إلى تحويل الانتباه بعيدا عن الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي، التي لا تزال تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

وليس من المستغرب أن يكون النظام الصهيوني غاضبا من المناقشات الجارية في فيينا من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. إن النظام نفسه الذي بذل قصارى جهده لتخريب المحادثات النووية التي عقدت بين عامي 2013 و 2015 يعمل بجد لعرقلة المحادثات الحالية.

والواقع أن النظام الإسرائيلي، من خلال الخداع المنهجي ولعب دور الضحية، يعنزم التغطية على اضطهاده وجرائمه، فضلا عن سياساته الإقليمية المغامرة - وآخرها تخريبه الخطير والمتهور لمحطة نطنز الإيرانية لتخصيب الوقود، وبالتالي تعطيل عمليات تلك المنشأة النووية.

إن الاستهداف المتعمد لمرفق نووي شديد الحساسية ومضمون، نظرا لخطورة احتمال إطلاق مواد مشعة، يشكل إرهابا نوويا إجراميا طائشا، ويجب مساءلة أولئك الذين خططوا لذلك العمل الجبان وأمروا به وشاركوا فيه ونفذوه.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوضع حد للتدابير الاستفزازية والتخريبية التي يتخذها النظام الإسرائيلي، والتي لا تزال تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وإيران، من جانبها، تحتفظ بحقها في الدفاع بقوة عن مصالحها ومواطنيها ضد أي أعمال غير مشروعة.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أؤكد مجدداً التزام اليابان بحل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. وعلى الرغم من إحراز تقدم في التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن، فإن اليابان تشاطر الشواغل الدولية بشأن استمرار التطورات المثيرة للقلق على أرض الواقع، مثل الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والعنف من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى وقف أي نشاط يمكن أن يعوق تحقيق السلام الكامل في الشرق الأوسط.

كما أن القادة وأعضاء الحكومة الفلسطينيين المنتخبين ديمقراطياً هو شرط مسبق لتحقيق حل الدولتين. وأول سلسلة الانتخابات في فلسطين، التي أعلن عنها بموجب مرسوم رئاسي في 15 كانون الثاني/يناير، انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في 22 أيار/مايو. وتعتقد اليابان أن إجراء هذه الانتخابات الأولى سيشكل خطوة هامة نحو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة في المستقبل. ونحث جميع الأطراف على ضمان إجراء تلك الانتخابات بنجاح بطريقة حرة ونزيهة وشاملة، بحيث يضمن التصويت لسكان الفلسطينيين في قطاع غزة والقدس الشرقية. واليابان مستعدة لدعم هذا الحدث الهام، بما في ذلك عن طريق إرسال فريق لمراقبة الانتخابات.

لا تزال جائحة فيروس كورونا تشكل مخاطر جسيمة على الأمن البشري، مما يهدد بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم. وفلسطين ليست استثناء، والوباء يضاعف من الحالة الصعبة أصلاً بالنسبة للشعب الفلسطيني. وترحب اليابان بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لمكافحة الوباء، مثل حملة التطعيم التي قامت بها إسرائيل لأكثر من 10 000 فلسطيني يعملون في إسرائيل.

وتقدر اليابان كثيراً العمل القيم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعماً للشعب الفلسطيني، وتثني على جهودها للتخفيف من الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بإعلان الولايات المتحدة بشأن استئناف تقديم المعونة للفلسطينيين، بما في ذلك تقديم 150 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للأونروا. وتعتقد اليابان أن هذه المعونة ستسهم في تحسين سبل معيشة الفلسطينيين. كما ستعزز دور الأونروا ومهمتها، التي توليها اليابان أهمية كبيرة وقدمت لها دعماً كبيراً. وستواصل اليابان جهودها بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وإدراكاً منها لتطلعات الفلسطينيين الطويلة الأمد في إقامة دولة، ستواصل اليابان مساعدة الطرفين على بناء الثقة وتقديم المساعدة لجهود الفلسطينيين في بناء الدولة. وستواصل أيضاً تعزيز مبادراتنا لتحقيق تلك الغاية. ومجمع أريحا الزراعي الصناعي هو المشروع الرئيسي لمبادرة الممر الياباني للسلام والازدهار. وحتى اليوم، بدأت 16 مؤسسة فلسطينية محلية أعمالها هناك، ويعمل بها ما يقرب من 200 عامل فلسطيني. واستناداً إلى الحوارات الثلاثية بين إسرائيل وفلسطين واليابان، ستزيد اليابان من تيسير المشروع للمساعدة على بناء الثقة بين الأطراف. ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين هو مبادرة رئيسية أخرى تقودها اليابان. وعلى الرغم من الأوقات الصعبة الناجمة عن الوباء، شهدت اليابان

تقدما ملموسا في الأعمال التجارية المستقبلية بين فلسطين والشركات الإندونيسية، وهو ما تم تيسيره في حدث بين الشركات في إطار مبادرة للتنمية التجارية في إطار مبادرة مؤتمر التعاون.

وتؤكد اليابان مرة أخرى تأييدها لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في المستقبل جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وبعد الانتخابات الناجحة في فلسطين، ستلتزم اليابان ببذل جهود أكبر لبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين بغية إيجاد زخم إيجابي نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأن أعرب لكم عن فائق تقديرنا للدور الهام الذي تقومون به لتمكين المجلس من الاضطلاع بدوره في صون السلم والأمن الدوليين. كما أتقدم بالشكر للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد "تور فينسلاند" على إحاطته القيمة.

لا يُمكن الوصول إلى عالم أكثر سلاماً دون شرق أوسط مستقر، والاستقرار في الشرق الأوسط غير ممكن دون تحقيق السلام العادل والشامل الذي تتجسد بموجبه الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، على أساس حل الدولتين والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

إن تحقيق هذا الهدف يستدعي جهوداً أكبر لحماية العملية السلمية وحق شعوب المنطقة كلها في العيش بأمن وسلام. فالسلام العادل والدائم، المرتكز إلى القانون الدولي والذي يشكل حل الدولتين سبيله الوحيد، هو خيار استراتيجي عربي، وضرورة إقليمية ودولية، وحق لكل شعوب المنطقة.

وقد أبرز مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية التي عُقدت في القاهرة في 8 شباط/فبراير 2021، بناءً على دعوة مشتركة من الأردن ومصر، الموقف العربي الموحد من القضية الفلسطينية، الأمر الذي بعث برسالة مفادها أن حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع.

كما أعاد البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الأردن، ومصر، وفرنسا، وألمانيا (مجموعة ميونخ)، والذي عُقد في باريس حول عملية السلام في الشرق الأوسط الشهر الماضي، التأكيد على أن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي استناداً إلى حل الدولتين أمر لا بديل عنه من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة. كما شددت الأطراف الأربعة على التزامها الراسخ بدعم وتمكين جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمرجعيات الدولية المتفق عليها.

لكنّ فرص التوصل لحل الدولتين، السيد الرئيس، وبالتالي فرص تحقيق السلام الشامل والدائم، تتراجع كل يوم نتيجة استمرار الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض هذا الحل، وتتسبب معادلة الأرض مقابل السلام، التي انطلقت وفقها العملية السلمية.

فالاستمرار في بناء المستوطنات وتوسعتها خرقاً للقانون الدولي، وتقويضاً لفرص تحقيق السلام يجب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً واضحاً ضده ولمواجهته. وكذلك يشكل استمرار الانتهاكات في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف ومحيطه خرقاً لالتزامات إسرائيل القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال واستفزراً يدفع باتجاه التصعيد، يتطلبان خطوات فاعلة لوقفهما حماية للسلام وحق الشعوب فيه أيضاً.

وتُدين في هذا الصدد، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، خرقاً للقانون الدولي والوضع القائم التاريخي والقانوني، وآخرها الخطوات الأحادية التي قامت بها الشرطة الاسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف دون احترام لشهر رمضان المبارك أو حرمة المسجد من خلال مضايقة موظفي إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، وتخريب بعض أبواب الحرم الشريف وقطع أسلاك السماعات الخارجية للحرم الشريف، والسماح بإدخال أعداد كبيرة من المتطرفين تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. نؤكد أن المملكة وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس التي يتولاها الوصي جلالة الملك عبدالله الثاني ستواصل دورها وجهودها لحماية ورعاية المقدسات والحفاظ على الوضع القائم التاريخي والقانوني فيها، لنظل القدس مفتاح السلام ومدينة الوثام.

السيد الرئيس،

لا بد من جهد حقيقي فاعل لإعادة إطلاق مفاوضات جادة، توجد أفقاً سياسياً لإعادة الثقة بالعملية السلمية، وتحقيق التقدم اللازم للتوصل لحل الدولتين. فلا سلام دائماً وشاملاً من دون انتهاء النزاع على أساس حل الدولتين والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية، التي ما تزال الطرح الأكثر شمولاً لإنهاء النزاع وتلبية حق المنطقة وشعبها في السلام الحقيقي، الذي يتيح إمكانية توجيه كل الطاقات نحو تحقيق التنمية وبناء المستقبل الحافل بالفرص والإنجازات، بدلاً من القهر والنزاعات. وسيبقى الأردن قوة من أجل السلام العادل، يعمل مع الأشقاء والأصدقاء، معكم جميعاً، من أجل تحقيقه.

وللرباعية الدولية في هذه الجهود دور أساسي لا بد من تفعيله. ونرحب بمواقف الإدارة الأمريكية وتوجهاتها بخصوص هذه القضية.

السيد الرئيس،

إن استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي إلى حين التوصل لحل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين يضمن حقهم في العودة والتعويض وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، القرار 194 (د3-) وفي سياق حل شامل للنزاع ينهي الاحتلال الذي بدأ في العام 1967 على أساس حل الدولتين، ضرورة لا بُد منها وأمر لا غنى عنه. ويعكف الأردن والسويد، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على التحضير لعقد مؤتمر للمانحين للوكالة خلال الفترة المقبلة، لحشد الدعم السياسي لها وترجمته عملياً إلى دعم مالي مستدام وقابل للتوقع لتمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها. وفي هذا السياق، نرحب بقرار الإدارة الأميركية استئناف تقديم الدعم المالي للأونروا التي تواجه عجزاً مالياً حاداً، باعتباره خطوة إيجابية هامة سيكون لها أثر كبير على قدرة الوكالة على تلبية احتياجات اللاجئين الإنسانية والتعليمية والصحية التي فاقمتها جائحة كوفيد-19 وتبعاتها.

السيد الرئيس،

يجب علينا جميعاً العمل لحماية فرص السلام. إن هذا السلام العادل حق لجميع شعوب الشرق الأوسط ومفتاح الاستقرار الإقليمي، وضرورة للأمن العالمي.

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس،

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تضامن دولة الكويت مع شعب وحكومة سانت فنسنت وغرينادين في أعقاب ثوران بركان سوفريير، لا سيما وأن هذه الازمة تأتي في أصعب الاوقات في ظل صراع العالم مع جائحة فيروس مرض كورونا (كوفيد-19)، متمنين لأصدقائنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين السلامة وتخطي هذه الازمة.

السيد الرئيس،

أتقدم إليكم وإلى أعضاء بعثتكم، وقد فيتنام الدائم، بالتهنئة على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس الأمن شهر نيسان/أبريل متمنين لكم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد/تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة للمجلس، مجددين دعمنا له ولكافة المساعي والجهود المبذولة من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في المنطقة.

السيد الرئيس،

يعقد مجلس الأمن جلسته المفتوحة ربع السنوية اليوم تحت بند الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، والمجتمع الدولي لا يزال يواجه معركة في مكافحة مرض فيروس كورونا.

مع الأسف، وفي ظل انشغال المجتمع الدولي في تلك المعركة المصيرية، تستمر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني دون هوادة لتواصل تذكيرنا بأنها لم تتراجع قيد أنملة عن خطط الضم لمزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى بأن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية في توسيع وبناء وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار 2334 (2016).

فقد اكدت إحاطات السيد فينسلاند وكافة التقارير الأممية الصادرة مؤخراً على استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية نتيجة لأمر عدة من بينها ارتفاع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية بعد أن واصلت الحكومة الإسرائيلية منح الموافقات لبناء آلاف من الوحدات السكنية الجديدة غير القانونية.

ومما يزيد من قلقنا أيضاً ما واكب منح السلطات الإسرائيلية الضوء الأخضر لبناء مستوطنات غير قانونية من أعمال عنف يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون والقوات الأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعرل بالإضافة إلى تدمير المباني والممتلكات سواء كانت فلسطينية أو تلك التي تم تشييدها من خلال تبرعات ومساهمات من المجتمع الدولي لأغراض إنسانية خالصة كالمدراس والمرافق الصحية. إن هذه الأفعال ما هي إلا جرائم حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم العاشمة بحق الشعب

الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. فإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تهدف بسياساتها وأد أي فرصة وأمل أمام الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة.

السيد الرئيس،

إن تلك الممارسات الإسرائيلية باتت تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية، لضمان مساءلة إسرائيل ومحاسبتها عن استمرار انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني، المكفولة بموجب القوانين الدولية، لوقف حملات الاعتقالات التعسفية، وهدم المباني الفلسطينية وتدمير الممتلكات، والاستيلاء عليها، فضلاً عن التهجير القسري للمدنيين، وسقوط الضحايا منهم بسبب جرائم المستوطنين، ناهيك عن تشديد الحصار المفروض على غزة منذ حوالي 13 عاماً والاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وختاماً، في ظل الظروف الاستثنائية التي نعيشها، وأمام هذه الاعتداءات الإسرائيلية، فإن دولة الكويت تجدد تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعاقل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

[الأصل: بالعربية]

تتعقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم في ظل أوضاع معقدة في المنطقة العربية، أوضاع لا تحتمل الانتظار أو التجاهل لانعكاساتها المدمرة على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وتقتضي من مجلس الأمن دوراً أكثر فاعلية في التعامل معها وتسويتها، بدءاً بالقضية الفلسطينية، القضية المركزية للدول العربية ولجامعة الدول العربية، والعديد من القضايا العربية الأخرى الهامة ومنها سورية وليبيا واليمن والصومال والسودان والعراق وغيرها كثير.

فمنذ الجلسة المفتوحة الماضية للمجلس، برز التوافق العربي البالغ الوضوح، الذي اعتمد في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ على المستوى الوزاري الذي عقد في 8 شباط/فبراير، على محورية القضية الفلسطينية وعاود التأكيد على التكتاف العربي في الدفع نحو تسويتها وعلى استثمار كافة خطوات التقارب التي تمت مؤخراً لتحقيق هذا الهدف العربي السامي. ذلك التوافق الذي أكد عليه الاجتماع الوزاري الدوري لمجلس الجامعة يوم 3 نيسان/أبريل، والجهود المكثفة التي قامت وتقوم بها مجموعة ميونيخ للحفاظ على قوة الدفع في الفترة الماضية، والمواقف المشرفة لباقي المجموعات والقوى الإقليمية والسياسية، كالاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الكاربية وغيرها، بل والموقف الذي يقترّب من الإجماع داخل المجلس على حتمية البدء الفوري لمفاوضات الحل النهائي على أساس حل الدولتين، وعلى نحو يستثمر الخطوات الرائدة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بالدعوة للانتخابات التشريعية والرئاسية، وبتعزيز فرص نجاح جهود المصالحة الفلسطينية، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

ورغم كل ذلك، فما زالت الجامعة العربية تنتظر تحركاً دولياً قوياً في إطار الأمم المتحدة للتعامل مع القضية الفلسطينية بكل فاعلية، ومن خلال المجموعة الرباعية، مع الارتقاء بمستوى اجتماعاتها إلى المستوى الوزاري، ومع توسيع المشاركة فيها لتضم الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والأطراف العربية الفاعلة الأخرى، وذلك وصولاً لعقد المؤتمر الدولي الذي دعا الرئيس الفلسطيني أبو مازن إلى عقده في كلمته أمام الدورة 75 للجمعية العامة لإطلاق هذه المفاوضات المباشرة، في ظل الاحترام الكامل للمرجعيات الأساسية للشريعة الدولية التي أقرتها كافة الأطراف في هذا المجلس وفي هذه المنظمة العريقة، ومن بينها مبادرة السلام العربية التي أطلقتها الجامعة عام 2002 على مستوى القمة.

فقد كانت جامعة الدول العربية تتوقع مواقف أكثر قوة من المجلس في التعامل مع قضية الاستيطان غير الشرعي الذي يستشري في الأراضي الفلسطينية، والمخالف بكل وضوح، وحسب تقارير الأمين العام ومبعوثه الخاص، لأحكام قرار المجلس 2334 (2016) الذي صدر أثناء تولي الرئاسة الأمريكية الديمقراطية السابقة، والذي تضرب إسرائيل به عرض الحائط يوماً بعد يوم دون حسيب أو رقيب؛ مواقف دولية تكفل عدم تغيير الأوضاع على الأرض على نحو يؤثر على المفاوضات المنتظرة بين الطرفين حول قضايا الوضع النهائي الخمس.

كما كانت الجامعة تتوقع من المجلس أن يبدأ في محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأشد أنواع القهر والحرمان من

حقوقه غير القابلة للتصرف، في ظل موقف دولي لا يدافع عنه أو يحاسب المرتكبين، خاصة وقد كان أمام المجلس فرصة ذهبية في قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير بفرض اختصاصها على الانتهاكات الإسرائيلية التي تقع للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي كان من الممكن، وما زال، لمجلس الأمن الدفع نحو استثمارها حتى ترتدع إسرائيل ويرتدع مرتكبو هذه الانتهاكات أنفسهم عن ارتكابها.

إن جامعة الدول العربية ترى بكل وضوح ودون مواربة أن قضايا الشرق الأوسط، وأولها القضية الفلسطينية، يجب أن تحظى بالأولوية الأولى في تعامل المجلس مع القضايا الدولية المطروحة أمامه وفي تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة معها على نحو يرسخ من الالتزام الذي قطعه من قبل، ولا يعطي لقضايا أخرى شرفاً أولويات متقدمة عنها، وأن يتم هذا التعامل في إطار الأمم المتحدة، ومجلس الأمن تحديداً، ترسيخاً لأسس الشرعية الدولية ووصولاً للأهداف الدولية التي طالما عملنا عليها ولعقود.

أعرب السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن ارتياحه للتصريحات الأخيرة الصادرة عن الرئيس الأمريكي، والتي تضمنت تأكيده على الالتزام بحل الدولتين كأساس لتسوية الصراع بين فلسطين وإسرائيل. كما أعرب عن ترحيبه بإعلان وزير الخارجية الأمريكي عن استئناف تقديم المساعدات الاقتصادية والتنمية والإنسانية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما يتم توجيهه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتعتبر الجامعة العربية ذلك خطوة إيجابية تعكس نوايا طيبة لدى الإدارة الأمريكية، في إطلاق عملية سلمية جادة تقود إلى تسوية القضية الفلسطينية بصورة عادلة وشاملة ونهائية.

وفي ضوء هذه المواقف المشجعة، فإن الجامعة تتطلع إلى العمل الدولي متعدد الأطراف بشكل مكثف ومحوري ومن خلال مجلس الأمن، بما في ذلك:

أولاً، استعادة دور مجلس الأمن ووحده بشأن وقف عملية الاستيطان المنهج التي تصب في أجندة ضم إسرائيل الفعلي للأراضي المحتلة منذ عام 1967، وإلزام إسرائيل بالتنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) الخاص بالاستيطان، مع التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

ثانياً، العمل، ومن خلال المجموعة الرباعية وعلى أعلى مستوى، وبمشاركة الطرفين والأطراف الإقليمية العربية الفاعلة، على تنفيذ مبادرة الرئيس محمود عباس والمتمثلة في عقد مؤتمر دولي موسع لمعرفة الأمم المتحدة خلال هذا العام يضم كل الأطراف ذات الصلة لبحث السبل الكفيلة لإيجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ثالثاً، البناء على مخرجات مجموعة ميونيخ وغيرها من المبادرات المقبولة عربياً وفلسطينياً لإحياء المفاوضات الجادة بين الجانبين، بما في ذلك الاجتماعات المتتالية والتي أكدت، من بين جملة أمور، على استعداد الجانب الفلسطيني الكامل للتفاوض وصولاً للسلام المنشود وعلى دعم عملية السلام من خلال التنشيط الفعلي لدور المجموعة الرباعية.

رابعاً، تجديد التأكيد على أن حل الدولتين هو الصيغة الوحيدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

خامساً، الارتكاز على الأحكام والمبادئ التي أقرتها مبادرة السلام العربية كأساس لبناء علاقات جادة بين الجانبين العربي والإسرائيلي تكون مبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل.

سادساً، منح الدعم الكامل للجانب الفلسطيني من أجل ضمان عدم إعاقة إسرائيل للتنفيذ السلس والشفاف للعملية الانتخابية الفلسطينية المرتقبة بشقيها الرئاسي والتشريعي وفقاً لتطلعات الشعب الفلسطيني، ودعم قدرة الأشقاء الفلسطينيين على المصالحة وبما يمهد عملياً لدولة فلسطينية موحدة على الصعيد السياسي.

في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وما تعرفه منطقة الشرق الأوسط من تحديات كبيرة ومخاطر جسيمة، يزايد التنسيق والعمل المشترك بين المجلس وجامعة الدول العربية، على النحو الذي أكدته ورسخته البيانات الرئاسية المعتمدة في السنوات الأخيرة تحت رئاسة كل من الكويت وتونس، ومن قبلهم مصر لمجلس الأمن. ويتطلب هذا العمل المشترك قدراً أكبر من المصارحة بين الجانبين، ليس فقط بين الأمناء العامين على النحو الجاري حالياً بكل قوة، ولكن أيضاً من خلال العمل لتنفيذ رؤى مشتركة تحقق الأمن والسلم الإقليمي والدولي في نفس الوقت.

من هذا المنطلق، تتطلع جامعة الدول العربية لأن يولي مجلس الأمن أهمية أكبر لتمكين الجانب العربي من لعب دور محوري في تسوية الأزمة السورية التي طال أمدها لما زاد عن عشر سنوات على كافة المسارات، بما في ذلك سوتشي وأستانا. فرغم تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية، فإن سورية كانت وستبقى عربية وجزء لا يتجزأ من عالما العربي. وتهتم الجامعة بالمسارات المختلفة السياسية والإنسانية وأسلحة الدمار الشامل، وتتابعها مع المبعوث الخاص والأمم المتحدة وصولاً للتسوية المنشودة التي تنهي معاناة الشعب السوري الشقيق.

كما تتطلع الجامعة لدعم أقوى من المجلس لأعمال اللجنة الرباعية المعنية بليبيا، التي عقدت اجتماعها السادس على أعلى مستوى منذ يومين، بمبادرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، لتنسيق الدعم المشترك من كافة المنظمات المعنية لما تشهده ليبيا من تطورات إيجابية وأفاق للحل السياسي والنمو الاقتصادي وإعادة الإعمار، تقوم على الوحدة والعمل المشترك بين الرفقاء الليبيين بعد اعتماد مخرجات الحوار السياسي الليبي وخريطة الطريق، والموافقة على الحكومة الانتقالية، ولدعم جهود الشعب الليبي لإجراء الانتخابات الوطنية بشفافية ومصداقية في الموعد المتفق عليه ليبيا. كما تتطلع الجامعة لدعم أقوى من مجلس الأمن لمبادرة المملكة العربية السعودية المتمثلة في إعلان السلام الكامل في اليمن من خلال الوقف الكامل لإطلاق النار في جميع الأراضي اليمنية، وإعادة فتح مطار صنعاء الدولي، وإعادة فتح الموانئ في الحديدة وما جاورها. وتطلب من المبعوث الأممي استئناف المفاوضات اليمنية بهدف الوصول إلى حل سلمي وتسوية سلمية تفاوضية للأزمة في اليمن بناء على المرجعيات الثلاث. تلك المبادرة التي لاقت ترحيباً واسع النطاق دولياً وإقليمياً، بما في ذلك من الأمين العام للأمم المتحدة. وتتطلع الجامعة أيضاً لدعم أكبر من المجلس في التعامل مع قضايا السودان والصومال والعراق وغيرها من القضايا العديدة التي تتطلب تعزيز العمل المشترك.

وبصفة عامة، فإن التعامل مع القضايا العربية يقتضي القضاء على التدخلات الخارجية في الدول العربية، سواء من دول الجوار الإقليمي أو من القوى الدولية التي تتصارع على الأراضي العربية. وقد اعتمدت الجامعة العربية العديد من القرارات في هذا الشأن تم إبلاغها في حينه رسمياً للمجلس وللأمين العام للأمم

المتحدة، إلا إنها لم تر الطريق نحو التنفيذ. فلا يزال البعض يتعامل مع الملف النووي الإيراني بمعزل عن منطقة الشرق الأوسط. ولا يزال التعامل مع الملف السوري والليبي يتم بمعزل عن التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي تسعى للتأثير بالقوة في المجريات السياسية لتحقيق مصالح لا علاقة لها بالدول العربية. إن أماننا الكثير من العمل. وتجدد الجامعة العربية تصميمها على العمل مع المجلس والأمم المتحدة يدا بيد لدعم السلم والأمن الإقليميين والدوليين في الشرق الأوسط.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

للأسف، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متقلبة، وخطر التصعيد يلوح في الأفق. وما رأيناه مساء أمس هو آخر مثال على مخاطر الحالة وعدم استقرارها. فاستمرار التوترات والضربات الإسرائيلية في سورية، التي استخدم في بعضها المجال الجوي اللبناني، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، يجعل الوضع الراهن الهش أكثر إثارة للقلق. وهو تذكير ملح بأن السلام والأمن في المنطقة ينبغي أن يكونا على رأس أولويات مجلس الأمن.

وفي فلسطين، هناك جهود سياسية متجددة لتحقيق السلام القائم على القانون الدولي وإيجاد حل عادل وشامل. وفي اجتماع إلكتروني عقد مؤخرا، أعربت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط عن الحاجة إلى العودة إلى مفاوضات هادئة من شأنها أن تقضي إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين، وتتضمن خطوات ملموسة لتعزيز الحرية. كما اجتمع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن مرتين هذا العام لمناقشة سبل دفع عجلة السلام. وفي 8 شباط/فبراير، كررت جامعة الدول العربية تأكيد تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد أعادت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والالتزام المتجدد بحل الدولتين، إلى جانب تجدد المساعدات الإنسانية الأمريكية للفلسطينيين، الأمل في أنه قد تلوح في الأفق جهود إحلال السلام وعملية التفاوض الموثوق بها من أجل إيجاد حل للنزاع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي. كما كان هذا الزخم المتجدد وراء بيان التفاؤل الحذر الذي أدلى به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أمام المجلس في الشهر الماضي (انظر S/2021/302).

إنها إعلانات وخطوات هامة، ولكن يتعين ترجمتها الآن إلى أفعال - لأنه لا يمكن إحرار أي تقدم على الإطلاق في ظل استمرار الأنشطة الاستيطانية بلا هوادة، واستمرار تدمير منازل الفلسطينيين، واستمرار السلطة القائمة بالاحتلال في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية كل يوم.

ومن الحقوق الأساسية للفلسطينيين الحق الديمقراطي في إجراء انتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك حق الفلسطينيين في القدس الشرقية في المشاركة في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية المقبلة.

ونشكر جميع البلدان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحيوية التي تمس الحاجة إليها للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، لا يسع لبنان إلا أن يرحب باستئناف تمويل الولايات المتحدة للأونروا.

وعلى الرغم من أهمية هذه المساعدة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن من سبيل عدا إيجاد حل سياسي قائم على القانون الدولي، وحل عادل وشامل على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يمكن أن يحل قضية احتلال فلسطين التي طال انتظارها، وأن يمنح الشعب الفلسطيني حريته وحقه غير القابل للتصرف في أن ينعم بالسلام والأمن على أرضه. وعامل الوقت عامل جوهري. فالوقت وحالات الفراغ عدوان السلام إذ إنهما، في غياب أفق سلمي، ينطويان على اشتداد النزاع والمعاناة.

ويرحب لبنان باستئناف المحادثات في فيينا لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، فضلا عن جميع الجهود الرامية إلى خفض حدة التوتر في المنطقة وإعادة إرساء الدبلوماسية وعقد المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات وللعيش في وئام وسلام.

إن لبنان يمر بأزمات متعددة وأوقات صعبة جدا. ويواجه الشعب اللبناني كل يوم المصاعب التي تفرضها الأزمات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والسياسية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الجائحة تزيد من تفاقم الحالة، وفي غياب فرص متكافئة للحصول على اللقاحات، ستستمر الحالة في التدهور. ولا تزال المشاورات جارية على الجبهة السياسية لتشكيل حكومة ذات مهمة محددة، ولكن حتى الآن لم يُحرز أي تقدم.

في جنوب لبنان، أصبحت الانتهاكات اليومية لسيادة لبنان من جانب إسرائيل هي القاعدة. وكل هذه الانتهاكات موثقة في الشكاوى التي يقدمها لبنان يوميا إلى مجلس الأمن، ولا نحتاج إلى تذكر أعضاء المجلس بأن هذه الانتهاكات تحرق القرار 1701 (2006). ونؤكد مجددا التزام لبنان بتنفيذ القرار 1701 (2006) بأكمله، وندعو مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى إرغام إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب هذا القرار.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أيضا الدور الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان (اليونيفيل)، ونعرب عن امتناننا لقيادة اليونيفيل وقواتها وموظفيها على تفانيهم المضني، فضلا عن تعاونهم الفعال والثابت مع الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية.

يرحب لبنان بتعيين السيدة يوانا فرونييتسكا منسقة خاصة جديدة للأمم المتحدة في لبنان، ويتمنى لها التوفيق وهي تتولى منصبها الجديد. أعرف أن الجميع ينتظرون الترحيب بها في لبنان. إن مهاراتها الدبلوماسية، إلى جانب معرفتها بالمنطقة، هي ميزة لتعزيز التعاون بين المنسق الخاص والسلطات اللبنانية، ويمكنها الاعتماد على دعم بلدي.

في 16 نيسان/أبريل، وافقت الجمعية العامة على إعانة للمحكمة الخاصة بلبنان لتغطية النقص في تمويل المحكمة. نشكر الدول الأعضاء والأمين العام على تعاونهم وجهودهم في كفالة تمويل المحكمة خلال هذه الأوقات العصيبة، وحتى تتمكن من إكمال عملها. إن هذا دليل واضح على تصميم الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق العدالة الدولية، وإنهاء الإفلات من العقاب، ودعم سيادة القانون.

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عيديد

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به باسم منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 38) والبيان الذي أدلت به أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز (المرفق 20).

لقد أُجبر الفلسطينيون على الاحتفال بشهر رمضان آخر تحت الاحتلال، وما زلنا نواجه أعمالاً عنصرية وغير محترمة في انتهاك للقانون الدولي. يجب مطالبة إسرائيل باحترام قدسية الأماكن المقدسة وحرية العبادة وحرية الدين.

كما تشعر ماليزيا بالجزع إزاء استمرار المستوطنات غير القانونية وعمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ومن المؤسف للغاية أن تواصل إسرائيل ارتكاب أعمال التحريض والاستفزاز دون عقاب، مما يزيد من تفاقم حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

يجب إلزام إسرائيل بالامتثال الكامل لجميع التزاماتها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، والقانون الدولي، فضلاً عن ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تترتب على تحدي قرارات مجلس الأمن عواقب. إننا ندعو مجلس الأمن إلى المطالبة بالمساءلة ووضع حد لهذا الظلم.

كما تدعو ماليزيا مجلس الأمن إلى إعادة النظر في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام في عام 2018 بشأن نشر قوات مسلحة أو مراقبين عزل بتفويض من الأمم المتحدة لتحسين حماية الفلسطينيين (A/ES-10/794). يجب ألا ندخر جهداً في ضمان سلامة وحماية ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون في ظروف معيشية مروعة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يظل موقف ماليزيا بشأن قضية فلسطين واضحاً. إنه يقوم على احترام القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. ولا تزال ماليزيا ثابتة في الإعراب عن تأييدها لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لهذا الصراع الذي طال أمده. وستواصل ماليزيا دعم الجهود الملموسة والحقيقية الرامية إلى تحقيق هذا الحل العادل والدائم، الذي نعتقد أنه سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والعدالة والاستقرار في المنطقة.

وكما أكد العديد من المتكلمين والأمم المتحدة من جديد، لا شيء يمكن أن يحل محل المفاوضات المباشرة بين الطرفين لحل الصراع. وتعتقد ماليزيا أنه لا سبيل إلى تحقيق سلام مستدام بدون تسوية سياسية تفاوضية في شكل حل يقوم على وجود دولتين. ولذلك من الحيوي أن يدعم المجتمع الدولي تهيئة مناخ مؤات لهذه المحادثات. وفي هذا السياق، تؤيد ماليزيا دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعوة الأمين العام، إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإيجاد مسار مقبول للطرفين من أجل إعادة الانخراط في تسوية سلمية تفاوضية. وتؤيد ماليزيا أيضاً دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بغية الدفع قدماً بحل

عادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. علاوة على ذلك، تدعو ماليزيا المجتمع الدولي وإسرائيل إلى دعم الانتخابات البرلمانية والرئاسية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

لا تزال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر على الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك مع تسجيل عدد متزايد من الحالات النشطة في الضفة الغربية وغزة. إن ماليزيا تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وهو يكافح هذا الفيروس الفتاك. بالإضافة إلى المساعدة الثنائية التي تقدمها إلى فلسطين، تكرر ماليزيا أيضا دعمها للدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تخفيف وطأة الظروف المزرية للشعب الفلسطيني، وخاصة خلال أزمة الجائحة. كما نشيد بالولايات المتحدة على قرارها مؤخرا بإعادة تقديم المساعدة للفلسطينيين، بما في ذلك تقديم 150 مليون دولار للأونروا.

إن التغلب على الوباء يتطلب تعاونا دوليا، بما في ذلك تطعيم الجميع بشكل فعال ودون عوائق. ويسر ماليزيا في هذا السياق أن السلطنة الفلسطينية قد تلقت في 19 نيسان/أبريل 2021 دفعة ثانية من لقاحات كوفيد-19 في إطار مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ومع ذلك، نلاحظ أن إسرائيل لم تف بمسؤوليتها القانونية الدولية والتزامها بضمان تطعيم السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن عدد اللقاحات التي تلقاها الشعب الفلسطيني حتى الآن لا تمثل سوى قطرة في محيط ما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الإجمالية للتطعيم واحتواء جائحة كوفيد-19. إن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة قد أصدرت بيانا صحفيا في 25 آذار/مارس 2021 دعت فيه إسرائيل إلى الامتثال العاجل لالتزاماتها القانونية الدولية لضمان حصول الفلسطينيين والسوريين الخاضعين للاحتلال على اللقاحات المتاحة وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

تظل ماليزيا ثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية. ونؤكد من جديد التزامنا التام بدعم قضية الشعب الفلسطيني وتضامننا الكامل معه في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال. إننا نثق ونأمل أن مجلس الأمن سيغتنم كل فرصة لتعزيز آفاق تحقيق سلام مستدام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر فييت نام على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونقدر جهود الوفد الفيينامي وجهود سلفه، الولايات المتحدة الأمريكية، في رئاسة أعمال المجلس.

بهذه المناسبة، تعيد المملكة المغربية تأكيد موقفها الثابت إزاء القضية الفلسطينية، والذي يقوم على حل الدولتين، على النحو المتفق عليه دولياً، فضلاً عن التزامها بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق تسوية نهائية ودائمة وشاملة لهذا الصراع.

يواصل جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، إصراره الراسخ على ضرورة الحفاظ على المركز الخاص لمدينة القدس الشريف واحترام حرية أتباع الديانات التوحيدية الثلاث في ممارسة الشعائر الدينية، وصون الجانب الإسلامي من القدس الشريف والمسجد الأقصى.

وتقر المملكة المغربية بأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تضطلع بدور حاسم في استقرار المنطقة، حيث تدعم التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحماية والتمويل الصغير لـ 5,7 مليون لاجئ فلسطيني. وتود المملكة المغربية أن تشيد بجهود الأونروا الرامية إلى منع انتشار جائحة مرض فيروس كورونا وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المالية الحرجة للأونروا، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة. وتواصل وكالة بيت مال القدس الشريف، وهي الفرع التنفيذي للجنة القدس، دعم خطط ومشاريع التنمية في فلسطين والمدينة المقدسة لتعزيز التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على ضرورة استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإيجاد حل يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويسهم في إرساء الأمن والسلام والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

بيان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف بن أحمد العثيمين

تشهد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، على قلق المجتمع الدولي الذي طال أمده إزاء التهديد الخطير الذي يشكله الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي المستمر للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وبالفعل، فإن الانتهاكات المستمرة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لحقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المكرسة في قرارات الأمم المتحدة، لم تثر قلقاً عالمياً أكبر فحسب بل أيضاً - والأهم من ذلك - ضرورة ملحة لاتباع سبيل للعدالة يمكن أن يكفل أعمال الحقوق ويهيئ ظروفًا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وترحب منظمة التعاون الإسلامي في هذا السياق بالقرار الذي اتخذته مؤخراً المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق رسمي في جرائم الحرب المزعومة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يشكل خطوة مناسبة في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة، وهما حجرا الزاوية الذي لا غنى عنهما للسلام والأمن.

وأود أن أقول اليوم أن منظمة التعاون الإسلامي ترحب بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا أنها ستعيد تقديم مساعداتها الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني وتعيد إسهامها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فلا شك في أن هذا القرار الهام سيسهم في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك لاجئو فلسطين، ويمثل تحركاً بناءً لدعم الجهود الدولية اللازمة لتخفيف الظروف وتعزيز بيئة مواتية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ورؤية حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967، التي تظل منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بها بشكل لا لبس فيه.

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من خلال سياستها غير القانونية المتمثلة في توسيع المستوطنات الاستعمارية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، إقامة واقع فعلي على الأرض بشكل غير قانوني يشكل تهديداً مباشراً لسلامة أراضي دولة فلسطين وتواصلها الجغرافي، فضلاً عن إمكانية تحقيق حل الدولتين. وبالمثل، فإن سياسة التهويد الإسرائيلية لا تزال تغير بشكل غير قانوني الوضع التاريخي والقانوني والسياسي لمدينة القدس المحتلة وطابعها وهويتها وعزلها عن محيطها الفلسطيني الطبيعي، في تحدٍ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، التي تؤكد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967. وتحت منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن في هذا الصدد على النهوض بمسؤوليته عن ضمان احترام إسرائيل لقرارات المجلس المتعلقة بمدينة القدس المحتلة والامتثال الدقيق لها.

وتتصحح منظمة التعاون الإسلامي المجلس بصفة خاصة بضرورة وقف جميع الاستفزازات وأعمال التحريض التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون ضد الأماكن المقدسة في المدينة، بما في ذلك المسجد الأقصى، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء الاعتداءات الأخيرة على المصلين والأوقاف في الحرم الشريف في شهر رمضان المبارك هذا. وتناشد منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي أن يتحلى باليقظة في دعوة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون

الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحرية العبادة، مع مراعاة حتمية تجنب تأجيج نزاع ديني ستكون له عواقب وخيمة.

وفيما يتعلق بالقدس كذلك، ولئن كنا نشيد بإعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء انتخابات برلمانية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، في 22 أيار/مايو 2021، فإننا نحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للالتزام بالقانون الدولي والاتفاقات المبرمة وتمكين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من ممارسة حقهم في المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقبلة بالإدلاء بأصواتهم والترشح للانتخابات وإجراء الحملات الانتخابية إلى جانب بقية الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الديناميات الإقليمية المتغيرة، نتشاطر الرأي المتمثل في أن تعثر عملية السلام يقلل الأمل في مستقبل أفضل ويؤدي إلى زيادة الإحباط ويجعل حل الدولتين أبعد منألا من أي وقت مضى. إن من شأن إطلاق مؤتمر سلام دولي، في هذه المرحلة الحاسمة، برعاية متعددة الأطراف بمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، أن يهيئ فرصة سياسية استراتيجية يجب اغتنامها من أجل تحقيق سلام عادل وشامل يقوم على حل وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

وختاماً، أكرر دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ومسايعه المستمرة لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير واستقلال دولته على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق حل عادل لقضية لاجئي فلسطين، وفقا لقرار الجمعية العامة 194 (د3-). وتحت مظلة التعاون الإسلامي مجلس الأمن على إعطاء معنى لمداولاته بالعمل فورا على تنفيذ قراراته بشأن قضية فلسطين والإسهام في تحقيق ذلك الحل العادل والسلام والأمن الدائمين اللذين نسعى إليهما جميعاً.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الرئاسة الفيينتامية على عقدها مناقشة اليوم الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما نعرب عن شكرنا للسيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة.

تتابع بيرو بتربق كبير التطورات الأخيرة في المكون السياسي للقضية الفلسطينية. ونشير تحديداً إلى الاجتماعات المختلفة التي عقدت في الأشهر الأخيرة والتي جمعت بين الجهات الفاعلة المشاركة تاريخياً في هذه العملية، مثل الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر، وممثلين عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والجامعة العربية.

ونأمل أن يؤدي هذا الزخم نحو تنشيط المسار السياسي إلى الحل الوحيد الذي نعتقد أنه قابل للتطبيق ومتسق مع القانون الدولي، أي دولتين داخل حدود معترف بها دولياً وأمنة يتم التفاوض بشأنهما مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس خطوط عام 1967، بما في ذلك تسوية الوضع النهائي للقدس.

ونشجع القادة السياسيين والدينيين في إسرائيل وفلسطين على الانضمام إلى تلك الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم من خلال التصرف بمسؤولية، وإنهاء أعمال العنف والتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمعاقبة عليها بفعالية.

وفي هذا الصدد، ترحب بيرو بالتقدم الكبير المحرز في عملية المصالحة بين الفلسطينيين، التي أسفرت عن الدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية هذا العام. ونأمل أن ترسي الانتخابات الأساس لاستئناف حوار مكثف مع إسرائيل.

ومع ذلك، نلاحظ أن نجاح تلك الجهود يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضمان الحكومة الإسرائيلية إنهاء الأعمال المتزايدة لبناء المستوطنات وهدم المباني والتشريد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مما يقوض حل الدولتين ويتعارض مع ما أرساه المجلس في القرار 2334 (2016). ويجب أن تتوقف هذه الممارسات غير القانونية.

وتشدد بيرو أيضاً على الحاجة الملحة إلى التصدي فوراً وبالترادف للأزمة الإنسانية التي يعاني منها السكان الفلسطينيون، والتي تفاقت في السنوات الأخيرة بسبب تكرار دورات العنف والتخفيض في تمويل برامج المساعدة.

وفي هذا الصدد، نشيد بإعادة حكومة الولايات المتحدة مؤخراً تناول القضية الفلسطينية، بما في ذلك القرار الذي اتخذته الكونغرس بتخصيص موارد مالية كبيرة للمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية في غزة والضفة الغربية. ونأمل أن يتعزز هذا التركيز باتخاذ خطوات ملموسة على الجبهة السياسية من خلال دور قيادي تقوم به الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية، أو في شكل حوار سياسي جديد يُعقد على وجه الاستعجال البالغ.

وتشجع بيرو أيضاً استمرارية الدعم الحاسم الذي تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها، لمواجهة العواقب الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة على السكان الفلسطينيين الناجمة عن الإغلاق وانعدام الفرص. وتحققاً

لهذه الغاية، من الضروري، في جملة أمور، توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ونأمل أيضا في مزيد من التعاون والتضامن الدينامي بين إسرائيل وفلسطين من أجل توفير استجابة أكثر فعالية لآفة جائحة مرض فيروس كورونا في غزة والضفة الغربية، مع أخذ فائض اللقاحات الإسرائيلي في الاعتبار.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بيرو الكامل للسيد فينسلاند في جهوده الرامية إلى عكس مسار دورة التدمير، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع الدموي الذي طال أمده، وتحقيق استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس،

أعنتم هذه الفرصة لأهنتكم على تولي رئاسة المجلس وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضاً السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

إن التطورات على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعكس استمرار عوامل غياب الأمن والسلام والاستقرار، وبالتالي، نؤكد موقف دولة قطر الداعم لكافة الجهود الدولية المخلصة لإحراز تقدم حقيقي نحو التسوية الدائمة لقضية الشرق الأوسط. وهذا ما يستدعي الاهتمام المتواصل من قبل مجلس الأمن وتضامن المجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني إلى حين حصوله على حقوقه كاملة وإنهاء معاناته، وتهيئة الظروف المؤاتية لعملية السلام. ولا شك أن التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية يخدم مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، علاوة على أنه يصب في مصلحة الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

وأما أسس السلام المستدام فقد باتت معلومة للجميع، وهي الالتزام بمبدأ حل الدولتين، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة، ووفقاً لمبادرة السلام العربية، وصولاً إلى إنشاء الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وإنهاء احتلال الأراضي العربية، والحل العادل لمسألة اللاجئين. إن استمرار توسيع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ومحاولات ضم الأراضي، وعمليات الهدم لمباني الفلسطينيين وتشريدهم وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة إنما يقوّض حل الدولتين. وبالمثل فإن سياسات التهويد في مدينة القدس ومحاولات المساس بالمقدسات الدينية، واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين الفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية لا يساعد على بناء الثقة اللازم لدفع عملية السلام.

وتمثل الأشهر القادمة مرحلة هامة، إذ أنها ستشهد الانتخابات الفلسطينية التي من الأهمية بمكان إنجاحها والمشاركة الكاملة فيها من قبل الفلسطينيين في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما تستمر الحاجة في هذه المرحلة إلى انتعاش الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في ظل الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا. وهنا يبرز دور الدعم من قبل المجتمع الدولي لا سيما عبر لجنة الاتصال المخصصة، التي تشارك دولة قطر فيها. وكذلك تستمر الحاجة الماسة إلى تقديم التمويل الدولي اللازم لضمان استمرار خدمات وكالة الأونروا التي لا غنى عنها. ونرحب في هذا الخصوص بقرار الولايات المتحدة استئناف تقديم الدعم للفلسطينيين، وهو ما من شأنه تخفيف معاناتهم ودعم الجهود الهادفة لمواجهة الجائحة.

ومن ناحيتها، فإن دولة قطر في عداد كبار المانحين لتمويل ميزانية ومشاريع الأونروا. كما أنه في إطار واجب دولة قطر في الوقوف مع الشعب الفلسطيني الشقيق المحاصر في قطاع غزة، وبجّه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتخصيص منحة مالية لقطاع غزة خلال العام الجاري بقيمة 360 مليون دولار لدفع رواتب الموظفين، وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة، وتشغيل

محطات الكهرباء، للحد من تفاقم الوضع الإنساني والظروف المعيشية الصعبة في القطاع. وتأتي هذه المنحة علاوة على المساعدات القطرية للأشقاء الفلسطينيين من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة والتنمية وتطوير البنى التحتية التي بلغت 1,5 مليار دولار خلال السنوات الثماني الماضية.

السيد الرئيس،

صادف الشهر الماضي الذكرى العاشرة لانطلاق الاحتجاجات السلمية للشعب السوري من أجل المطالبة بتطلعاته المشروعة، التي قابلها النظام السوري بالعنف المفرط والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا ما تسبب بأزمة ذات تبعات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ومعاناة إنسانية تفوق الوصف.

لقد بات من المؤكد أن الحلول العسكرية لن تجدي، وأن الحل هو من خلال عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة وفقا لبيان جنيف لعام 2012 وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 بالكامل بما يحفظ سيادة واستقلال ووحدة سورية. وإذ تؤكد دولة قطر على الدور المهم للجنة الدستورية فإنها على استعداد لتقديم الدعم بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام والتفاعل المستمر مع الأطراف السورية، وكذلك دعم العودة الطوعية للاجئين السوريين. وستواصل مساعيها البناءة مع الشركاء الدوليين، ونشير بهذا الخصوص إلى البيان الوزاري المشترك للاجتماع التشاوري الأول لدولة قطر وجمهورية تركيا والاتحاد الروسي في 11 آذار/مارس بالدوحة.

وهناك حاجة إلى إجراءات لبناء الثقة وحماية حقوق الإنسان، لا سيما معالجة ملف المعتقلين بشكل عاجل. كما تستمر الحاجة لتيسير وصول المساعدات إلى محتاجيها في كل أنحاء سورية دون عوائق، بما في ذلك عبر الحدود من خلال آلية الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتقديم الدعم الإنساني، فقد التزمت دولة قطر بمسؤوليتها في تقديم المساعدات للشعب السوري الشقيق، التي تجاوزت بليون دولار، ومؤخرا تعهدت بتقديم 100 مليون دولار في مؤتمر المانحين الشهر الماضي. وكذلك التزمت بدعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة انطلاقا من مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مما يساهم في استدامة السلام، لا سيما وأن الفظائع التي ارتكبت في سورية هي الأكثر توثيقا، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة ضد المدنيين الذي توثقه العديد من التقارير الدولية، وآخرها تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية حول حادثة سراقب الصادر الأسبوع الماضي.

وفيما يخص الأزمة في ليبيا، ترحب دولة قطر بما شهده ذلك البلد خلال الأشهر الماضية من تطورات إيجابية وصولا إلى انتخاب ممثلي السلطة التنفيذية المؤقتة ونيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ثقة مجلس النواب. وتؤكد دعمها الكامل للحكومة الجديدة حتى تحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق إلى التنمية والاستقرار والازدهار. ويحدونا الأمل في أن تمهد الحكومة الجديدة الطريق للحل السياسي الشامل الذي يحفظ وحدة الأراضي الليبية ويحترم حقوق الشعب الليبي ويؤسس لدولة القانون والمؤسسات المدنية. ونشدد على ضرورة التزام كافة الأطراف الليبية بموعد الانتخابات المحدد والعمل على تحقيق المصالحة الشاملة. كما نشهد دولة قطر الجهود المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ليبيا للمساهمة في إنهاء الأزمة.

وختاماً، السيد الرئيس، في ظل ما تشهده منطقتنا من أزمات وتحديات مشتركة، بما فيها آثار جائحة فيروس كورونا الراهنة، من الأهمية بمكان العمل على خفض التوترات وإنهاء الأزمات والتعاون المثمر وترسيخ مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل. وإيماناً من دولة قطر بأسس التسوية السلمية للنزاعات

وتعددية الأطراف والامتنال للقانون الدولي، ستواصل بحث سبل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة عبر الحوار البناء لمصلحة جميع دول وشعوب المنطقة

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

بداية، أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته وأن أؤكد مجددا دعم حكومة بلدي الكامل لجهوده الدؤوبة.

وتكرر جمهورية كوريا تأكيد التزامها بمواصلة دعم الإسرائيليين والفلسطينيين لحل النزاع بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فضلا عن القانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ونتشاطر دعوة المنسق الخاص أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب والدوليين الرئيسيين، فضلا عن القيادة الإسرائيلية والفلسطينية إلى تعزيز الجهود الرامية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل عملي يقوم على وجود دولتين.

ونرحب بخطط فلسطين لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في وقت لاحق من هذا العام، ونؤكد مجددا دعمنا القوي للجهود الفلسطينية الرامية إلى تعزيز التضامن والوحدة بين الفلسطينيين من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلا عن المساعدة التي لا غنى عنها من الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها من إبلاغ المنسق الخاص عن استمرار العنف يوميا. وتدعو إلى جانب المجتمع الدولي إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العنف ضد المدنيين.

ونشدد على أهمية احترام القرار 2334 (2016) والقانون الدولي. ويؤكد وفد بلدي مجددا أهمية تدابير بناء الثقة لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للحوار، وضرورة امتناع الأطراف عن اتخاذ إجراءات فردية تجعل التوصل إلى حل سلمي للنزاع أكثر صعوبة.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها من استمرار التهديد الصحي والاجتماعي والاقتصادي الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا على الفلسطينيين، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود وكالات الأمم المتحدة لتيسير التطعيم.

وستواصل جمهورية كوريا تعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتؤكد من جديد التزامها بمواصلة دورها البناء لتحقيق هذه الغاية.

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أحييكم السيد الرئيس وأحيي الرئاسة الفيتنامية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعبّر عن تقدير بلادي لجهودكم المتميزة في هذا المجلس الموقر، راجياً لكم كامل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس،

صادف 17 نيسان/أبريل الماضي يوم الأسير الفلسطيني الذي يذكرنا بأحد أمثلة السياسات الإسرائيلية العدائية ضد الشعب الفلسطيني، هذه السياسات التي كان لها الدور الأكبر في تفويض عملية السلام والوصول لحل الدولتين، وكان آخر ذلك اعتداء القوات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك والمصلين المتواجدين في باحاته، مما يشكل اعتداء على حرمة المقدسات وموائيق حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أن القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى، وموقفها ثابت من النزاع العربي الإسرائيلي، وتؤكد مراراً وبكل مناسبة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واسترجاع أرضه، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 م وعاصمتها القدس الشريف، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل.

كما تكرر المملكة العربية السعودية دعوتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الوقوف بحزم تجاه السياسات الإسرائيلية والدفع بعملية السلام قدماً للوصول إلى اتفاق يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

السيد الرئيس،

قدمت المملكة العربية السعودية مبادرة هامة لحل الأزمة اليمنية تشمل عدداً من الخطوات التي يمكن من خلالها الوصول إلى الحل السياسي المنشود في اليمن تماشياً مع جهود الأمم المتحدة ووفقاً للمرجعيات الثلاث قرار مجلس الأمن 2216 (2015) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. حيث ينوه بلدي بترحيب مجلس الأمن بالمبادرة السعودية وتحتة على وضع المزيد من الضغوط على الميليشيات الحوثية لانتهاز هذه الفرصة وقبول المبادرة للمضي قدماً نحو إيجاد حل لمعاناة الشعب اليمني التي لا تزال في ازدياد جراء سياسات هذه الميليشيات الضيقة التي تدعم أهداف إيران الهدامة في المنطقة. كما قام بلدي مؤخراً ضمن دعمه للشعب اليمني بتوقيع اتفاق لتقديم منحة مشتقات نفطية بقيمة 422 مليون دولار.

تدين المملكة العربية السعودية الهجمات الممنهجة من الميليشيات الحوثية على المنشآت النفطية والمدنيين والبنية التحتية في المملكة، وتشجب الدور الإيراني الهدام في هذا الشأن وفي هجمات أخرى على المملكة، والذي أشارت إليه عدد من التقارير الأممية مثل بعض تقارير الأمين العام قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وتقارير فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014).

الخاص باليمن. وتدعو مجلس الأمن للوقوف بحزم تجاه هذه الهجمات التي لا تهدد أمن المملكة فحسب ولكن إمدادات الطاقة الدولية وتعرض حياة الكثير من المدنيين للخطر.

تدعو المملكة العربية السعودية إيران إلى الانخراط في المفاوضات النووية الجارية بجدية، وتقادي التصعيد وعدم تعريض أمن المنطقة واستقرارها إلى المزيد من التوتر، وتؤكد على ضرورة توصل المجتمع الدولي لاتفاق وفق معايير أقوى وأطول مدى مع تنفيذ إجراءات الرصد والمراقبة لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، ومن تطوير القدرات اللازمة لذلك، ويأخذ بعين الاعتبار قلق دول المنطقة العميق من الخطوات التصعيدية التي تتخذها إيران لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين، ومن ضمنها برنامجها النووي.

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

أعرب لكم عن تقديرنا البالغ لإدارتكم الناجحة والمميزة لأعمال المجلس لهذا الشهر، ونؤكد لكم دعمنا لعملكم ولولاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا في جنوب لبنان، منذ ما يزيد عن خمسة عقود، يذكّرنا من جديد بإخفاق مجلس الأمن على مدى هذه المدة الطويلة في النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعجزه عن إلزام إسرائيل بالانصياع للإرادة الدولية، واحترام قراراته ذات الصلة، وإنهاء احتلالها للأراضي العربية، الذي يعد العامل الرئيس المغذي لاستمرار التوتر والنزاعات في منطقتنا.

عقود خمسة مضت كرّست خلالها بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كل إمكانياتها لتوفير الحماية والرعاية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتغطية على ممارساتها الإجرامية والقمعية الممنهجة بحق أهلنا في الأراضي العربية المحتلة، وضمان إفلات ممثلي سلطات الاحتلال الإسرائيلية من أي مساءلة أو عقاب عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبونها، وذلك في تناقض تام مع مسؤوليات هذه الدول وواجباتها تجاه إعلاء مبادئ الميثاق وحفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد بلغ الانحياز الأمريكي الصارخ لصالح إسرائيل حداً غير مسبوق في ظل الإدارة الأمريكية السابقة التي أقرت إجراءات انفرادية استغزائية لاشعرية لقيت إدانة قوية وواضحة من قبل الجمهورية العربية السورية، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، وهي إجراءات أكدت بأن قرارات إدارة ترامب الخاصة بالقدس والجولان السوري هي مجرد تصرفات أحادية الجانب صادرة عن طرف لا يملك الأهلية السياسية والقانونية ولا الأخلاقية ليقرّر مصائر شعوب العالم، أو ليتصرّف بأراضٍ هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وفلسطين المحتلة.

إن فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في ظل الرعاية الأمريكية لإسرائيل قد شجع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة اعتداءاتها الممنهجة على أراضي الجمهورية العربية السورية في انتهاكٍ فاضحٍ لقرار مجلس الأمن 350 (1974) المتعلق باتفاقية فصل القوات بين الجانبين، واستمرار إسرائيل في سعيها لتكريس احتلالها للجولان السوري عبر فرض سياسة الأمر الواقع والتمييز العنصري والممارسات التعسفية غير الإنسانية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، في استهتارٍ واضحٍ بالقانون الدولي وتحديٍّ غير مسبوقٍ للإرادة الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981).

لقد دأبت حكومة الجمهورية العربية السورية على فضح وتعرية السياسات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية والتي لا تُحصى، وأود أن أذكر اليوم مجدداً ببعض هذه الممارسات الوحشية التي تترك تداعيات كارثية على مختلف مناحي حياة أهلنا في الجولان السوري الراضحين تحت الاحتلال الإسرائيلي:

أولاً، تصعد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياساتها التوسعية في الجولان السوري المحتل عبر النشاط الاستيطاني المتزايد والمتسارع وذلك على أنقاض القرى والأراضي السورية التي دمرها وصارها الاحتلال الإسرائيلي؛ واستملاك أراضي المواطنين العرب السوريين؛ وإقرار إقامة مشاريع سياحية واستيطانية عليها؛ والبدء بتنفيذ مشروع إقامة عنفات هوائية ضخمة على مساحة تعادل خمس مساحة الأراضي الزراعية المتبقية بحوزة أهالي الجولان والتي تشكل الرئة الخضراء الأخيرة بين القرى السورية المحتلة، فضلاً عن تهجير السكان من منازلهم وأراضيهم.

ثانياً، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممارسة التمييز العنصري، والاعتقال التعسفي الذي طال أكثر من ثلثي أبناء الجولان السوري المحتل، والخطف، والتعذيب، والتهجير، والتغيير الديمغرافي، ومحاولة فرض الجنسية الإسرائيلية والمناهج التعليمية الإسرائيلية، فضلاً عن سرقة موارد الجولان الطبيعية عبر التنقيب المستمر عن الثروات الباطنية، ونهب التراث الأثري السوري، وتزوير وتخريب المواقع والمعالم التاريخية والأثرية والتي تهدف إلى طمس هويتها العربية السورية وتهويدها.

ثالثاً، تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 في منع جميع بعثات تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المنشأة بموجب قرارات جمعية الصحة العالمية، من الوصول إلى الجولان السوري المحتل لتقصي الأوضاع فيه وتقديم توصيات بشأنها. كما تمنع إسرائيل منظمة الصحة العالمية من الوصول غير المشروط لأبناء الجولان المحتل لتقييم أوضاعهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية لا سيما خلال جائحة كوفيد-19 وذلك في تجاهل تام للالتزاماتها، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات جمعية الصحة العالمية.

رابعاً، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ تاريخ 27 آب/أغسطس 2014، إغلاق معبر القنيطرة الذي يُعدّ المعبر الشرعي الوحيد لتواصل أهالي الجولان السوري المحتل مع وطنهم الأم.

خامساً، تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في زرع وتجديد حقول الألغام وتطوير نوعيتها في الجولان السوري المحتل مما يؤدي إلى وقوع شهداء وإصابات بين أهالي الجولان، معظمهم من الأطفال، فضلاً عن قيامها بدفن النفايات النووية في عدد من المواقع على أراضي الجولان السوري في انتهاك خطير للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية ذات الصلة، مما يشكل خطراً بيئياً داهماً على المنطقة وسكانها.

وفي ضوء ما تقدّم أود التذكير بالقرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان مؤخراً والصادر بالوثيقة [A/HRC/46/L.16](#)، والذي جدد فيه المجلس إدانته لانتهاكات كيان الاحتلال الإسرائيلي لحقوق أبناء الجولان السوري المحتل وطالبه بوقفها والامتنال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والكف عن ممارساته القمعية. كما أدان القرار تطبيق سياسات الضم والاستيطان الاستعماري التي ينتهجها كيان الاحتلال الإسرائيلي وطالبه بوقف محاولات تغيير الوضع القانوني والطابع الديمغرافي والعمراني في الجولان المحتل، التي تشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن 497 (1981). وشدد القرار على عودة النازحين من الجولان السوري المحتل إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وأعرب عن الاستياء من موافقة سلطات الاحتلال على البدء بأعمال بناء مشروع العنفات الريحية على الأراضي الزراعية المملوكة للمواطنين السوريين، وطالبها بالوقف الفوري لجميع الإجراءات المتعلقة بهذا المشروع المرتبط بالاستيطان والإقلاع عن محاولات خلق وقائع على الأرض لإطالة أمد الاحتلال.

كما أذكر أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر بالوثيقة A/HRC/46/L.30، والذي جدد فيه التأكيد على عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ عام 1967 وبالتراجع عن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية وبالوقف الفوري لبناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل. وحث القرار الدول والمنظمات الدولية على ضمان عدم اتخاذ أي إجراءات تشكل اعترافاً بكل الممارسات والتدابير غير القانونية التي يتخذها كيان الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وعلى الامتناع عن تقديم أي مساعدات لأغراض ذات صلة بالمستوطنات الإسرائيلية.

من المؤسف استمرار تقارير الأمانة العامة بتجاهل الواقع الخطير والممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق أهلنا الرازحين تحت الاحتلال والتداعيات الخطيرة التي يمكن أن تتجم عن هذا التجاهل على السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نجدد دعوتنا للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، للالتزام بشكل حيادي ومهني وشفاف بالولاية المنوطة به، وأن يولي الوضع في الجولان السوري المحتل الاهتمام اللازم، وأن تكون مسألة انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته من أولويات ولايته وجهوده. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وستعمل على استعادته كاملاً بكل الوسائل التي يكفلها القانون والعرف الدوليان باعتباره حقاً أبدياً لا يسقط بالتقادم. وتطالب مجلس الأمن بالتحرك العاجل لضمان تنفيذ القرار 497 (1981)، وإلزام كيان الاحتلال الإسرائيلي بوقف ممارساته الاستيطانية غير القانونية وإجراءاته القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل والانسحاب من كامل الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016). كما تطالب سورية أيضاً المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، للقيام فوراً ودونما إبطاء بفتح وتشغيل معبر القنيطرة الذي يمثل الشريان الذي يربط أهلنا في الجولان السوري المحتل بوطنهم الأم، والرئة التي يتنفسون منها.

ختاماً، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 (د-3). كما تشدد على أن أي قرارات أو إجراءات أو صفقات لا تتوافق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة، مرفوضة شكلاً ومضموناً، وهي غير قابلة للحياة أصلاً. وتجدد سورية مطالباتها بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة وتصاعد التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فعلى الرغم من النداءات المتكررة، لا تزال الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتزايد بمعدل يندب بالخطر. فلا يمر يوم دون أن يجبر الفلسطينيين على هدم منازلهم في وطنهم. وبين هذا الاتجاه، مقترنا بسياسات منهجية لتوسيع المستوطنات، بوضوح أن الضم بحكم الأمر الواقع مستمر فعليا.

وندين أيضا موافقة إسرائيل على خطط إنشاء مستوطنات غير قانونية جديدة، وكذلك قرارات الإخلاء القسري والهدم والمصادرة التي تستهدف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويشكل التصعيد الصارخ لبناء المستوطنات، الذي يهدف إلى إيجاد حقائق جديدة على أرض الواقع، عقبة رئيسية أمام إحلال السلام. ويزيد التقاعس في مواجهة استمرار عدم الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، من رعونة إسرائيل.

كما نشعر بالجزع إزاء المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتغيير وضع القدس. فالتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس وطابعها والقرارات الأحادية الجانب لتحقيق هذه الغاية تهدد إمكانية التعايش. ونود أن نؤكد أن فتح سفارات في القدس سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

ونهيى بجميع أعضاء المجتمع الدولي احترام المركز التاريخي والقانوني للقدس. فالقدس مدينة مقدسة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث. وتقع مسؤولية الحفاظ على مركزها التاريخي على عاتق البشرية جمعاء. غير أنه من المؤسف أن تعرقل الحكومة الإسرائيلية حرية الشعب الفلسطيني في العبادة خلال شهر رمضان بفرض قيود على المسجد الأقصى.

ومن أسباب القلق الأخرى انتشار أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين من جانب المستوطنين الإسرائيليين. وتغض قوات الأمن الإسرائيلية طرفها عن هذه الحوادث، وهو ما يعتبره المستوطنون الإسرائيليون ضوءا أخضر لهجماتهم. وتدل هذه الحوادث بوضوح على أن إسرائيل تعتزم توطيد احتلالها بدلا من السعي إلى إحلال السلام. وستواصل تركيا رفض هذه الممارسات غير القانونية واللاإنسانية التي ترسخ الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وتقضي على رؤية حل الدولتين.

ومما يزيد من خطورة الحالة أن هذه الأنشطة غير القانونية تجري في بيئة تسودها ظروف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تقوضت قدرة الفلسطينيين على مكافحة الجائحة بسبب تجاهل إسرائيل المستمر لالتزاماتها بوقف عمليات الهدم واستهدافها للمرافق الحيوية خلال أزمة كوفيد-19. وترفض إسرائيل توفير ما يكفي من لقاحات كوفيد-19 للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن صحة السكان الفلسطينيين في هذه الأراضي.

كما يتحمل الفلسطينيون العبء الأكبر للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19. ووفقا لدراسة أجراها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 3,7 في المائة فقط سنويا حتى عام 2025، وهو ما لا يكاد يواكب النمو السكاني، في حين يُتوقع أن

تصل نسبة البطالة إلى حوالي 30 في المائة. وتتوقع الدراسة أن يستغرق الاقتصاد الفلسطيني عامين على الأقل للتعافي من جائحة كوفيد-19 إذا أمكن احتواؤها. ويتطلب تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الأرض الفلسطينية المحتلة رفع الحصار المفروض على غزة وتخفيف القيود التي يفرضها الاحتلال في الضفة الغربية وتوسيع الحيز السياسي وزيادة دعم المانحين. وعلى نحو ما كشف عنه في تقرير سابق للأمم المتحدة، فإن التكلفة التراكمية لحصار قطاع غزة، إلى جانب العمليات العسكرية، تبلغ 16,7 بليون دولار. واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة ليس غير إنساني فحسب، بل ويعرض للخطر أيضا الانتعاش الاقتصادي للسكان الفلسطينيين ككل.

وندين تدخل إسرائيل في العملية الانتخابية الديمقراطية الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة. إن الأعمال الإسرائيلية التعويقية والعدائية، بما في ذلك اعتقال عدد من المرشحين الفلسطينيين في الضفة الغربية واستدعاء مرشحين من القدس للاستجواب، غير مقبولة. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع التدابير الرامية إلى تعطيل الانتخابات الفلسطينية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل للسماح بإجراء انتخابات في القدس والضفة الغربية وتسييرها.

تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) العمل في ظروف صعبة، كما ازدادت التحديات التي تواجهها بسبب الجائحة. ولا غنى عن الأونروا لتوفير المساعدات الحيوية للملايين من اللاجئين في مجالات الصحة والإغاثة والطوارئ. وخلال جائحة كوفيد-19، أصيبت الخدمات التي تقدمها الأونروا مسألة بقاء بالنسبة لكثير من الفلسطينيين. ومن واجبنا الجماعي والأخلاقي أن نكثف الدعم الذي تقدمه للوكالة.

واستجابة لطلب الوكالة، حولت تركيا تبرعها السنوي الذي يبلغ 10 ملايين دولار في آذار/مارس 2021، وذلك في مرحلة أبكر مقارنة بالسنوات السابقة. وستواصل تركيا أيضا تقديم الدعم العيني للوكالة. ونرحب بقرار إدارة الولايات المتحدة استئناف دعمها المالي للأونروا. وندعو جميع المانحين إلى تكثيف دعمهم والعمل معا لمعالجة الأسباب الهيكلية للنقص المزمن في تمويل الوكالة.

وتؤيد تركيا حل الدولتين الذي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتؤيد تركيا الدعوة التي وجهها الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، والعودة إلى مسار المفاوضات من خلال تنشيط عملية السلام.

ومن أجل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، فإن تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين ضرورة ملحة. ولذلك، نقدر التقدم المحرز في عملية المصالحة بين الفلسطينيين. ونعلق أهمية قصوى على نجاح إجراء الانتخابات الفلسطينية وإنشاء حكومة فلسطينية شاملة للجميع ذات شرعية ديمقراطية كاملة. وتركيا مستعدة لتقديم أي دعم مطلوب للعملية الانتخابية في فلسطين.

إن الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بأن لها ولاية قضائية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خطوة نحو محاسبة إسرائيل على جرائمها في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونأمل أن يسهم هذا الحكم أيضا في تنفيذ القرار د1-20/10 بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، الذي اتخذته الجمعية العامة خلال رئاسة تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط أمر أساسي للوفاء بوعدنا الذي طال انتظاره للشعب الفلسطيني بأن يعيش حياة كريمة. كما أنه أمر لا غنى عنه لاستقرار منطقتنا برمتها. ويجب أن نؤيد بشكل جماعي استئناف المفاوضات من أجل حل يقوم على أساس وجود دولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر بوضوح أنه لن يسمح بأعمال إسرائيل غير القانونية.

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

من منطلق إيماننا بالمسؤولية الجماعية في صون الأمن والسلام الإقليميين والدوليين والتزامنا المستمر تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق، تدعم دولة الإمارات إيجاد حل سلمي وشامل وعادل للقضية الفلسطينية استناداً إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وستواصل دولة الإمارات كافة جهودها، من خلال عملها مع كافة الشركاء المحليين والدوليين، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بحيث يلبي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. حيث نود التأكيد مجدداً على التزام دولة الإمارات الدائم والتاريخي بدعم الشعب الفلسطيني في تحقيق كافة حقوقه المشروعة بما يكفله القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، تود دولة الإمارات التأكيد على التوصيات التالية:

أولاً، البناء على الزخم الدولي الحالي للدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط والاستفادة في هذا السياق من الفرص الاستثنائية التي أتاحت إثر فتح قنوات للاتصال بين دول عربية وإسرائيل. وفي هذا السياق، تدعم دولة الإمارات الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي اقترحتها اللجنة الرباعية للسلام.

ثانياً، مواصلة العمل على بناء الثقة بين الأطراف بما في ذلك عبر الدعوة إلى وقف الإجراءات أحادية الجانب والسعي لحماية آفاق السلام وإقامة حل الدولتين. وفي هذا السياق، نجحت دولة الإمارات العام الماضي في وقف ضم الأراضي الفلسطينية عبر بذل جهود سياسية ودبلوماسية حثيثة، استجابة للنداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي لحماية آفاق السلام، وذلك عبر توقيع معاهدة السلام الإبراهيمي مع إسرائيل. وتؤمن بلادي أن توقيع هذه الاتفاقية سيمكنها من لعب دور إيجابي أكبر لإحلال السلام في الشرق الأوسط وبناء مستقبل أكثر استقراراً وأماناً لشعوب المنطقة وأجيالها.

ثالثاً، يجب دعم القطاعات الحيوية في فلسطين، خاصة القطاع الصحي، إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والصحية في الأراضي الفلسطينية، خاصة مع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد. ومن هذا المنطلق، أرسلت دولة الإمارات ما يقارب 60 000 جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى قطاع غزة هذا العام، بالإضافة إلى إرسال مساعدات طبية عاجلة للشعب الفلسطيني بمعدل 36,6 طن من المعدات الطبية عام 2020، وذلك في إطار جهودها الإنسانية الدولية لتقديم الدعم للشعوب المحتاجة في كافة أرجاء العالم ومساعدتها في مكافحة الجائحة.

علاوة على ذلك، تواصل دولة الإمارات التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين. وأكرر هنا على التزام بلادي بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، بما في ذلك عبر دعم وكالات الأمم المتحدة، حيث ساهمت بلادي خلال الفترة 2013-2020 بمساعدات تجاوزت 840 مليون دولار أمريكي. وتعد دولة الإمارات من أكبر المانحين للأونروا، فخلال 2018 و 2019 قدمت 100 مليون دولار أمريكي

للوكالة. كما نسعى منذ ترؤسنا للجنة الاستشارية للأونروا في تموز/يوليو 2020 إلى تعزيز عمل الوكالة في مجالات تشمل: التحول الرقمي في التعليم، وتمكين المرأة والفتيات، وتمكين الشباب، واستدامة البيئة. وختاماً، ستواصل دولة الإمارات العمل مع كافة الشركاء المحليين والدوليين لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بحيث يلبي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي ظل ترشح دولة الإمارات لشغل مقعد منتخب في مجلس الأمن للفترة 2022-2023، ستسعى دولة الإمارات لدعم جهود مجلس الأمن للتوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية بما يتفق مع الإجماع العربي والدولي والقانون الدولي.